الدين

والبناء الاجتماعي

الجزء الأول

الطبعة الأولى

١٤٠١هـ - ١٩٨١م



للنشر والتوزيع والطباعة

جدة - المملكة العربية السعودية - تليفون: ٦٤٢٦٦١٠ - ص.ب: ٤١٤٦ - س.ت: ٨٤٢٨ - برقيا: مشكاة

الدين
والبناء الاجتماعي

الجزء الأول

التحليل البنائي الوظيفي
في مجال العلوم الاجتماعية

دكتور نبيل محمد توفيق السمالوطي

استاذ علم الاجتماع المشارك - كلية الشريعة واللغة العربية
أبها - جامعة محمد بن سعود الإسلامية



للنشر والتوزيع والطباعة

برقيا : مشكاتنا - ص.ب : ٤١٤٦

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

قُلْ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ عَلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ عَلَىٰ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَالنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَٰسِرِينَ

سورة آل عمران ٨٤، ٨٥

محتوى الكتاب

مقدمة

تحتل الدراسات الدينية أهمية كبرى في علم الاجتماع الذي يستعين في دراسته للظواهرالدينة- من حيث تاريخهاومضامينها ووظائفها- بعلوم الأديان والأديان المقارنة والإنسان والتاريخ والآثار والكتب السماوية المنزلة ومختلف العلوم الدينية كالتفسير والحديث والفقه. . هذا إلى جانب ما يقوم به علم الاجتماع من دراسات ميدانية مركزة ومقارنة من أجل دراسة النظام الديني داخل المجتمعات المعاصرة ـ سواء تلك التي تعتنق أدياناً سماوية أو المجتمعات الوثنية التي تمثل نسبة كبيرة من مجتمعات العالم المعاصر. وقد كشفت مختلف الدراسات التاريخية والحقلية المعاصرة أن الدين لصيق الصلة بالإنسان حيثما وجد وأينما وجد ،فلم يثبت وجود أي مجتمع بلا دين- وقدكشفت هذه الدراسات إلى أن الحاجة إلى الدين والتدين حاجة فطرية عند الإنسان العاجز الفاني الذي يتطلع دائما نحو خالقه يستمد منه العون ويفسر له سبب وجوده ووجود العالم من حوله وسبب ما يوجد وما يحدث ويوضح له مصيره ومآله- كذلك فإن هذه الدراسات أوضحت كيف أن الدين يعد أحد الضرورات الاجتماعية Social Imperatives فهو ضرورة تنظيمية وضرورة من ضرورات الضبط الاجتماعي وتنظيم العلاقات الاجتماعية، هذا إلى جانب أنه ضرورة تربوية ونفسية يرتبط بباطن الإنسان وفطرية وواقعه الداخلي وعواطفه ووجداناته. . وإذا ما تصفحنا مراجع علم الاجتماع الأساسية نجدها تبرز اهتماما واضحا بدراسة الدين سواء من حيث أصوله ومضامينه أو من حيث تطوره ومراحل هذا التطور، أومن حيث إنتشار المعتقدات والممارسات الدينية وما يحدث من إستعارات ثقافية دينية

بين المجتمعات وتتبع هذا الانتشار والاستعارات، أو من حيث الدور الوظيفي الذي يؤديه الدين داخل المجتمع، ومدى تغلغل النظام الديني في بقية نظم المجتمع أو التساند والتفاعل المتبادل بينه وبين بقية مكونات البناء الاجتماعي، أو من حيث الدور التكاملي للدين داخل الحياة الاجتماعية . . . الخ ومثال هذا ما قام به «هورنل هارت» Hornell Hart مدير مشروع التحليل المقارن لمراجع علم الاجتماع بجامعة فلوريدا- والذي حلل المصادر الاساسية في علم الاجتماع ووجد أن دراسة الدين تمثل اهتماما مشتركا بين جميع الباحثين.

ويختلف علماء الاجتماع في دراستهم للظواهر الدينية اختلافا واضحا فالبعض يحاول دراسته من مدخل تطوري وهناك من يتبنى اتجاها وظيفيا في دراسة الدين كما ان هناك من يدرس الظواهر الدينية من منظور مادي خالص، ويختلف العلماء في تصورهم لأصول المعتقدات الدينية وتفسير كيفية صدور الفكر الديني والشعور الديني والشعائر الدينية لدى الإنسان، كما يختلفون من حيث تصور منطلقات الظواهر الدينية وموقعها من البناء الاجتماعي وما تلعبه من دور في التغير الاجتماعي والتحولات التاريخية والتنمية الاجتماعية وتتصارع على مسرح الفكر السوسيولوجي العديد من النظريات والاتجاهات والمداخل حاولت فحصها في هذه الدراسة فحصا موضوعيا ومناقشتها في ضوء حقائق الدين الاسلامي الحنيف ذلك الدين القيم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه. وقد ركزت على دراسة الاتجاه البنائي الوظيفي في دراسة الدين لأنة اكثر الاتجاهات شيوعاً في الفكر السوسيولوجي المعاصر مبينا ماله وما عليه وقد بدأت مؤلفي هذا بتحليل الاتجاه البنائي الوظيفي في علم الاجتماع في الفصل الأول، ثم بينت أصول هذا الاتجاه في الفكر الانثروبولوجي في الفصل الثاني. وعالجت في الفصل الثالث قضية الدراسة السوسيولوجية للنظم الاجتماعية، وتناولت في الفصل الأول من الجزء الثاني محاولات التفسير العلمي للنظام العقدي والشعور الديني عند الإنسان، وعرضت في الفصل الثاني من الجزء الثاني أهم النظريات السوسيولوجية المطروحة والتي تحاول تفسير ظهور الفكر والممارسات والمشاعر الدينية على المستوى الفردي والجماعي، مع مناقشتها

مناقشة نقدية في ضوء حقائق الإسلام الاساسية، واخيراً اوضحت في الفصل الثالث من الجزء الثاني أهم الاتجاهات السوسيولوجية المتصارعة في مجال دراسة الظواهر او النظم الدينية كالمادية والقيمية والوظيفية والتطورية والانتشارية والبيئية. وهناك جزء ثالث للكتاب في طور الإعداد حول الدراسة السوسيولوجية للقيم وهذه المحاولة أعلم أنها محاولة متواضعة في مجال علم الاجتماع الديني أرجو ان تسهم في إثراء المكتبة العربية في علم الاجتماع عندما توضع جنبا الى جنب مع دراسات سبق تقديمها ودراسات أكثر عمقا يجب أن يقوم بها المؤلف وزملائه من المشتغلين بالعلوم الاجتماعية في العالم العربي والإسلامي.

والله الموفق وهو الهادي الى سواء السبيل

أبها- في ٢٣ / ١٠ / ١٤٠٠ هـ

الموافق ٣ / ٩ / ١٩٨٠ م

دكتور نبيل محمد توفيق السمالوطي



الفصل الأوّل

التحليل البنائي الوظيفيّ
في مجال علم الاجتماع

١ـ مقدمة حول مفهوم البنائية والوظيفية
٢ـ الضرورات الوظيفية داخل النسق العام للفعل الاجتماعي
٣ـ الوظيفية والتحليل الوظيفي للمجتمع في علم الاجتماع
٤ـ الوظيفة والحاجة
٥ـ طبيعة الاتجاه الوظيفي وتطوره
٦ـ أهم الاتجاهات الوظيفية المطروحة في الفكر السوسيولوجي
أـ الوظيفية المطلقة ـ مالينوفسكي
بـ الوظيفية النسبية ـ ميرتون
جـ الوظيفية البنائية
٧ـ مناقشة الاتجاه الوظيفي باتجاهاته الفرعية
٨ـ مراجع الفصل الأول



مقدمة

يتألف البناء الاجتماعي Social Structure داخل أي مجتمع من عدة مكونات في مقدمتها النظام العقائدي الذي يشتق منه نسق القيم الاجتماعية وهي الموجهات الأساسية للسلوك الفردي والجماعي Orientations of Individual And Group Behavior . ويحدد «بارسونز» Parsons مفهوم البناء الاجتماعي على أنه يتضمن الأنماط النظامية للثقافة المعيارية[1].

Inistitutionalized patterns of normative culture وعلى هذا فإن هناك صلة وثيقة بين بناء النسق الأجتماعي Sructure of the Social system وبين النسق الثقافي. Cullural System والبناء عند الكثير من علماء الاجتماع ـ خاصة في أمريكا ـ هو في جوهرة نتاج عملية الصياغة النظامية للحياة الاجتماعية. The result of the process of inistitutionalization وبقول آخر فإن البناء الاجتماعي يتألف من العناصر الثقافية الموجهة للفعل الاجتماعي Social Action ويعد هذا التوجيه الزاما من الجماعة والتزاما من الفرد. ومن الواضح أن البناء العقدي يعد الموجه الأول للفعل الاجتماعي داخل أي مجتمع بوجه عام وداخل المجتمع الاسلامي بوجه خاص.

وإرتباط البناء الإجتماعي أو قيامه على مجموعة من النماذج النظامية Inistitutionalized Models هو الذي يكفل له الثبات والاستقرار النسبي. وإذا كان بارسونز يتحدث عن أن مكونات البناء الاجتماعي ثابتة نسبيا فهو لم يذهب

الى أنها ثابتة باطلاق ذلك لأنها تتعرض للتغير الاجتماعي الذي يطلق عليه التغير البنائي Structural Change، وذلك لأن البناء الاجتماعي عند علماء الاجتماع لا يتألف من البناءالعقدي فحسب ولكنه يتألف كذلك من عدة مكونات مثل النظم الاجتماعية- مثل النظام الديني والاسرى او العائلي والاقتصادي والسياسي والتربوي والجمالي. . . الخ- إلى جانب الجماعات الثابتة نسبيا كالجماعات المهنية او الحرفية والعلاقات والتفاعلات الاجتماعية بين الجماعات، إلى جانب نسق التدرج الاجتماعي والطبقي Stratification ونسق القيم Value System بأقسامها المختلفة التي تحدث عنها «فرنون» كالقيم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. . . الخ هذا الى جانب المراكز الاجتماعية Social Statuses- وهي مجموعةالحقوق والوجبات المناطةبأدوار معينة، والادوار الاجتماعية Roles وهي الوجه السلوكي او الدينامي للمركز حيث تحدد أشكال عضوية وانتماءات الأفراد وسلوكهم داخل مختلف التجمعات Collectivities داخل النسق- وقد تتعدد ادوار الشخص الواحد وقد تتصارع الادوار Role Conflict كما يحدث داخل المجتمعات المتقدمة تكنولوجيا والتي تفتقر الى بناء عقدي صادق (وهو البناء العقدي الاسلامي) فقد يلعب الشخص الواحد دور الاب وعضو مهنة وعضو ناد وعضو جمعيات متعددة واستاذ في الجامعة. . الخ وقد يحدث صراع ادوار مثل الصراع بين دور المرأة العاملة في عملها ودورها في بيتها كأم وزوجة وربة منزل. ويحدد «بارسونز» أهم العوامل المكونة للبناء الاجتماعي فيما يلي:

أولاً: الأدوار Roles وهي التي تحدد أشكال عضوية الأفراد ومشاركتهم في مختلف الجماعات الاجتماعية المؤلفة للنسق الاجتماعي - دور أب- أستاذ- طبيب. . .

ثانيا: التجمعات Collectivities وتتمثل في الجماعات الاجتماعية التي تنتظم حول مجموعة من المعتقدات والقيم والمثل المحددة والتي تسهم في الصياغة النظامية داخل الجماعة- وجود أهداف محددة ونظم للعمل والسلوك وقواعد تحدد إنماط الفعل ونماذج العلاقات والادوار والمراكز. . .- مثال ذلك الجامعة أو

المدرسة أو المستشفى أو المصنع . .

ثالثاً: المعايير Norms- وهي القواعد الثقافية المتفق عليها والتي تحكم سلوك الناس. وهي تشير عند «بارسونز» الى ما يمكن ان نطلق عليه أنماط السلوك(٢).

رابعاً: القيم: Values وتشير إلى الموجهات السلوكية Behavior Orientation حيث تحدد الاتجاهات المرغوب فيها ثقافيا وعقدياً داخل التنظيم أو النسق الاجتماعي، حيث توضح لأعضاء النسق ما الذي يحاول النسق- جماعة او تنظيم أو مجتمع- أن يصل اليه أو يحققه أو يفعله.

وهذا التحديد لمكونات البناء الاجتماعي يساعدنا بشكل أحسن على فهم ما يقصده عالم الاجتماع الأمريكي «بارسونز» بقوله إن البناء الاجتماعي هو «الانماط النظامية للثقافة المعيارية». وتمدنا هذه العناصر المكونة للبناء الاجتماعي بالقنوات الأربع التي تمر من خلالها الثقافة حيث يتم تحويلها الى واقعي حسي ملموس في حياة المجتمع وأعضائه، وهي أيضا ما يمنح المجتمع تميزه وخصوصيته وهذا هو ما يقصده علماء الاجتماع الأمريكي بمصطلح الصياغة النظامية للمجتمع Inistitutionalization*.

وتتحقق عملية الصياغة النظامية للمجتمع من خلال تكوين «تجمعات

---

* هناك خلط وغموض واضع حول تحديد مفهوم البناء الاجتماعي والثقافة، فهناك من يذهب الىٰ أن البناء هو العلاقات التي تتسم بالاستمرار النسبي بالاضافة الى الجماعات الاجتماعية ذات الاهمية، اما الثقافة فهي ما ينجم عن التفاعلات والعلاقات الاجتماعية من مكونات ثقافية كالقيم والمعايير والمعتقدات والعلم والفن والمنجزات المادية. . . . وهناك من العلماء - مثل «بارسونز» من يعد القيم والمعايير من المكونات البنائية للمجتمع. وكما سنوضح فإنه يصعب التمييز الحاسم بين المجتمع والثقافة لانهما يمثلان وجهي العمل فالمجتمع هو التفاعل والعلاقات والجماعات، والثقافة هي محصلة التفاعل سواء في الجانب المادية او المعنوية، غير انه يستحيل التفاعل دون وجود قيم ومعايير (ثقافة) تنظمه، فالتفاعلات المنظمة تفترض التنظيم، والتنظيم يفترض الثقافة. ومن جانت آخر فإن المكونات الثقافية لا توجد في فراغ لكنها توجد داخل جماعة منظمة. واذا ما نظرنا للمجتمع الاسلامي - بتفاعلاته وعلاقاته وجماعاته ونظحه. . نجد انها محكومة بالثقافة الاسلامية - العقيدة ومختلف جوانب الشريعة التي تنظم المجتمع اسرياً ومهنياً واقتصادياً وسياسياً وتربويا. . وتسمح بالتجديد في اطار مباديء الاسلام الأساسية.

بنائية محسوسة أو واقعية» Concrete Structural Totalities. ويقصد بالمفهوم الأخير ما يلطق عليه علماء الاجتماع مصطلح النظم الاجتماعية Social Inistitutions كالنظام العائلي والنظام الاقتصادي والنظام السياسي والنظام القضائي أو نظام العقوبات.. الخ. ويمكننا أن نحلل كل نظام من هذه النظم المذكورة على أساس المكونات البنائية الأربعة السابق ذكرها وهي الأدوار والتجمعات والمعايير والقيم. وهذا يعني ان مصطلح البناء يمكن أن ينطلق على هذه النظم، ونحن عندما نفعل هذا نضفي على مفهوم البناء معنى واقعياً Concrete Meaning ونتجاوز عن المعنى التحليلي.

ويمكننا ترتيب المكونات البنائية الأربعة المذكورة على أساس ما تمارسه من ضبط وتوجيه لنماذج السلوك، وهنا نجد أن الادوار والتجمعات تقع في أسفل السلم بينها تحتل القيم والمعايير والمعتقدات قمة السلم، ذلك أن هذه المكونات الثقافية تمارس القدر الأكبر في ضبط الفعل الاجتماعي لاعضاء الجماعة وتحكم وتوجه سلوكهم في مختلف مواقف الحياة الواقعية. ويذهب «بارسونز» إلى أن هذين المكونين يتسمان بغنى المعلومات Rich in Information(٣). ولعل هذا هو ما يجعل من هذين المكونين البنائيين ينتميان الى الثقافة وإلى النسق الاجتماعي معا ويحققان الارتباط الوثيق بينهما. فالمعايير الاجتماعية والقيم- من حيث مضمونهما وما يتسمان به من تعبير رمزي Symbolic Expression فإنهما ينتميان الى سياق النسق الثقافي Cultural System، ولكن على أساس ما يمارسانه من توجيه للفعل الإجتماعي Social Action وما يمارسانه من ضبط معياري Normative Control لكل أنواع السلوك والفعل فإنه يمكن ردهما إلى النسق الاجتماعي Social System*. وإذا كانت القيم والمعايير أكثر ثراء في المعلومات وبالتالي أقوى من حيث الضبط والتوجيه، فإن الادوار والتجمعات أكثر ثراء من حيث الطاقة Richer in Energy ذلك لانهما تتعلقان مباشرة بالافراد والجماعات ويقومان بالتنظيم الجمعي للسكان، وذلك من خلال إقامة أطر Frameworks وأساليب

* تقوم نظرية النسق عند بارسونز على اساس وجود أربعة انساق متفاعلة وهي النسق الاجتماعي Sacial System والنسق الثقافي Cultural System والنسق العضوي Organic System ونسق الشخصية

عملية لتنظيم التفاعل Interaction.

التحليل الوظيفي للنسق الاجتماعي

وإذا كانت المكونات البنائية تمدنا بأساسيات العناصر الثابتة داخل النسق، فإن مفهوم الوظيفة يمدنا بالمنظور الدينامي. ويحدد لنا «بارسونز» وظيفة النسق الاجتماعي بأنها الملامح التي تعمل في ضوئها أساليب التوافق بين البناءات الداخلية للنسق وبين خصائص البيئة التي يعمل داخلها النسق. وإذا كان النسق الاجتماعي نسقا مفتوحا فهو يتفاعل مع البيئة بما تتضمنه من مكونات فيزيقية وجغرافية ومناخية... وعندما يتحدث بارسونز عن تفاعل النسق الاجتماعي- مجتمع او تنظيم او جماعةمنظمة- مع البيئة، فإنه يقصد التفاعل الذي يحدث بين النسق الاجتماعي كنسق فرعي وبقية الانساق الثلاثة الفرعية الأخرى المؤلفة للنسق العام للفعلGeneral System of Action وهي النسق العضوي البيولوجيBiological Organism ونسق الشخصية Personality ونسق الثقافة Culture وكل نسق من هذه الأنساق له تطوره المستقل ويؤثر كل منها في الآخر الأمر الذي يؤدي إلى ظهور مشكلات مستمرة تتعلق بالتكيف والتوافق بين هذه الانساق وبناء النسق الاجتماعي. ولعل هذا التفاعل المتبادل هو الذي يحدث التغير داخل المكونات البنائية للنسق الاجتماعي في المدى الطويل على الرغم من ثباتها النسبي.

الضرورات الوظيفية الأربع للنسق.

هناك أربع مشكلات أساسية لا بد لاي نسق اجتماعي أن يواجهها بكفاءة وهي مشكلات تتعلق بالتوافق يطلق عليها «بارسونز» الضرورات الوظيفية Functional Imperatives، وهي ضرورات بمعنى أن النسق الاجتماعي يجب أن يواجهها من أجل الظهور كنسق متميز ـ جماعة أو تنظيم أو مجتمع ـ ومن أجل الاستمرار الوجودي. وهناك أربع وظائف اساسية داخل أي نسق اجتماعي تقابل كل منها ضرورة محددة وهي.

أولاً: وظيفة الحفاظ على النمط Pattern Maintenance». وتتعلق هذه

الوظيفه بعمليه تامين نشر القيم والمعايير المقررة داخل الجماعة او المجتمع او التنظيم بين جميع الاعضاء، واقناعهم بها وتنشئتهم عليها من أجل إستدماجها داخل بنائهم النفسي Internalization وتحولها الى عنصر موجه حافز دافع لسلوكهم اليومي. ويذهب «بارسونز» أن وظيفة الحفاظ على النمط لا تعني الثبات والجمود والتحجر، لكنها تسمح بقدر من التغير المضبوط وفي أطر محددة هذا الى جانب أن التغير نفسه يحتاج إلى حفاظ على النمط خاصة في حالة التغير الموجه او المنضبط والذي يحتاج إلى وجود النظام داخل التغير وأثنائه Order within change[٤]. غير ان هذه الوظيفة الأولى للنسق هي المسئولة عن إستمرار النسق- وهو استمرار دينامي. وهي أقل الوظائف دينامية طالما أن وظيفتها الأساسية حماية النظام العقدي والقيمي والمعياري داخل النسق الإجتماعي (الجماعة أو المجتمع) Faith, Value and Normative Order ويشبها بارسونز بفكرة القصور الذاتي Inirtia في الميكانيكا. فهذه الوظيفة- التي ترتبط بالقيم والمعتقدات والمعايير وتثبيتها ونشرها وتربية أعضاء النسق على أساس تمثلها والتمسك لها فكراً وسلوكاً- هي المسئولة عن تحقيق الوحدة النفسية والاجتماعية بين الأعضاء. وتعد الوظائف الثلاث الأخرى للنسق الاجتماعي أكثر دينامية الامر الذي يثير باستمرار مشكلات تتعلق بالحفاظ على النسق واستمرار وحدته.

ثانيا: وظيفة التكامل: Integration وتتعلق هذه الوظيفة بتأمين الحد الأدنى- على الأقل- من التنسيق الضروري Necessary Co-ordination بين وحدات أو أجزاء النسق خاصة فيما يتعلق باسهامها داخل التنظيم ومن أدائها لادوارها التي تسهم في اداء النسق الكلي لوظائفه الكلية.

ثالثاً: وظيفة تحقيق الهدف Goal - Attainment. وكما يشير الاسم نفسه فإن هذه الوظيفة تتعلق بتحديد الهدف وإيجاد مختلف الوسائل المشروعة ـ المتفق عليها ثقافيا والمقبولة داخل الجماعة- من أجل تحقيق الهدف أو الأهداف العليا المرغوب فيها داخل النسق. كذلك فإن النسق الاجتماعي يمكن ان ينقسم إلى عدة تنظيمات- مدارس- جامعات- مصانع... كل منها له أهدافه المحددة

ووسائله المشروعة في سبيل تحقيقها. وتتعلق وظيفة ـ تحقيق الهدف ـ بتحديد وانجاز أهداف مختلف أقسام ومكونات النسق، الفرعية كما تتعلق بتحقيق الهدف الكلي الشامل للنسق الاجتماعي الكلي.

رابعاً: وظيفة التكيف Adaptation : وتتعلق هذه الوظيفة بكل الأساليب التي يجب على النسق وعلى أعضائه إستخدامها في سبيل تحقيق الأهداف المقررة ثقافياً.

الترتيب السبرناطيقي للوظائف

ويمكن ترتيب هذه الوظائف الأربع ترتيبا تدرجيا Hierarchically حسب تدرج الضبط السبرناطيقي Cybernatic Control . وبناء على هذا يمكننا أن نضع وظيفتي **الحفاظ على النمط والتكامل** في أعلى سلم الضبط Scale of Control طالما أنهما يتم توجيههما من خلال النسق الثقافي أما الوظيفتان التاليتان وهما: **تحقيق الهدف والتكيف** فإنهما يقعان في أسفل سلم الضبط لأنهما يتصلان مباشرة بحقائق التنظيم الاجتماعي الواقعية.

ويمكننا أن نعقد مقابلات بين ترتيب الوظائف وترتيب مكونات البناء الاجتماعي على النحو التالي(٥):

- تقابل القيم كمكون بنائي وظيفة الحفاظ على النمط
- وتقابل المعايير كمكون بنائي وظيفة التكامل
- وتقابل التجمعات النظامية كمكون بنائي وظيفة تحقيق الهدف
- وأخيرا فإن الأدوار كمكون بنائي فإنها تقابل وظيفة التكيف

الوظيفة والكليات البنائية الواقعية

ويمكننا أن ندفع بالتحليل البنائي الى أبعد من ذلك، حيث يمكننا أن نعقد مقارنة أو مقابلة بين الوظائف من جهة وبين الكليات البنائية الواقعية Concrete Structural Totality (ويقصد بها بارسونز النظم الاجتماعية) فهناك نظم أكثر تحقيقا لوظيفة معينة من وظائف النسق الاجتماعي من الضبط السبرناطقي Cybernatic Control .

نظم أخرى.

- فأبنية التنشئة الاجتماعية Structures of Socialization- كالاسرة والتربية تسهم بشكل فعال في تحقيق وظيفة الحفاظ على النمط من خلال الصياغة الثقافية للاطفال وتلقينهم العقيدة والقيم والمعايير الموجهة لفكرهم وسلوكهم وعلاقاتهم وتفاعلاتهم وأدوارهم في الحياة الاجتماعية - وتسهم النظم القانونية والقضائية Law and Judiciary في تحقيق وظيفة التكامل من خلال ضبط العلاقات والتعاملات والتفاعلات الاجتماعية والحيلولة دون وقوع الانحراف وعقاب المنحرفين وردع الآخرين.

- أما البناء أو النظام السياسي فإنه يسهم بشكل فعال في تحقيق وظيفة إنجاز الهدف من خلال تنظيم وتوجيه الحياة الاجتماعية من أجل تحقيق الأهداف المفضلة ثقافيا حسب ثقافة المجتمع وبنائه العقدي أو الأيديولوجي.

- وأخيرا فإن البناء الاقتصادي يسهم بشكل فعال في تحقيق وظيفة التكيف من حيث أنه يتعامل مع البيئات البيولوجية والاجتماعية والثقافية والجغرافية من أجل إشباع حاجات أعضاء المجتمع.

والواقع أنه لا يوجد نظام معين يقتصر على أداء وظيفة محددة أو يقابل ضرورة وظيفية بعينها ذلك لأن أي نظام يؤدي أكثر من وظيفة، الى جانب أن كل وظيفة من وظائف النسق تتحقق من خلال اكثر من نظام. فالتطابق والتصنيف ليس مطلقاً، ومثال هذا أن تحقيق الهدف ليس قاصرا على النظام السياسي حيث يشارك في انجازه نظم اخرى كالاسرة والتربية والتعليم والاقتصاد والقانون والعقاب... الخ.

الضرورات الوظيفية داخل النسق العام للفعل الاجتماعي

يبقى أن نوضع نقطة هامة يعدها «ربارسونز» على درجة كبيرة من الأهمية، وهي أن الضرورات الوظيفية الأربع التي سبق أن أشرنا اليها لا تتعلق بالنسق الاجتماعي فحسب، لكنها تمتد لتتعلق بالنسق العام للفعل بأنساقه الأربعة الفرعية[٦] - فالنسق الثقافي الفرعي يسهم بشكل واضح في تحقيق وظيفة

الحفاظ على النمط Pattern Maintenance داخل النسق العام للفعل

- والنسق الاجتماعي الفرعي يسهم بشكل واضح في إنجاز وظيفة التكامل Intergration .

- أما النسق المتعلق بالشخصية كنسق فرعي فإنه يستجيب لوظيفة تحقيق الهدف Goal Attainment .

- وأخيراً فإن النسق العضوي البيولوجي يستجيب لوظيفة التكيف Adaptation .

ويوضح لنا الشكل التالي موجزا عاما لسمات النموذج التحليلي المعقد الذي طوره بارسونز لشرح فكرته عن النسق العام للفعل الاجتماعي General System of Action والنسق الاجتماعي الفرعي . ويمكننا أن نلاحظ التوازي بين نظام التدرج المتعلق بالضبط السبرناطيقي Cybernatic Control والاسلوب الذي يتكامل من خلاله النسق الاجتماعي الفرعي داخل النسق العام للفعل[٧] .

النسق العام للفعل والنسق الاجتماعي الفرعي

النسق الاجتماعي الفرعي

نظام التدرج الذي يتعلق بضبط الفعل الاجتماعي	الكليات البنائية	العناصر البنائية	وظائف النسق الاجتماعي الفرعي
غنى في المعلومات	التنشئة الاجتماعية	الأدوار	الحفاظ على النمط
+ −	القانون	المعايير	التكامل
− +	البناء السياسي	التجمعات	تحقيق الهدف
غنى في الطاقة	البناء الاقتصادي	القيم	التكيف

النسق العام للفعل

نظام التدرج المتعلق بضبط الفعل	الانساق الفرعية للنسق العام للفعل	وظائف النسق العام للفعل
غنى في المعلومات	الثقافة	الحفاظ على النمط
+ −	النسق الاجتماعي	التكامل
	الشخصية	تحقيق الهدف
− +	الكائن العضوي البيولوجي	التكيف
غنى في الطاقة		

الوظيفة والتحليل الوظيفي للمجتمع في علم الاجتماع

لا يمكننا توضيح مفهوم الوظيفة في علم الاجتماع أو في الأنثروبولوجيا الاجتماعية بدون الحديث عن الاتجاه الوظيفي Functionalism السائد في الكثير من هذه الدراسات(*) ذلك لأن التحليل الوظيفي كان مثارا للخلافات والنقد والدفاع خاصة في علوم الاجتماع والانسان في آمريكا(٨). ويحرص المدافعون عن الاتجاه الوظيفي على أن يطلقوا على أنفسهم «الوظيفيون» Functionatists، أما معارضوا هذا الاتجاه يحرصون على تسمية أنفسهم «غير الوظيفيين» Non Functionatists هذا وقد انقسمت الوظيفية السوسيولوجية اليوم الى عدة مدارس وظيفية متصارعة لدرجة أن بعض العلماء استطاع أن يقدم ثنتا عشرة نظرية سوسيولوجية وظيفية(٩).

ويهمنا أن نعرض لأهم المفاهيم المختلفة المطروحة بصدد مصطلح الوظيفة والوظيفية.مفهوم الوظيفة.

هناك أربعة معـانٍ مختلفة الحقت بمفهوم الوظيفة في الفكر السوسيولوجي- على الاقل- أولا: هناك من يستخدم الوظيفة المركز Status أو الموضع Position او المهنة Profession أو العمل Employment . وهذا المعنى هو الذي نقصده عندما نتحدث عن تحقيق وظيفة أو أكثر داخل مزرعة أو مصنع أو وزارة أو تنظيم بيروقراطي، وهو نفس المعنى الذي نقصده عندما نتحدث عن الترقي في الوظائف.

ثانياً: يرتبط المعنى الثاني للوظيفة بالمعنى الأول حيث يشير إلى المهام Tasks والواجبات Duties والمسئوليات Responsibilities الملقاة على عائق شاغل وظيفة معينة أو شاغل دور مهني محدد. . ويقال مثلا ان فلانا من الناس قد أهمل وظائفه عندما يفشل أو يهمل في اداء المهام المطلوبة منه والتي ترتبط بدوره وبمكانته التي يشغلها في تنظيم معين.

---

* من أجل التوسع في دراسة الوظيفة والوظيفة في علم الاجتماع وما تعرض له الاتجاه الوظيفي من نقد من قبل الاتجاهات والنماذج والنظريات السوسيولوجية المعارضة له، ارجع الى دراستي بعنوان «الايديولوجيا وأزمة علم الاجتماع المعاصر» الصادرة عن الدار القومية للطباعة والنشر ـ الاسكندرية سنة ١٩٧٥.

ثالثاً: المعنى الرياضي Mathematical Meaning للوظيفة. وهنا نتحدث عن الوظيفة بمعنى العلاقة التي توجد بين عنصرين أو عاملين أو أكثر بحيث يكون أي تغير في أي عامل مفضيا الى تغير مقابل في العامل أو العوامل الأخرى ويستلزم إعادة تكيفها(*). وهذا يعني اننا هنا نركز على الارتباط بين العناصر والعلاقات المتبادلة Mutual Relationships والتساند Interdependence بين المكونات ونستطيع ببساطة القول أن X هي دالة Y عندما تتوقف قيمة X على قيمة Y، وهذا يعني أن Y،X تربطهما علاقة وظيفية Functional Relationship. وفي مجال علم الاجتماع نجد أن هذه العلاقة الوظيفية توجد بين مختلف المتغيرات الاجتماعية، فالتغير في أساليب العمل Working Techniques تؤدي الى حدوث تغيرات مقابلة في تنظيم المصنع وفي ظروف العمل داخله وفي مستوى المعيشة بالنسبة للعاملين وظروفهم الأسرية، وفي النظم القانونية... الخ. ولهذا نستطيع القول بأن تنظيم المصنع، وظروف العمل، ومستوى معيشة العمال، ونظم التأهيل المهني... ترتبط ارتباطا وظيفيا بأساليب العمل.

وتعد دراسة اميل دوركيم Durkheim عن الانتحار Suicide مثالا جيدا للتحليل الوظيفي بالمعنى السابق. فقد اوضح ان معدلات الانتحار ترتبط بالمركز المزواجي Marital Status ـ حيث ان العزاب أكثر اقداما على الانتحار من المتزوجين، كما ترتبط بوجود الأطفال ـ فأولئك الذين ليس لهم أطفال اكثر اقداما على الزواج بالمقارنة بالذين لديهم اطفال، هذا الى جانب ارتباطها بالدين ـ فالبروتستانت او المحتجون اكثر اقداما على الانتحار بالمقارنة بأنصار الاتجاه الكاثوكيلي، وانصار هذا الاتجاه الأخير اكثر اقداما على الانتحار بالمقارنة باليهود.... الخ[١٠]. وعلى هذا نستطيع القول أن الاقدام على جريمة الانتحار ليس موزعا توزيعا عاديا ـ وفق المنحنى الطبيعي بين الناس ـ لكنه يرتفع وينخفض كوظيفة لخصائص معينة للأفراد. وقد خلص دوركيم من دراسته

* Arelationship that exists between two or several elements . such that any change introduced into one provokes a modication in the other or others and entails an adaptation on their part

للانتحار كظاهرة مرضية الى ان هذه الظاهرة تختلف حسب عدة متغيرات منها درجة تكامل الجماعات الاجتماعية التي يشكل الفرد جزءاً منها*. وهذا القانون السوسيولوجي العام الذي استخلصه دوركيم من دراساته الاحصائية يوضح ان معدل الانتحار يعتمد وظيفياً على درجة التكامل الاجتماعي Degree of Social Integration ونستطيع القول أن عدداً كبيراً من الدراسات الواقعية في علم الاجتماع تنبثق من هذا التحليل الوظيفي، ومثال هذا الابحاث التي تحاول توضيح أن مستوى ذكاء الطالب I.Q وتحصيله المدرسي School Achievement يعتمد على مركز الاسرة الاجتماعي والاقتصادي Socio - Economic Status of the Family ، والتي توضح أن الاتجاهات السياسية تختلف في مجتمعات أوربا ـ باختلاف المكانة الاجتماعية والاقتصادية للفرد ودرجة تطلعه او طموحه للحراك الاجتماعي الصاعد Upward Social Mobility (اعتلاء مكانة طبقية أحسن)، أو أن خصوبة الازواج Couple's Fertility تعد وظيفة لأصولهم الاجتماعية ومستوى تعليمهم ومدى تطلعهم للحراك المهني Professional Mobility.

واذا ما تساءلنا عن الهدف من هذا النموذج للتحليل الوظيفي الذي نجده عند دروكيم والكثير من الدراسات الواقعية الحديثة، نجد أنها تحاول اثبات أو قياس الروابط التي توجد بين المتغيرات المعتمدة Dependent Variables والمتغيرات المستقلة Independent Variables. فالمتغير المعتمد هو العنصر أو الظاهرة التي تتغير كوظيفة لتغير من المتغير او المتغيرات المستقلة. وعلى هذا فالمتغير المعتمد يحتاج للتفسير بينما نجد ان المتغير المستقل هو المتغير المفسر Explanatory Variable واذا ما رجعنا الى الأمثلة السابقة نجد أن ظواهر الانتحار، مستوى الذكاء والتحصيل الدراسي، الاتجاهات السياسية، درجة خصوبة الأزواج هي المتغيرات المعتمدة، بينما نجد أن التكامل الاجتماعي، والمكانة الاجتماعية والاقتصادية، والتطلع للحراك الاجتماعي... هي المتغيرات المستقلة أو المفسرة.

* Suicide varies inversely with the degree of information of the social groups of which the Individual forms a part. Durkheim. Suicide P. 209

ومن الواضح أن الهدف من هذا النموذج للتحليل الوظيفي يتمثل من **الكشف** المتغير المستقل الذي يحتل وزناً أكبر Weighty والذي يمارس أكبر الاثر على المتغير التابع. ومن المعروف أنه يندر أن يكون هناك متغير مستقل واحد يستطيع تفسير اي متغير أو ظاهرة اجتماعية، فالظاهرة الاجتماعية يمكن تفسيرها ـ لتعقدها الشديد ـ من خلال مجموعة من المتغيرات المستقلة، لكن هذه المتغيرات الاخيرة تتفاوت من حيث الوزن. Weight والأثر Influence. ولعل هذا هو ما جعل العديد من المشتغلين بالمناهج يذهب الى أن العلوم الاجتماعية قد تحولت عن مفهوم السبب والسببية Causality الى مفهوم العوامل Factors المفسرة. وتعد المتغيرات أو العوامل الضعيفة ظروفا مساعدة او مشجعة Favourable Conditions. ومن دراسة «دوركيم» عن الانتحار ـ على سبيل المثال ـ بعد اعتناق البروتستانتية ضمن الظروف المساعدة التي تسهم في الاقدام على السلوك الانتحاري بالمقارنة باعتناق الكاثوليكية. ومن جهة أخرى فالمتغير يصبح عاملاً عندما يكون أثره على المتغير المعتمد مباشرا وفورياً وقوياً. وعلى سبيل المثال فان المكانة الاجتماعية والاقتصادية للأسرة تعد عاملاً Factor في التحصيل الدراسي للأطفال. حقيقة هناك قلة من الاطفال الذين ينتمون الى أسر ذات مراكز سوسيو ـ اقتصادية منخفضة استطاعوا الوصول الى درجات تعليمية عالية، غير أن هذه قلة لا يعتد بها ـ والحديث هنا عن المجتمعات الغربية*. ولهذا يعد المركز الاجتماعي ـ الاقتصادي الاسرة هو أفضل العوامل التي تساعدنا على التنبؤ بالمستقبل التعليمي للاطفال.

ونستطيع أن ندرك سبب انتشار هذا النوع من التحليل الوظيفي في دراسات علم الاجتماع الواقعية Emperical Sociological Research، فهي أقرب الدراسات للتحليل العلمي Causal Analysis وان كانت لا تتطابق معه فالمشتغلون بعلم الاجتماع لا يفضلون استخدام مصطلح السبب عند دراسة الظاهرة الاجتماعية التي تتسم بالتعقيد لأن أية ظاهرة اجتماعية ترتبط بمجموعة

* تتعلق هذه القضية بطبيعة النظام الاجتماعي عن العام السائد داخل المجتمع. وفي المجتمع الاسلامي لا يقف الفقر عائقاً دون التعليم لان الأمر يتعلق بقدرات الشخص وامكاناته في ظل المساواة وتكافؤ الفرصة.

كبيرة من المتغيرات المتفاعلة. ويساعدنا التحليل الوظيفي على تجنب القطع اليقيني للتحليل العلمي والاكتفاء ببيان الأثـر التراكمي للمتغيرات المتعددة والمتفاعلة والتي يمكن من خلالها تفسير الظاهرة موضع الدراسة. ويقترب التحليل الوظيفي كثيرا من التحليل العلمي في أنه يحاول قياس الوزن Weigh الذي يحتله كل متغير مستقل في احداث المتغير التابع، أو الكشف عن مجموعة المتغيرات التي تمارس تأثيرا أو نفوذا كافياً Sufficient Influence بحيث يمكن اعتبارها عاملا أو حتى سبب إحداث الظاهرة المدروسة.

وقد طور المشتغلون بالدراسات الاحصائية العديد من الأساليب الاحصائية والرياضية مثل أسلوب التحليل العاملي Factor Analysis من أجل التوصل الى الأوزان الحقيقية للعوامل المرتبطة بظاهرة ما، والكشف عن اكثر العوامل ثقلا في علاقته بالظواهر المدروسة، وقد أثرت هذه الاساليب الكمية Quantitative Techniques كثيرا ابحاث علوم الاجتماع والانسان. وبوجه عام نستطيع القول أن التحليل الوظيفي هو أسلوب Technique يمكن استخدامه في أي بحث واقعي سواء في مجال علم الاجتماع أو في اي فرع آخر من فروع الدراسة. ويرتبط التحليل الوظيفي باحد فروع المنهج العلمي متمثلا في محاولة الوقوف على مختلف العوامل المرتبطة بالظاهرة أو الظواهر المدروسة من اجل التوصل الى القوانين او الثوابت العلمية Constants [١١].

رابعا: المعنى البيولوجي The Biological Meaning . وهناك تصور بيولوجي لمفهوم الوظيفة هو اساس الاتجاه او الاتجاهات الوظيفية في علمي الاجتماع والانتروبولوجيا الاجتماعية والثقافية Functionalisms . وهنا تشير الوظيفة الى الاسهام او الدور الذي يلعبه عضو ما أو عنصر ما في تنظيم او نشاط الكل الذي يشكل هذا العنصر جزءاً منه*. ويرتبط مفهوم الوظيفة بهذا المعنى بالنموذج العضوي. والواقع أن تطور علم الاحياء Biology بتحليل الوظائف المتعددة لأعضاء جسم الحيوان أو الانسان- كالكبد والقلب والأمعاء.. وتحليل

---

* The Contribution that an **element** brings to the organisation or action of the whole of which it is a part.

وظائف اجهزة الجسم المختلفة كالجهاز الهضمي، والجهاز التنفسي والجهاز التناسلي. . وتستطيع الدراسة البيولوجية للوظائف أن تركز اما على عضو محدد كالكبد مثلا، واما على نشاط مجموعة من الاعضاء التي تتكاتف من أجل اداء وظيفة كاملة مثل وظيفة الهضم Digestive Function ، تلك الوظيفة التي تشير الى اسهام هذه الأعضاء- التي تؤدي دور الهضم- في استمرار وبقاء الكائن الحي. وبالمثل فان علم الاجتماع يستطيع دراسة وظيفة الأسرة والتي تشير الى إسهامها في تنظيم وبقاء وإستمرار المجتمع ونشاطه، كذلك فان علم الاجتماع يستطيع تحليل وظيفة التنشئة الاجتماعية. The Function of Socialization ، أي دراسة الدور الذي تؤديه مختلف الجماعات التي تسهم في تربية الأعضاء الجدد داخل المجتمع وتطبيعهم اجتماعياً وصياغتهم ثقافياً. ولعل هذه المماثلة Analogy بين الكائن العضوي والمجتمع هي التي قادت الدراسات السوسيولوجية عند «هربرت سبنسر» H Spencer الى البحث داخل المجتمع عن المقابل للوظائف الحيوية التي تتعلق بالانتاج والاستهلاك والنقل والاتصال(١٢) .

الوظيفة والحاجة Function and Need

يمكن القول أن الحديث عن اسهام عنصر- عضو او نظام- ما أو الدور الذي يلعبه، يمكن أن يقودنا الى مناقشة فكرة أخرى وهي حاجة الكائن الحي Organism أو حاجة المجتمع. فوظيفة عضو او عنصر ما داخل الكل أمر يمكن فهمه عندما نقف على الحاجة او الحاجات التي يستجيب لها هذا العضو أو ذلك العنصر. وقد استطاع اميل دوركيم أن يوضح لنا بشكل جيد هذا الارتباط بين الوظيفة والحاجة الاجتماعية Social Need . واذا كان دوركيم قد استخدم التحليل الوظيفي (بالمعنى الرياضي السابق الاشارة اليه) في دراسته الشهيرة لظاهرة الانتحار، فان دراسته وتحليله لظاهرة تقسيم العمل Devision of Labour كانت دراسة وظيفية Functionalist وعندما بدأ «دوركيم» دراسته عن تقسيم العمل حاول البحث عن الوظيفة التي يؤديها تقسيم العمل داخل المجتمع. وقد استعان في الاجابة على هذا السؤال بأساسيات النموذج

العضوي . وقد أشار «دوركيم» الى أن مصطلح الوظيفة يستخدم بمعنيين، الأول يشير الى نظام الحركات الحيوية Vital Movements بدون الاشارة الى ما ينتج عنها من نتائج وآثار، ويشير الثاني الى العلاقات التي توجد بين هذه الحركات والحاجات المقابلة للكائن الحي Corresponding needs of the organism . ولهذا فاننا نتحدث عن وظيفة الهضم ووظيفة التنفس وهكذا. وعادة ما نتحدث عن أن الهضم له وظيفة وهي استدماج Incorporation أو تمثل السوائل والمواد الصلبة داخل الجسم لاستكمال النقص الذي يحدث نتيجة لما يفقده الجسم من مواد عذائية وأنسجة. كذلك فان الجهاز التنفسي يقوم بوظيفة تزويد الجسم او الانسجة بالاكسوجين من اجل الحفاظ على الحياة. وسوف نستخدم مصطلح الوظيفة بالمعنى الثاني[١٣]. فالسؤال حول وظيفة تقسيم العمل يعني الوقوف على الحاجة التي يستجيب لها ويشبعها داخل المجتمع.

وينهي دوركيم تحليلاته السوسيولوجية بالقول أن تقسيم العمل يستجيب للحاجة الى التماسك الاجتماعي Social Solidarity داخل المجتمع خاصة مع ازدياد تعقده ونموه. ويصر دوركيم على استخدام مصطلح الوظيفية لأن هذا المصطلح يتفق بشكل جاد مع روح البحث العلمي وذلك بالمقارنة بالمصطلحات والافكار الغائية Teleological Ideas مثل الغايات Ends والاهداف Goals. فالحديث عن الغايات والاهداف عند دراسة تقسيم العمل يشير الى افتراض مسبق مؤداه أن تقسيم العمل وجد في ضوء النتائج التي سوف نخرج اليها من البحث. ويؤكد «دوركيم» أن المهم هو الاقرار بوجود الظاهرة المدروسة وبيان عناصرها ومكوناتها ومقوماتها وليس افتراض وجود غايات مسبقة لها.

طبيعة الاتجاه الوظيفي وتطوره

ويمكن القول أن الاتجاه الوظيفي اتجاه غالب في الفكر السوسيولوجي المعاصر. ويلخص لنا «تيماشيف» N. Timasheff القضية الوظيفية التي تدور حولها كتابات الوظيفيين فيما يلي «ان النسق الاجتماعي يمثل نسقاً حقيقياً تؤدي أجزاؤه داخله وظائف اساسية لتأكيد الكل وتثبيته، واحيانا لاتساع نطاقه وتقويته ومن ثم تصبح الاجزاء متساندة ومتكاملة على نحو ما[١٤]». وهناك شبه

اتفاق بين المشتغلين بعلوم الاجتماع والانسان حول مجموعة من الدلالات لمصطلح الوظيفية مستمدة في الغالب من العلوم البيولوجية، مثال هذا ما يذهب اليه كل من «رادكلف براون» R. Brown و«مالينوفسكي» B. Malinowski من أن جوهر التحليل الوظيفي يتمثل في الجانب الذي تلعبه الفقرات الثقافية والاجتماعية في المجتمع والحياة الاجتماعية ككل. وهناك اتجاه يركز على ربط الوظيفة بنمط النشاط الذي يقوم به الجزء او الكل بحيث يعجز غيره عن أن يقوم بمثله، ولعل هذا هو ما يربط الاتجاه الوظيفي بالتنظيم الاجتماعي ومفهوم النسق. ويذهب بعض الباحثين- مثل «تيماشيف» الى انه يمكن تحديد مفهوم الوظيفة ومعناها بشكل دقيق من خلال ربط الوظيفة بهدف لا شعوري وموضوعي(١٥) في نفس الوقت، ذلك لأننا ننظر الى الظواهر والعمليات الاجتماعية باعتبارها متجه نحو تحقيق أهداف محددة في خدمة الكل الاجتماعي الذي هو المجتمع او الجماعة او التنظيم او النسق.

ويؤكد «تيماشيف» أن معنى الوظيفية يجب أن يتسع اكثر مما هو عليه الآن ولكنه يؤكد في نفس الوقت أن عالم الاجتماع الذي يتابع الاتجاه الوظيفي سيظل واقفاً على أرض صلبة طالما أنه قيد نفسه بالاجابة عن التساؤلات التي تدور فقط حول الاسهامات والأدوار التي تؤديها الاجزاء المختلفة من أجل الحفاظ على الكل ودعمه وتأكيده أو هدمه، وطالما أنه يهتم بدراسة طبيعة عناصر النسق المدروس ومدى تكاملها(١٦).

ويرتبط الاتجاه الوظيفي- كما يؤكد «الكس انكلز» A. Inkeles بالاتجاه العضوي في الفكر السوسيولوجي، والذي تمتد جذوره الى كتابات افلاطون والفارابي وابن خلدون وأجست كومت Comte وهربرت سبنسر H. Spencer واميل دوركيم E. Durkheim وظل ممتدا ومؤثرا في كتابات علماء الانتروبولوجيا الاجتماعية والثقافية في بريطانيا من امثال «مالينوفسكي» Malinowski و«رادكلف براون» R. Brown وفي كتابات الوظيفيين على وجه العموم Functionalists *(١٧).

* ويشير «بيرسي كوهين» Percy Cohen الى أن هذا الاتجاه المسمى بالعضوي او الوظيفي هو في واقع الأمر =

ويصنف بعض منظري النظرية السوسيولوجية الاتجاه الوظيفي على أنه اتجاه محافظ يركز على فكرة النظام Order والتوازن Equilibrium والثبات والاستقرار لا يمكن من خلاله تفسير التغيرات الراديكالية او التحولات التاريخية الكبرى. وهذا ما جعل «ألفين جولدنر»[19] في دراسته بعنوان «الازمة القادمة لعلم الاجتماع الغربي» يحيل هذا الاتجاه السوسيولوجي الى ايديولوجية للحفاظ على الوضع القائم Status quo Ideology على حد تعبيره.

وعلى الرغم من وجود حد ادنى من الاتفاق بين الوظيفيين يؤهلهم للاندراج تحت تصنيف واحد، الا ان هناك مجموعة من الاختلافات بينهم حول عدة قضايا، أهمها:

أـ مفهوم الوظيفة ذاتها، مثال هذا أن رادكلف براون يشير الى ان الوظيفة هي عبارة عن الطريقة التي يعمل بها الكائن الحي للحفاظ على بقائه واستمراره، غير ان ذلك يجعل مجرد البقاء هو الهدف، الأمر الذي جعله يشير الى أنهاـ أي الوظيفةـ تتمثل في الدور الذي يؤديه الجزء والنشاط الجزئي داخل الكل او

= اتجاه لا يمكن وصفه بالحداثة ذلك لان جذوره تمتد الى بداية التفلسف والفكر البشري في عصر الحضارة الاغريقية وان كان بعض المؤرخين الاجتماعيين يحاولون ارجاع اصوله الى كتابات مونتسكيو (روح القوانين). ويؤكد «كوهين» ان المعالجة الحديثة لهذا الاتجاه تريد الى كتابات مؤسس علم الاجتماع الغربي «كونت» الذي صنف الدراسة في علم الاجتماع الى قسمين وهما دراسة المجتمع في حالة الثبات أو الاستاتيكا الاجتماعية، ودراسة الظواهر الاجتماعية في حالة التطور والتغير والتحول وهو ما أطلق عليه الدنيا ميكا الاجتماعية. وقد توصل «كونت» من دراسته للجانب الاستقراري او الاستاتيكي الى قانون التضامن الاجتماعي الذي يشير الى ان هناك تكاملاً وتضتمناً وتفاعلاً وتسانداً بين مختلف الظواهر والعمليات المشكلة للحياة الاجتماعية تماما مثل اعضاء الجسم العضوي المتكامله والتي يؤدي كل منها وظيفة محددة في خدمة البناء العضوية ككل. واذا كانت الاعضاء تؤدي وظائف حيوية تعمل كلها بصفة تلقائية لحفظ البناء العضوي الحي، فان نظم المجتمع وظواهره وعملياته ومكوناته تعمل في تناسق وتضامن من اجل الحفاظ على البناء الاجتماعي وتحقيق الاستقرار والتكامل داخل المجتمع. وقد اوضح «كوهين» في دراسته بعنوان «النظرية الاجتماعية الحديثة اسهامات علماء الاجتماع المحدثين والمعاصرين في مجال الاتجاه العضوي والوظيفي مثل «سبنسرا» و دوركيم» و «براون» وغيرهم.[18].

يحاول «ديفيد سلفرمان» D. Silverman ربط الوظيفية السوسيولوجية بفكرة النظام عند «هوبر» حيث يشير الى ان مجموعة التساؤلات التي طرحها الوظيفيون هي: كيف يتأتي للمجتمع ان يحافظ على بقائه واستمراره في الوجود على الرغم من تغير الاشخاص الذين يتكون منهم المجتمع؟ وكيف يستطيع اعضاء المجتمع التعايش معاً وتكوين علاقات واراء ادوار يمكن توقعها تتسم بالاستمرار والثبات على الرغم من كل الاختلافات القائمة بينهم[20].

النشاط الكلي. أما عند «مالينوفسكي» و«باريتو» Pareto فان الوظيفة تشير الى الفائدة او المنفعة Benefit التي يقدمها الجزء للكل. ويذهب «مالينوفسكي» الى ان الوظيفة كمفهوم يرتبط أساساً باشباع حاجات اولية او بيولوجية Biological Needs. ويذهب «روبرت ميرتون» عالم الاجتماع الأمريكي الوظيفي R. Merton الى ان هناك عدة استخدامات او معان للوظيفة في الفكر السوسيولوجي وهي الوظيفة بمعنى المهنة، والوظيفة بمعنى النشاط الذي يرتبط بوضع او مكانة محددة، والوظيفة بمعنى الدالة الرياضية او العلاقة بين متغيرين أو اكثر، واخيرا الوظيفة بمعنى يجمع بين المعنيين البيولوجي والرياضي ويحقق التكامل بينهما وهنا تشير الوظيفة الى مجموعة العمليات العضوية والاجتماعية من حيث اسهاماتها في استمرار الكائن العضوي او الاجتماعي والحفاظ عليه وتحقيق الاستقرار داخله[٢١].

ب- تبني قضية المماثلة البيولوجية Analogy بين المجتمع والكائن الحي فهناك من يبالغ في هذه المماثلة بشكل مسرف كما يتضح في المصطلحات المستخدمة- المخ الاجتماعي والسيتوبلازم الاجتماعي... وهناك من يتخذ موقفا وسطاً حيث يأخذ قضية المماثلة على مستوى عام وليس على المستوى التفصيلي.

ج- نقاط التركيز في عملية التحليل السوسيولوجي فهناك اتجاه يطلق عليه الوظيفية الكبرى او وظيفية الوحدات الكبرى Macro - Functionalism يؤكد انصاره على دراسة الوحدات الكبرى في المجتمع كالتنظيمات والمجتمعات المحلية ككل، وهناك اتجاه مقابل يطلق عليه الوظيفية الصغرى أو وظيفية الوحدات الصغرى Micro - Functionalism يركز انصاره على دراسة الظواهر والعمليات الاجتماعية الجزئية دراسة تحليلية. ويمكن ارجاع الاتجاه الوظيفي الاول الى الاتجاه العضوي في علم الاجتماع، بينما يستمد الاتجاه الثاني أصوله من نظرية المجال Field Theory في علم النفس الجشتاطي وديناميات الجماعة Group Dynamics[٢٢].

ونستطيع القول مع «روبرت ميرتون» أن هناك ثلاث مسلمات يقوم

عليها الاتجاه الوظيفي في علم الاجتماع نوجزها فيما يلي:[٢٣].

أ- مسلمة الوحدة الوظيفية ومؤداها أن كل وحدة اجتماعية داخل المجتمع لا بد وأن يكون لها وظيفة داخل ذلك المجتمع ولها دور في تحقيق تكامله، وهذه المسلمة أكدها علماء الانتروبولوجيا الذين ركزوا على دراسة مجتمعات بدائية وانساق مغلقة Closed Systems اتسمت بالاستقرار النسبي وعدم التغير على مدى فترات طويلة نسبياً من الزمن والتكامل النسبي.

ب- مسلمة النزعة الوظيفيـة الوظيفية الشاملة ومؤداها أن كل الاشكال الاجتماعية او الثقافية داخل الحياة الاجتماعية تؤدي باستمرار وظائف ايجابية، وهذا ما أكده مالينوفسكي حين قال إن كل مادة او شيء مادي أو فكرة او عقيدة تؤدي وظيفة ايجابية ما.

جـ- مسلمة الضرورة او الحتمية وتشير هذه المسلمة الى امرين هما:

الأول: وجود مجموعة من الوظائف الجوهرية التي لا بد من ادائها حتى يوجد المجتمع ويستمر في الوجود- الانجاب والتربية والاقتصاد والضبط....

الثاني وجود مجموعة من الاشكال أو المكونات الاجتماعية والثقافية الضرورية من أجل تحقق الوظائف السابقة- كالاسرة والمزرعة او المصنع وجهاز الحكم..

ويرتبط الاتجاه الوظيفي بالاتجاه التطوري، فهما اتجاهان ليسا متعارضين كما يشير الى ذلك «الكس إنكلز» غير ان الاختلاف بينهما- كما يشير الباحث المذكور- يتمثل من نياط الاهتمام ومنظورات الدراسة. فأنصار الاتجاه التطوري يهتمون بدراسة وتصنيف المجتمعات وفقاً لمقياس او معيار تطوري محدد، لأمر الذي يجعلهم يركزون على جوانب التغيرات الاجتماعية والتحولات التاريخية ومراحل النمو او التطور المتعاقبة، أما انصار الاتجاه البنائي الوظيفي فإنهم يعالجون قضية الزمن والتغير من منظور خاص، حيث يحاولن ايقاف حركة النسق الاجتماعي عند نقطة زمنية محددة من أجل دراسة مكونات النسق

وتفاعلاتها ووظائفها وأدوارها وتساندها الوظيفي والدور الذي يلعبه الجزء في خدمة بكل. عند دراسة أنصار الاتجاه التطوري لنظام معين، فإنهم يحاولون دراسته في إطار مراحل التطور التي يمر بها المجتمع كله. أما أنصار الاتجاه التطوري لنظام معين، فإنهم يحاولون دراسته في إطار مراحل التطور التي يمر بها المجتمع كله. أما أنصار الاتجاه البنائي الوظيفي فإنه يركزون على دراسة كيفية إسهام النظام في الحفاظ على إستمرار المجتمع. وعلى الرغم من قول «إنكلز» فالتعارض جوهري بين انصار الاتجاهين التطوري والوظيفي، والفرق بينهما هو الفرق بين الدراسات المتزامنة Synchronic والدراسة التطورية Diachronic أو التعيرية للمجتمع، وهو فرق بين الدراسة الاستكاتيكية والدراسة الدينامية الاجتماعية. والواقع أن أنصار الاتجاه الوظيفي يهملون عمليات التغير والتحولات التاريخية ويعوزون عن تفسيرها وقد اتهم بعض الباحثين هذا الاتجاه بالغائية Teleology والمحافظة Conservatism.

ويمكن تتبع الاتجاه الوظيفي الوظيفي في الفكر السوسيولوجي المعاصر إعتبار من «دوركيم» الذي استطاع أن يمزج بين الافتراضات العضوية وبين المادة الاثنوجرافية التي حصل عليها من كتابات بعض الباحثين حول بعض القبائل الاسترالية واخضع هذا المزيج للتحليل الوظيفي، هذا الى جانب دراسته الشهيرة حول ظاهرة الانتحار والذي يتضح منه نموذج التحليل الوظيفي الدوركيمي. وقد أعاد داد كلف براون صياغة تعريف دوركيم لوظيفة النظم الاجتماعية واستبدل لفظ الحاجا بعبارة «الظروف الضرورية للوجود او المعيشة، فقد كان دوركيم قد عرف وظيفة النظم الاجتماعية بأنها اشباع حاجات الكائن الاجتماعي. وقد أشار براون إلى أن المجتمع يمثل بناءً يشكل الافراد داخله (كأدوار) وحداته الأساسية حيث يرتبط بعضهم ببعض من خلال مجموعة من العلاقات الاجتماعية (علاقة ادوار Role Relations وليست علاقات شخصية فحسب Personal Relations) التي تترابط في كل متكامل. ويؤكد براون أن استمرار البناء الاجتماعي يعود الى عملية الحياة الاجتماعية التي هي بدورها

عبارة عن مجموع الوظائف التي تؤديها النظم المؤلفة لبناء المجتمع.

وقد اسهم الباحث الانثروبولوجي «مالينوفسكي» في نحو الاتجاه الوظيفي من خلال دراساته الحقلية المركزة في مجتمع التبرياند وعن طريق إهتمامه القوي بدراسة الثقافة التي اعتبرها «وحدة عالية من التنظيم تشمل مجموعة من الفنون العملية الى جانب نسق من العادات» وقدم مالينوفسكي نظريته الوظيفية في الثقافة حيث نظر الى النظم على أنها الوحدات الحقيقية حاجة معينة وهي في نفس الوقت جماعات من الناس موحدين ومنظمين لمتابعة نشاط معين ومن خلال التنسيق بينهم ينشأ التنظيم الاجتماعي والعادات والتقاليد والسلطة.. الى آخر المكونات الثقافية. ويتضح من هذا القول أن مالينوفسكي قد خلط بين التنظيم والمنظمة.

وبوجه عام نسنطيع القو أن النظرية الوظيفية في الثقافة تقوم على مجموعة من القضايا المبرهن عليها Theorems أهمها ما يلي:

أـ أن هناك مجموعة من الاحتياجات الاساسية للبشر كالطعام والانجاب والارتباط بالمقدس والحماية..

بـ ان الدوافع البشرية تنقسم الى قسمين دوافع أساسية وهي فسيولوجية، ودوافع مشتقة وهي الدوافع الثقافية التي تظهر نتيجة للتفاعل الاجتماعي.

جــ لا يعيشن الانسان منفرداً وانما داخل انساق اجتماعية تختلف اشكالها واحجامها واساليب التنظيم داخلها كالأسر والعشائر والقبائل والقرى والمدن والدول.·. ويختلف بناء القوة- السلطة والتأثير! داخل هذه الانساق باختلاف الثقافات.

دـ اشباع اعضاء النسق لحاجاتهم البيولوجية بشكل منظم ثقافيا يستتبعه واجبات على الاعضاء القيام بها تجاه النسق.

وقد لاحظ «تيماشيف» Timasheff بحق أن الاتجاه الوظيفي- على الرغم

من كل إسهاماته- لم يحدد بوضوح طبيعة العلاقة بين المجتمع والفرد* هذا الى جانب قصور الاساليب المنهجية المستخدمة من البحث الوظيفي حيث يحاول الباحث- بطريقة اجتهادية واحياناً تعسفية التوصل الى وظائف الظواهر والعمليات والنظم.

أهم الاتجاهات الوظيفية المطروحة في الفكر السوسيولوجي

واذا كان دوركيم هو أبو الوظيفية الحديثة، الا أن هذا المفهوم ليس مفهوما بسيطا. وسوف تعرض فيما يلي ثلاثة اتجاهات متميزة في الفكر السوسيولوجي تتعلق بالوظيفية وهي.

أ- الوظيفية المطلقة Absolute Functionalism (مالينوفسكي)

ب- الوظيفية النسبية Relative Functionalism (ميرتون)

جـ- الوظيفية البنائية Structural Functionalism

أولا الوظيفية المطلقة Absolute Functionalism «مالينوفسكي» يعد «مالينوفسكي» Malinowski - الأنثروبولوجي البريطاني المتحدر من أصل بولندي أبرز ممثل لهذا الاتجاه، وبعده الكثير من الباحثين المؤسس الأول للوظيفية السوسيولوجية والانثروبولوجية معا. وقد كان الباحث المذكور هو أول من درس اعراف الشعوب القديمة او البدائية Archaic Peoples دراسته ميدانية، فقد كانت اغلب دراسات السابقين عليه- مثل تايلور Tylor «وسبنسر» Spencer ودوركيم Durkheim عن هذه المجتمعات من النوع النظري حيث اعتمدوا فقط على دراسات المبشرين والرحالة. ولهذا يرجع اليه الفضل في ممارسة المنهج الانثروبولوجي في البحث الميداني. وقد كان الدافع الأساس الذي دفع مالينوفسكي الى استخدام الاسلوب الحقلي في الدراسة، هو معارضته القوية للانثروبولوجيا التطورية Evolutionary Anthropology التي اعتبرها

---

*ذلك على الرغم من أن «وليم توماسي» أحد أنصار الاتجاه الوظيفي قام بدراسة قيمة حول العلاقة الوظيفية بين الشخصية ةالثقافة (٢٤)

دراسات لا تتسم بالعلمية وتتسم بالعقم والخطأ والزيف في نظره. وأبرز الاخطاء التي وقع فيها النظريون هنا أنصار الاتجاه التطوري Theoreticians of Evolutionism هي أنهم إختاروا بعض السمات الثقافيةCultural Traits وأنماطاً من النظم والعادات Types of Inistitutionsand Customs داخل مجتمعات مختلفة وانتزعوها من سياقها Context وواقعها الاجتماعي والثقافي الكلي وقاموا بالمقارنة بينها بشكل غير علمي لاثبات فروض مسبقة تتعلق بالتطور الاجتماعيSocial Evolution

وقد زادت الدراسات والخبرة الميدانية لما لينوفسكي بين الشعوب البدائية قناعته أن كل مجتمع يختلف تماما عن المجتمعات الأخرى بثقافته الأصليلة والمتميزة. والشيء الذي يمنح كل ثقافة تميزها وأحالتها الترتيب المحدد لأجزائها، والمكان الذي يشغله كل عنصر والاسلوب الذي ترتبط من خلاله هذه العناصر بعضهامع بعض(*)(٢٥). وبالاضافة الى هذا فكل ثقافة تمثل كلاً متماسكاً موحداً ومتكاملاً Coherent, unified and integrated whole وهذا الكل هو ما يجب على الباحث أن يفهمه ويوضحه. أما عزل سمة ثقافية أو نظام ما عن سياقه الكلي- كما يفعل أنصار الاتجاه التطوري- فهو أمر غير سليم ويؤدي الى استنتاجات خاطئة، ذلك لأن كل سمة ثقافية تأخذ معناها على حسب موقعها الذي تحتله داخل الكل وتستمد دلالتها من ارتباطها وعلاقاتها المتعددة بالعناصر الثقافية الأخرى. أما معالجة السمات الثقافية بشكل تغتيتي إنعزالي أمر مغضى الى الفشل في الفهم والتفسير لأن دلالة الثقافة ومغزاها إنما يظهر من خلال العلاقات المتبادلة بين عناصرها أو مكوناتها ولا يعقل ان تكون هناك كليات ثقافية تظهر بالصدفة ولا توجد بينها وبين مكونات الثقافة العامة أية علاقات(٢٦). ويمكن القول أن تأكيد مالينوفسكي على فكرة وحدة الثقافة وهي

* What makes each culture original is the specific arrangement of its parts.the place that each element occupies, and the way in which all the elements are linked together

الأساس الأول للتكامل الاجتماعي هي الأساس الأول في الاتجاه الوظيفي عند هذا العالم البريطاني.

الأساليب المنهجية التي اقترحها مالينوفسكي:

واذا كان مالينوفسكي يعترض بشدة على النزعة التطورية Evolutionism مما الذي يجب أن يتبعه الأنثروبولوجي؟ يذهب مالينوفسكي الى أن الباحث عندما يواجه بالمنتجات المادية أوسمة ثقافية أو نظام ما يجب أن يطرح مجموعة من الاسئلة يجيب عليها منها: لماذا يوجد هذا العنصر الثقافي؟ وما هي الاسهامات التي يقدمها او الدور الذي يؤديه والذي يجعل منه شيئا ضروريا ويمنحه مكانته المتميزة داخل الكل الثقافي؟ وللاجابة على هذه الاسئلة بصدد أي عنصر ثقافي اخذ يبحث عن حاجات الأفراد وحاجات المجتمع التي يستجيب لها العنصر. فكما أن الأنساق الثقافية Cultural Systems لا توجد عشوائيا وبالمصادفة، كذلك الأمر بالنسبة لأي عنصر ثقافي. فكل عنصر ثقافي يظهر كاستجابة لحاجة Need معينة. وعلى هذا فان التحليل الأنثروبولوجي والسوسيولوجي مطالب بالكشف عن وظيفته أو وظائفه. وفي مقالته بعنوان «الثقافة» وهي تعد دليل الوظيفيين أظهر «مالينوفسكي بشيء من التفصيل كيف أن كل الاشياء المادية المستخدمة داخل المجتمع تستجيب لحاجات محددة فسيولوجية او فنية أو اقتصادية او اجتماعية او ثقافية. ولا يقتصر هذا الأمر على الاشياء المادية فحسب، لكنه ينسحب على كل مكونات الثقافة الاخرى كالعادات Customs والقوانين والفن والتربية والسحر والدين. ولعل هذا هو ما قاد مالينوفسكي الى التوصل الى المبدأ التالي حيث يقول «ولهذا فان الرؤية الوظيفية للثقافة تصر على مبدأ مؤداة أنه من نمط من انماط الحضارة وكل عادة وكل شيء مادي أو فكرة او معتقد يشبع وظيفة حيوية وله مهمة يحققها ويمثل جزءاً لا غنى عنه من الكل العضوي*.

---

* The functional view of culture insists therefore on the principle that in every type of civilization, every custom , material object, idea and belief fulfills some vital function ,has a task to accomplish, and represents an indispensable part of an organic whole.

وقبل أن نعرض لأهم جوانب النقد الموجهة لوظيفية مالينوفسكي، يحسن بنا أن نعرض اهم الجوانب الايجابية التي اسهمت بها تلك النظرية في الفكر الأنثروبولوجي والسوسيولوجي معا. ويمكننا أن نوجز أهم هذه الاسهامات فيما يلي:

أولا: يمكن القول إن وظيفية مالينوفسكي تمثل المحاولة الجادة الأولى لوضع أساس المنهج العلمي الجاد في دراسة الشعوب القديمة او البدائية والذي يقوم على الملاحظة والمعايشة والتحليل. ففي الوقت الذي عبر فيه دوركيم عن رغبته في اقرار الاصول العلمية للدراسة الاجتماعية، فانه لم يستطع التخلص من القيم والأساليب التي تمسك بها التطوريون. وقد اصر مالينوفسكي على ضرورة قيام الباحث بنفسه بملاحظة الحقيقة الحية او الواقع الحي Living Reality في الميدان- داخل المجتمع المدروس وان يحاول فهمه كما هو. وقد اقترح مدخلا Intettectual Approach يتخطى حدود مجرد ملاحظة الحقائق من اجل تجميعها معا لتفسيرها بشكل منطقي..

ثانيا: وقد كان المدخل الذي اقترحه مالينوفسكي في جوهره مدخلا سوسيولوجيا Sociological حيث ركز على ضرورة وضع كل عنصر ثقافي وتحديد مكانه من السياق الكلي Total Context للثقافة المدروسة، واستوجب أن تتم الملاحظة والتحليل والتفسير الاجتماعي بالرجوع الى هذا السياق الكلي. وقد اهتم الباحث المذكور بضرورة النظر الى كل عنصر من عناصر ثقافة المجتمع على انه ظاهرة اجتماعية حقيقية GenuinelySocial Phenomenon حتى ولو اقتصى تفسيرها الرجوع الى حاجات الأفراد الفسيولوجية أو السيكولوجية.

ثالثا: وقد استطاع مالينوفسكي- بشكل فاق سابقية- أن يقدم لنا تصوره عن المجتمع والثقافة بشكل واقعي مقنع. فالمجتمع او الثقافة حسب تصوره تمثل كلا متكاملاً Integrated Wholes يتألف من تنظيم محدد لأجزاء مختلفة ومتعددة. وهذا يعني أنه تصور المجتمع كنسق منظم ومتماسك Coherent and Orderly System.

رابعا: ومن أجل احكام المدخل الوظيفي المقترح قدم مالينوفسكي

تصورا عن الثقافة يتخطى مجرد حصر وبيان محتوياتها. فقد قدم لنا المعنى العميق للثقافة باشاراته[٢٨] الى «أنها في جوهرها حقيقة أداتية او وسائلية ظهرت في الوجود من أجل اشباع حاجات الانسان بشكل يتجاوز كثيرا اي تكيف مباشر للبيئة*.

ثانيا: الوظيفية النسبية Relative Functionalism ـ «ميرتون» Merton

ويمكن القول إن الاتجاه الوظيفي الثاني ـ وهو ما يطلق عليه الوظيفية النسبية ـ ظهر أساسا لنقد الاتجاه الوظيفي عند مالينوفسكي والذي نظر اليه على أنه اتجاه مطلق أو مسرف متطرف. وتعد دراسة «روبرت ميرتون» R. Merton عالم الاجتماع الامريكي بعنوان «التحليل الوظيفي في علم الاجتماع» Functional Analysis in Sociology أهم ركائز الاتجاه الوظيفي النسبي المعارض للاتجاه الوظيفي المطلق الذي تزعمه «مالينوفسكي»[٢٩]. ولا يهاجم «ميرتون» الوظيفية في ذاتها، ذلك لأنه يؤمن بالوظيفية ويؤكد أن الاتجاه او التوجيه الوظيفي Functional Orientation ليس حديثا في الفكر العلمي كما أنه لا يقتصر على العلوم الاجتماعية، بل إن التحليل الوظيفي في علم الاجتماع قد ظهر متأخرا بالمقارنة بالعلوم الأخرى ـ كالعلوم الطبيعية والفلكية... الخ. ويذهب ميرتون ـ صراحة ـ الى أنه وظيفي الاتجاه وأنه يدافع عن الاتجاه الوظيفي ولكن في شكله المطور او الاكثر مرونة Flexible Functionalism ، ذلك الشكل الذي لا يركز اهتمامه على ابراز اسهام العناصر الثقافية او الاجتماعية بقدر تركيزه على النتائج التي يمكن ملاحظتها Observable Consequences. وهذا الفرق له أهميته، ذلك لأن تركيز الاهتمام على النتائج التي يمكن ملاحظتها للعناصر الثقافية بدلا من الاهتمام بما تقدمه من اسهامات في الثقافة الكلية يمكن أن يقدم لنا ـ في نظر ميرتون ـ بعدا اجرائيا ممكن الاستخدام واقعياً لمفهوم الوظيفة**، وهذا هو ما

* Culture is essencially an instrumental reality which has come into existence to satisfy the needs of man in a manner far surpassing any direct adaptation to the environment.

** Operational and enperically usable dimention to the concept of function.

تفتقده وظيفية مالينوفسكي والتي اتسمت بقدر كبير من الغموض، وهو ما يمكن ان يحقق الهدف من الاتجاه الوظيفي والذي يحدده ميرتون بقوله «إن الهدف الاساس في الاتجاه الوظيفي والمتمثل في تفسير المادة المدروسة من خلال بيان نتائجها داخل البناءات الأوسع التي توجد داخلها، هو اتجاه وجد في كل العلوم البيولوجية والفسيولوجية والنفسية والاقتصادية والانثروبولوجية والسوسيولوجية(٣٠).

أهم جوانب نقد «ميرتون» الوظيفية مالينوفسكي:

لقد كان ميرتون هو الباحث الذي وجه أكبر قدر من النقد لنظرية مالينوفسكي الوظيفية، حيث وضع كيف أن هذه النظرية أسست على ثلاث مسلمات مختلف عليها وهي:-

أولاً: مسلمة الوحدة الوظيفية للمجتمع

The Postulate of the Functional Unityof Societv وتنص هذه المسلمة على ان كل العناصر الثقافية والأنشطة الاجتماعية لها دور وظيفي بالنسبة للنسق الثقافي او الاجتماعي. ويعترف «ميرتون» أن كل مجتمع يجب ان يحقق حدا ادنى من التكامل، غير أنه اثبت- بشكل واقعي- عدم امكان الزعم- كما فعل مالينوفسكي- أن كل المجتمعات تحقق درجة عالية من التكامل High Degreeof Integration بحيث يكون لكل نشاط ثقافي مقنن او معتقد او سمة ثقافية له دور وظيفي محدد Functional داخل المجتمع ككل، وله دور وظيفي منظم Uniformly Functional بالنسبة لاعضاء ذلك المجتمع. وربما تكون هذه المسلمة مقبولة نسبيا بالنسبة لبعض المجتمعات البسيطة او البدائية التي تتسم بدرجة عالية من التكامل، لكنها مسلمة زائفة تماما في حالة المجتمعات المعقدة والمتقدمة- والتي يسودها التعليم والصناعة والتقدم التكنولوجي.

ثانيا: مسلمة الوظيفية العامة أو الشاملة The Postulate of Universal Functionalism. وبناء على هذه المسلمة فان كل سمة اجتماعية او ثقافية تؤدي وظيفة معينة.

ثالثا: مسلمة الضرورة The Postulate of Indispensability وطبقا لهذه المسلمة فان كل سمة ثقافية او اجتماعية تعد عنصرا ضرورياً لا غنى عنه ويؤكد «ميرتون» زيف هذه المسلمات، فمن الخطأ الزعم ان كل عنصر ثقافي يؤدي بالضرورة وظيفة وبالتالي يمثل ضرورة لا غنى عنها. وقد أوضح «ميرتون»- من خلال عدة أمثلة- كيف أن المسلمتين الثانية والثالثة ادت بالباحثين الى الوقوع في أخطاء جسيمة. فمحاولة الحاق وظيفة بكل سمة او عنصر او نشاط ثقافي، تلجيء الباحث الى الظن والتخمين والتخيل وتفسيرات زائفة، أو تفسيرات تعتمد على وظائف ماضية قد تكون غير قائمة وقت الدراسة Far Fetched. Explanations

وقد أدى هذا النقد للمسلمات التي استندت اليها نظرية مالينوفسكي الى أن يقدم لنا «ميرتون» أربعة تصورات وظيفية تستهدف جعل هذه المسلمات تتسم بطابع النسبية والمرونة، هذا الى جانب تحويل الوظيفية الى مفهوم اجرائي .Operational Concept

أولا: يتعلق التصور الأول بما أطلق عليه البدائل الوظيفية Functional Alternatives*. فالقول إن أية سمة أو عنصر ثقافي او اجتماعي يعد ضرورة لا غنى عنها لمجرد وجوده يعني أننا نتجاهل حقيقة هامة وهي أن نفس الحاجة الفيزيقية أو الفسيولوجية او الاجتماعية يمكن اشباعها من خلال عناصر ثقافية مختلفة وقابلة للتبادل. Interchangeable. وفي مقابل مسلمة الضرورة التي اعتمد عليها مالينوفسكي قدم لنا «ميرتون» قضية اثبت صحتها Theorem ، هذه القضية التي يستند اليها التحليل الوظيفي تذهب الى أنه اذا كانت الفقرات أو السمات الثقافية يمكن أن تؤدي مجموعة من الوظائف، كذلك فان الوظيفة الواحدة يمكن أن تتحقق من خلال مجموعة من الفقرات أو السمات او العناصر الثقافية البديلة**.

* Functional equivalents or substitutes

** Just as the same item may have multiple functions, so may the same function be diversly fulfilled by alternative elements.

ثانيا: يستهدف التصور الثاني كذلك تحقيق المرونة في الاتجاه الوظيفي، وهو تصور «اختلال الأداء الوظيفي» Dysfunction . فاذا كانت الوظائف هي النتائج الملاحظة والتي تسهم في تحقيق التكيف او التوافق داخل النسق، فان «اختلال الاداء الوظيفي» هو الأمر الذي يقلل من قدرة النسق على تحقيق التكيف والتوافق. ومثال هذا أن الطقوس الدينية والسحرية في بعض المجتمعات، مع أنها تستهدف تحقيق الوحدة داخل المجتمع، الا أنها- في بعض المجتمعات مثل بعض أبناء وجماعات المجتمع الهندي الذين يعبدون الابقار، تسبب الكثير من المشكلات الاقتصادية وهذا يعني أن عبادة البقرة في الهند نظام اجتماعي غير صالح لتحقيق الاهداف والوظائف الدينية وان هناك من النظم الدينية البديلة ما هو اصلح منه واكثر كفاءة. *. وكثيرا ما يترتب على الممارسات الدينية والسحرية- لدى المجتمعات غير الاسلامية وخاصة المجتمعات البدائية الوثنية- نتائج مدمرة للانسان والمجتمع. وفي هذه الحالة يفصل «ميرتون» الحديث عن «اختلال الاداء الوظيفي» Dysfunction وليس عن الوظيفة Function. وهناك العديد من الباحثين ممن أكدوا على خطورة هذا التمييز ذلك لأنه يمكن استخدامه للتمويه أو اخفاء الاحكام القيمية من جانب الملاحظ.

ثالثا: وهناك تفرقة أخرى يقيمها «ميرتون» بين الوظيفة الظاهرة Manifest Function والوظيفة الكامنة Latent Function . وتشير الوظيفة الظاهرة الى النتائج الموضوعية Objective Consequences لوحدة معينة (شخص او جماعة فرعية او نسق اجتماعي أو ثقافي)، والتي تسهم في تحقيق توافقها او تكيفها وهي وظيفة مستهدفة او مقصودة. أما الوظيفة الكامنة فانها تشير الى النتائج غير المقصودة وغير المدركة للوحدة- شخص- جماعة- نظام- نسق. . . .).

رابعا: وكما أننا نتحدث عن الوظائف الظاهرة والباطنة، فان ميرتون يتحدث كذلك عن الاختلال الوظيفي الظاهر والباطن. Manifest and Latent Dysfunctions. وهذا التمييز بين الظاهر والباطن يقابل التمييز بين وجهات نظر

---

* هذا من المنظور السوسيولوجي لميرتون- أما من المنظور الاسلامي الحق فالدين عند الله الاسلام، ومن يبتغ غير الاسلام ديناً فلن يقبل منه. والقضية هنا تتعلق بالتحليل السوسيولوجي للمجتمع.

ابناء المجتمع انفسهم ووجهات نظر الباحثين الملاحظين للمجتمع من غير أبنائه. فأبناء المجتمع الذين يعتبرون جزءاً من الموقف الاجتماعي والثقافي يمكنهم توضيح الوظائف الظاهرة لأنشطتهم. اما الدارس الباحث الملاحظ فيمكنه اكتشاف الوظائف وانواع الخلل الوظيفي الكامنة التي لا يقصدها ابناء المجتمع صراحة والتي لا يتصورونها اصلا.

وعلى الرغم من الاختلافات التفصيلية، فان الوظيفية النسبية التي يتزعمها ميرتون تمثل الاتجاه الغالب لدى معظم علماء الاجتماع اليوم الذين يناصرون الاتجاه الوظيفي.

ثالثا: الوظيفية البنائية Structrual Functionalism

يختلف هذا النموذج الوظيفي عن النموذجين السابقين- الوظيفية المطلقة والوظيفية النسبية- ذلك لأنه لا يهتم بتحليل العناصر الاجتماعية أو الثقافية. ونقطة الانطلاق في التحليل الوظيفي البنائي هو المجتمع والذي يتم تصوره على نحو كلي وتجريدي Abslractly and Totally. فالسؤال الجوهري الذي يطرحه انصار هذا الاتجاه هو: ما هي الوظائف الجوهرية التي يجب تحقيقها حتى يوجد المجتمع ويستمر في الوجود؟ ويقول آخر ما هي المتطلبات أو الضرورات الوظيفية Functional Prerequisites or Imperatives داخل المجتمع المدروس؟ ويمكننا أن نضرب مثالين لهذا النوع من التحليل الوظيفي. الأول مستمدا من مقال مشترك لخمسة علماء اجتماع امريكيين، قدموا لنا من خلاله تسعة ضرورات اجتماعية[٣١]، فمن اجل ظهور المجتمع واستمراره يجب ان يتضمن المجتمع المتغيرات التالية*:

١- قيام علاقة ايجابية وملائمة مع البيئة ومع قضية الاعداد الجنسي.
٢- تمايز الأدوار مع تحديد مهام وواجبات هذه الادوار.
٣- الاتصال- اي وجود نظام فعال للاتصالات الاجتماعية.

1- Provision for adequate relationship to environment and for Sexual requitment.=

٤ـ توجيهات معرفية مشتركة.
٥ـ مجموعة من الأهداف المشتركة الواضحة (او المتفق عليها).
٦ـ التنظيم المعياري للوسائل (اي الاتفاق الثقافي على الوسائل المؤدية للاهداف مع تحديد المعايير التي تحكمها).
٧ـ تنظيم اساليب التعبيرات العاطفية.
٨ـ وجود نظام للتنشئة الاجتماعية (ويلاحظ ان العملية التربوية ضرورة اجتماعية في كل مجتمع وان كانت المجتمعات تختلف في اشكالها ومضامينها واهدافها...).
٩ـ الضبط الفعال لأشكال السلوك المدمرة او التي تفقد المجتمع تماسكه. وقد اضاف «ماريون ليفي» M. levey ـ وهو احد علماء الاجتماع الخمسة المشار اليهم ضرورة اجتماعية عاشرة وهي(٣٢):
١٠ـ الصياغة النظامية القادرة على تحقيق الاشباع.

والمثال الثاني مستمد من دراسة «تالكوت بارسونز» .T. Parsons عالم الاجتماع الامريكي الذي يذهب الى أن اي مجتمع ـ او بشكل اكثر تجريداً ـ أي نسق اجتماعي لا بد وان يستجيب لأربع مشكلات وظيفية وهي:

أولا: متابعة الاهداف او تحقيق الأهداف المقررة ثقافياً.

ثانياً: تحقيق الاستقرار المعياري او الكامن وهذا هو «الحفاظ على النمط

=2- Role differentation and role assignment
3- Communication
4- Shared cognitive orientations
5- A shared articulated set of goals
6- The normative regulation of means
7- The regulation of affective expression
8- Socialization
9- The effective control of disruptive forms of behaviour

وقد اضاف «ماريون ليفي» M.Levy أحد العلماء الخمسة ـ في مقال لا حق له ـ ضرورة اجتماعية عاشره وهي:
10- Satisfactory institutionalization.

والتحكم في التوترات والقضاء عليها.

ثالثا: التكيف مع البيئة الفيزيقية والاجتماعية المحيطة.

رابعاً: تحقيق التكامل بين كافة الاعضاء داخل النسق الاجتماعي*.

وقد سبق ان ناقشنا بشيء من التفصيل نظرية النسق عند بارسونز.

مناقشة الاتجاه الوظيفي باتجاهاته الفرعية:

من اجل فهم معنى الوظيفة والوظيفية في علم الاجتماع، قمنا بالتمييز بين التحليل الوظيفي وهو اسلوب مستخدم بكثرة في ابحاث علوم مختلفة، وبين الوظيفية بمعناها التخصص في علم الاجتماع. ثم قمت بالتمييز بين ثلاثة انماط من الوظيفية. ونعتقد أن قدراً كبيراً من المناقشات السوسيولوجية كان من الممكن تجنبها او ترشيدها لو أنهم اخذوا في اعتبارهم هذا التمييز المذكور، والذي يمكن من خلاله تقدير قيمة الدراسات السوسيولوجية المطروحة- سواء النظرية أو الواقعية.

وبدون الاستطراد في عرض المناقشات المختلفة التي اثارتها فكرة التحليل الوظيفي والوظيفية في علم الاجتماع، نستطيع القول ان الوظيفية والتحليل الوظيفي ساهما بشكل فعال في تأكيد أهمية دراسة المجتمع ككل، وضرورة ربط كل ظاهرة من الظواهر المدروسة بالكل الاجتماعي Social Whole وسياقه الطبيعي Natural Context. وتركز الوظيفية على ادراك التساند Interelationship أو العلاقات المتبادلة بين الثقافة والمجتمع، كذلك العلاقات المتبادلة بين كل عنصر داخل المجتمع وبين الكل السوسيو ثقافي Socio-Cultural Whole وقد ظهر التركيز على هذا الهدف لدى كل علماء الاجتماع من

---

* 1- The pursuit of goals or goal attainment
2- Normative or latent stability or pattern maintenance and tension management.
3- Adaptation to the surrounding phisical and social environment.
4- Integration of members into the social system

«مالينوفسكي» و «دوركيم» حتى «بارسونز».

وكما يذهب «ألفن جولدنر» A. Gouldner فان الاتجاه الوظيفي أسهم في تطوير النموذج النسقي Systematic Model في علم الاجتماع. يقول «جولدنر» يعد مفهوم النسق هو الأساس القعلي للنظرية الوظيفية في علم الاجتماع. فالوظيفية لا تعني شيئا اذا لم تكن هي تحليل الأنماط الاجتماعية كأجزاء من أنساق سلوكية وعقدية اكبر. ولهذا فان فهم الوظيفية في علم الاجتماع يتطلب فهم مصادر فكرة النسق[٣٣].

فالتحليل الوظيفي بالمعنى الرياضي السابق الاشارة اليه، ومختلف الاتجاهات الوظيفية تستند كلها الى مسلمة النسق الاجتماعي كنقطة انطلاق. وهو ما اكده «جولدنر. ويفترض التحليل الوظيفي والوظيفية- بشكل صريح أو ضمني- أن المجتمع أو الظاهرة الاجتماعية المدروسة تعكس لنا خصائص النسق الاجتماعي ككل. وهذا يعني ضرورة دراسة كل ظاهرة اجتماعية من خلال فهم علاقاتها المتبادلة بالظواهر الاخرى المؤلفة للنسق الاجتماعي كله وعلاقتها ودورها الذي تؤديه داخل هذا النسق. هذا الهدف العام نجده مؤكداً في كل الدراسات التي تركز على دراسة البناء الاجتماعي وكل الاتجاهات البنائية Structuralism .

وللاتجاه الوظيفي عدة مميزات ابرزها أنه ساهم في تفسير الكثير من الظواهر والنظم من خلال بيان علاقات التأثير والتأثر ببقية النظم والظواهر الاخرى داخل اطار نفس البناء، هذا الى جانب أن هذا الاتجاه كشف عن وظائف لها اهميتها في استمرار الحياة الاجتماعية، بعد ان كانت هذه الوظائف مهملة من جانب الباحثين، مثال هذا توضيح دوركيم أهمية الطقوس كوسيلة لدعم التضامن الاجتماعي. واذا كان الاتجاه الوظيفي يعجز عن تفسير التغيرات الراديكالية، الا انه قادر على تفسير التغير الذي يلحق نظاماً ما كنتيجة لتغيرات لحقت نظماً اخرى استناداً الى التساند الوظيفي. هذا الى جانب أن الاتجاه الوظيفي يتيح الفرصة للقيام بدراسات مقارنة بين انساق متكاملة في

مجتمعات مختلفة مع اخذ التأثير المتبادل بين مختلف مكونات كل نسق في الاعتبار ورفض اجراء مقارنة بين نظم تنتزع بشكل تعسفي من بنائها كما كان يفعل انصار الاتجاه التطوري في القرن التاسع عشر. وسوف نرجيء نقد النموذج الوظيفي لفصل قادم(٣٤).

مراجع الفصل

1- Parsons, T : Theories of Society vol: I. P. 36
2- Rocher,Guy: A General Introduction to Sociology: A theoretical Perespective: MacmillanCo. of Canada 1972 P. 312
3- Parsons,T : Societies: Evolutionary and Comparative Perespectives: Englewood Cliffs N.J Prentice Hall.Inc: 1966 PP.28-29
4- Rocher op-cit P.314
5- Ibid P. 315
6- Ibid P. 316
7 - Adapted : From Talcott Parsons: Societies: Evolutionary andComparative Perspectives Englewood Cliffs N.J: Prentice Hall Inc 1966 PP 28-30

٨- يمكننا أن نجد عرضا للمناقشات التي دارت حول فكرة الوظيفية والتحليل الوظيفي للمجتمع في مؤلف جمع فيه كاتبه اهم المقالات المنشورة داخل المجلات العملية والتي تدور حول الوظيفية وهذا المؤلف هو

N.J.Demerath and Richard A.Peterson: System, Change and Conflict. A Reader on Contemporary Sociological Theory and Debate over Functionalism: N.Y: the Free Press of Glencoe Inc 1967

9 - Melford E. Spero : A Typology of Functional Anagysis: Explorations I 1953.

10 - Durkheim: SuicideP.209
11 - Rocher: op. cit.P.273
12 - Ibid. P. 273
13 - Durkheim : The Devision of Labour P. 49.
14 - N.Timasheff Sociological theory: Its Nature and Growth: 3 rd- ed N.Y.1967.

وقد ترجم الكتاب للعربية سنة ١٩٧٢- ترجمة الدكتور محمد الجوهري وآخرون- ص ٣٦١ من الترجمة العربية.

١٥- المصدر السابق ص ٣٨٠

١٦- نفس المصدر السابق ص ٣٨٠- ٣٨١

١٧- ارجع الى محاورة الجمهورية لافلاطون- تعريب حنا خباز، والى

دراسة الفارابي حول آراء أهل المدينة الفاضلة، والى مقدمة ابن خلدون والى
Radclif Brown : Structure and Function in Primitive Society London 1942
B.Malinowski: TheDynamics ofCultureChange:New Haven 1945
18- Seepercy Cohen: Modern Social Theory: Heinman- London 1973 pp. 30- 35.
19- Alvin Gouldner:The CommingCrisis ofWesternSociology: Heinmann London 1970 pp.139-156
20 David Siluerman: The Theory of Organizations: Heinmann, London 1972 p. 45
21- Robert Merton Social Theory and Social Structure:The Free Press-Illinois 1957 pp. 20- 22.

٢٢ـ د. محمد عاطف غيث: علم الاجتماع ـ الجزء الأول ـ دار المعارف ـ القاهرة ١٩٦٦ ص ١٠١

23- R.Merton:op. Cit.PP.30-39

٢٤ـ تيماشيف: مصدر سابق ص ٢٤٨ـ ٢٥٨

25- Rocher: op. cit. p. 275
26- Malinowski, B. Culture: Encyclopedia of the Social Sciences. N.Y Macmillan Co. 1931 vol. 4 p. 625
27- Malinowski, B. Anthropology: Encyclopaedia Britanica, guoted by Robert Merton: Manifest and Latent Functions: Towards aCodification of Functional Analysis inSociology: SacialTheory andSocialStructure: Glencoe I11 TheFree press 1949.
28- Malinowski: Culture: op.cit. p.645

٢٩ـ أهم مؤلفات ميرتون التي عصر فيها تصوره عن الوظيفية هو

Merton: SocialTheory and Social Structure: Glencoe I11- The Free Press 1949

30- Ibid- PP 46- 47
31- D.F.Aberle etal : TheFunctional Prerequisites of aSociety: Ethics 9 January 1950: 100- 101
32- Marion J.Levy: The Structre of Society: PrincitonUniversity Press 1952
33 Alvin Gouldner :Reciprocity andAutonomy in FunctionalTheory in Gross (ed) Symposium on SociologicalTheory N.Y 1963 p. 241

٣٤ـ لمناقشة متعمقة للنموذج الوظيفي ارجع الى كتابي بعنوان: الايديولوجيا وأزمة علم الاجتماع المعاصر ـ الدار القومية ـ الاسكندرية سنة ١٩٧٦

الفصل الثاني

التحليل البنائي الوظيفي

في مجال الانثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية

١- المدخل الانثروبولوجي لدراسة المجتمع وظهور الاتجاه البنائي الوظيفي
٢- أهداف الدراسات الانثروبولوجية
٣- تاريخ التفكير الانثروبولوجي
٤- الفكر الانثروبولوجي في القرن التاسع عشر
٥- نقد الفكر الانثروبولوجي في القرن التاسع عشر
٦- الفكر الانثروبولوجي خلال القرن العشرين وظهور الاتجاه البنائي.
٧- المجتمع كنسق
٨- مناهج دراسة البناء الاجتماعي
٩- الاصول المنهجية للبحث الانثروبولوجي واهمية الدراسة الحقلية
١٠- الدراسة البنائية ومفهوم التجريد
١١- الاتجاه البنائي ومفهوم البناء الاجتماعي.
١٢- اسباب ظهور الاتجاه البنائي في انجلترا
١٣- الفرق بين الاتجاه البنائي والثقافي
١٤- مفهوم البناء الاجتماعي.
١٥- تاريخ الاهتمام بمفهوم البناء الاجتماعي في العلوم الاجتماعية
١٦- البناء الاجتماعي والتنظيم الاجتماعي
١٧- التنظيم والنظم والمنظمات
١٨- مكونات التنظيم الاجتماعي

١٩ـ نظريات البناء الاجتماعي

أـ راد كلف براون

بـ ايفانز برتتشارد

حـ رد فيلد

ءـ ريموند فيرث

هـ فالكون بارسونز

٢٠ـ طبعة الدراسة الوظيفية للمجتمع

٢١ـ مناقشة الاتجاه الوظيفي

٢٢ـ مراجع الفصل الثاني

المدخل الأنثروبولوجي في دراسة المجتمع: وظهور الاتجاهات الوظيفية والبنائية

ولكننا نعيد ونؤكد أنه على الرغم من تركيز العديد من العلماء على دراسة الشعوب البدائية، إلا أن مجال الدراسة الأنثروبولوجية لا يقتصر على هذه المجتمعات، فهناك دراسات أنثروبولوجية ممتازة لمجتمعات ريفية وحضرية، ودراسات أخرى لمنشآت تجارية وتنظيمات صناعية كبرى في الولايات المتحدة الأمريكية. والمهم في كل هذا أن المدخل الأنثروبولوجي في دراسة المجتمع يركز على دراسة أنساق اجتماعية صغيرة دراسة تكاملية من حيث توضيح طبيعة السلوك أو الفعل الاجتماعي الذي يتشكل في هيئة نظم اجتماعية، كما يهتم بدراسة العلاقة الوظيفية بين هذه النظم سواء داخل المجتمعات التاريخية البدائية أو الأكثر تطوراً. وقد ظهر اتجاه لدراسة المجتمعات التاريخية أو الماضية، من خلال المدخل الأنثروبولوجي. ويتجلى واضحاً في بعض الدراسات مثل دراسة (سير هنري مين) عن العبرانيين والرومان القدماء. وهنا تحل الوثائق محل الملاحظة المباشرة، ولكن الإتجاه الغالب الآن في تطبيق المدخل الانثروبولوجي عند دراسة المجتمع هو التركيز عن المجتمعات المعاصرة سواء البدائية أو المتقدمة، وذلك من خلال الابحاث الحقلية Field Work المباشرة[1].

أهداف الدراسات الأنثروبولوجية:

ولنا أن نتساءل عن الهدف من إجراء الدراسات الانثروبولوجية. والواقع أنه يمكن القول بأن علم الانسان يسهم في تحقيق مجموعة من الاهداف العلمية والعملية، وسوف نبدأ بتلخيص تلك الاهداف العلمية. (٢)

أولا: يمكن للدراسات الانثروبولوجية، خاصة الدراسات المقارنة، أن تسهم زيادة في فهمنا للانسان أو ما يطلق عليه الطبيعة الإنسانية: فنحن في الواقع - كما يذهب «كلوكهون» عندما نتكلم عن الطبيعة البشرية- نتحدث عن شيء هلامي غير محدد. وعادة ما نؤكد أن هناك طبيعة إنسانية. هي التي يمكن في ضوئها تفسير إقدام الانسان على أفعال ونماذج معينة من السلوك، والاحجام عن نماذج أخرى. ويمكن للأنثروبولوجية الطبيعية والاجتماعية أن تدلنا على خصائص هذه الطبيعة البشرية وتسهم في توضيح أوجه الاتفاق والاختلاف بين الشعوب، فكل المجتمعات تحاول مواجهة مجموعة متشابهة من المشكلات كالمأكل والملبس والمسكن .والانتاج وتنظيم العلاقات الجنسية وضبط سلوك أعضائها ووجود قوة نادرة على إخضاع الاعضاء وتنظيم سلوكهم، وإيجاد أساليب معينة للتمايز الاجتماعي و. . . إلخ. ولكن المجتمعات تختلف في أساليب مواجهة هذه المشكلات.

وتستهدف الأنثروبولوجيا كذلك الاجابة من مجموعة من الاسئلة الهامة، منها على سبيل المثال: هل ثمة طبيعة إنسانية واحدة بغض النظر عن البدائية والتحضر؟ وهل تختلف السلالات من حيث القدرات العقلية والملكات الابداعية، وهل ثمة عقلية بدائية تختلف عن عقلية الانسان الاكثر تطوراً كما كان يذهب بعض علماء الاجتماع مثل «ليفي بريل»(٣) ويذهب «بريتشارد» إلى أن الانثروبولوجيا تساعدنا على فهم ذلك الكائن العجيب وهو الانسان. فدراسة «مارجريت ميد» (وهي باحثة أنثروبولوجية شهيرة) لمرحلة المراهقة في إحدى القبائل البدائية وهي قبيلة «ساموا» يمكن أن تلقى الضوء على مشكلة المراهقة في أمريكا، ودراسة (مالينوفسكي) (وهو عالم أنثروبولوجي بريطاني شهير) لنظام معين يمارس في بعض الشعوب البدائية ويطلق عليه نظام التبادل

الشعائري، يلقى الضوء على مشكلة البواعث في الصناعة الحديثة(٤).

ثانياً: تسهم الدراسات الأنثروبولوجية في إلقاء الضوء على التاريخ الاجتماعي والثقافي للإنسان، حيث تحاول الكشف عن النظم العائلية والاقتصادية والسياسية التي كانت سائدة في الماضي. ويعتمد هذا العلم في ذلك على مدخلين أساسيين وهما: معرفة النظم التي سادت في عصور ما قبل التاريخ وفي عصور التاريخ المختلفة، والثاني دراسة المجتمعات البدائية المعاصرة، التي تسهم في الكشف بصورة عامة عن كيفية معيشة أسلافنا الأولين.

ثالثاً: تسهم الدراسات الأنثروبولوجية في استجلاء العلاقة بين الإنسان والبيئة وتوضيح علاقة الشخصية بالبناء الاجتماعي والثقافي للمجتمع. كذلك فإن هذا العلم يساعنا على الكشف عن مدى مرونة الإنسان وقدرته الهائلة على التكيف.

رابعاً: يساعدنا هذا العلم على الفهم التكاملي للمجتمع، وتفسير الجزء في إطار الكل. فأي نظام اجتماعي أو ظاهرة جزئية قد تبدو غريبة إذا ما نظرنا إليها على حدة، ولكنها تصبح معقولة ومنطقية إذا فهمناها في إطار التنظيم البنائي للمجتمع ككل وعلاقتها بالنظم والظواهر الأخرى وبالمعتقدات والتصورات التي يعتنقها الأهالي.. الخ. ومن أمثلة ذلك لماذا يضع بعض الناس على أبواب بيوتهم ثمرات من البصل أو القمح الجاف أو تمساحاً مجففاً محشواً بالعصى، أو تمثالا معيناً؟ ولماذا يعلق أصحاب السيارات في مصر بعض الأشكال المعينة في مقدمة هذه السيارات؟ أو لماذا يكتبون عليها عبارات معينة؟. ثم ما معنى الحجاب وما هي قيمته الاعتقادية والرمزية، وكيف نفسر لبس «دبلة الخطوبة» أو «الماشا الله» أوالصليب؟وكيف نفسر التجاء العديد من الشعوب البدائية للسحرة والعرافين. ولماذا يقدم بعض القبائل مهرهم أبقاراً بدلا من النقود التي نعرفها نحن، بينما يقدمها آخرون من الإبل؟... الخ ولماذا يسمح في بعض الشعوب بالزواج من الأخت، بينما تحرم هذه الزيجة عند هذه الشعوب الأخرى. وما هو سبب التفاؤل والتشاؤم.. الخ.

خامساً: وهناك طائفة من الباحثين الأنثروبولوجيين سواء في القرن الماضي أو الحاضر، يرون أن هذا العلم يسهم في توضيح أصول النظم الاجتماعية المعاصرة، كالنظام الأسرى- أحادي الزوج والزوجة- والسياسي والاقتصادي والديني الخ. وبقول آخر فإن هذا العلم يكشف لنا عن أصول الثقافات.

سادساً: يضاف إلى هذا كله أن ذلك العلم يعمل على حفظ التراث الإنساني المعرض للاندثار. فهو يعمل على دراسة بناء ونظم الشعوب البدائية التي تمر في حالة تغير سريع نتيجة للاحتكاك الثقافي التلقائي والمخطط، ونتيجة للأخذ بتكنولوجيات القرن العشرين سواء بطريقة ارتجالية أو من خلال برامج إنمائية مخططة.

هذه هي أهم الأهداف العلمية أو النظرية للأنثروبولوجيا، ولكن هناك عدة أهداف تطبيقية أو عملية نكتفي هنا بذكر أهمها:

أولا: تحقيق الفهم العلمي للعلاقات والمعتقدات والعادات والنظم الاجتماعية السائدة داخل المجتمع، وللتساند الوظيفي بين هذه النظم، وهو أساس لا غنى عنه لرسم خطة تنمية فعالة تستند إلى فهم موضوعي للمجتمع المراد تطويره.

ثانياً: وقد أرتبطت نشأة الأنثروبولوجيا الاجتماعية في بريطانيا بهدف تطبيقي، وهو خدمة الجيوش والشركات التجارية والحكام من المستعمرين ورجال الدين أو المبشرين، حيث ساهم العلماء في الكشف عن نظم الشعوب المستعمرة وثقافتها، مما يسهل مهمة هذه الفئات. ولعل ظروف نشأة هذا العلم هو الذي جعل البعض يذهب إلى أن الأنثروبولوجيا علم استعماري، ولكن هذا رأي خاطيء لأن ذلك العلم يستهدف دراسة المجتمع دراسة تكاملية وتحقيق الفهم العلمي للنظم الاجتماعية وللبناء الثقافي للمجتمع، وهو هدف نظري علمي. أما استخدام النتائج العلمية لتحقيق أهداف تطبيقية فهي مسألة أخرى تماماً عن الهدف النظري أو العلمي للدراسة.

ثالثاً: يضاف إلى هذا أن هذا العلم يساعدنا على تقبل الأفكار والنظم الغريبة، كما يساعدنا على سرعة التكيف مع المواقف الجديدة. فقد تعجب عندما تعلم أن بعض المجتمعات يبيح تعدد الأزواج للزوجة الواحدة (كما هو الحال في مجتمع التودا في جنوب الهند)، أو أن بعض المجتمعات تشجع على الاتصال الجنسي بين الشبان والشابات قبل الزواج (ما كما هو الحال في مجتمع التبروبرياند وقبيلة الميوريا في الهند) أو أن زواج رجل من امرأة يعطيه الحق في ممارسة الجنس مع أخواتها وقريباتها (كما هو الحال عند بعض القبائل الهندية) أو أن كبار السن في بعض المجتمعات يطلبون من أبنائهم أن يقتلوهم إذا ما اشتد عليهم مرض الروماتزم.. الخ.

ولكن سرعان ما يتطور هذا العلم موقفا يمكن تلخيصه في عبارة «لينتون Linton» لا داعي للتعجب فالثقافة نسبية والمجتمعات تختلف في عاداتها وتقاليدها.

تاريخ الفكر الأنثروبولوجي:

يحاول علماء الأنثروبولوجيا مثل «ايفانزبريتشارد»E.Pritchard إرجاع أصول الفكر الأنثروبولوجي إلى «مونتسكييه» Montesqueu والعلماء الموسوعيين في فرنسا، وإلى الفلاسفة الأخلاقيين في القرن الثامن عشر في بريطانيا مثل «دافيدهوم» D. Hume وآدم سمث A. Smith. وترجع أهمية «مونتسكييه» (١٦٨٩- ١٧٥٥) إلى أنه استطاع أن يضمن كتابه عن «روح القوانين» مجموعة من الأفكار الخلاقة أو الجديدة التي ما تزال تحتل أهمية كبرى سواء في العلوم السياسية أو في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا الاجتماعية. ومن أهم هذه الأفكار أثر المناخ في أخلاقيات الشعوب، وتأكيده لأهمية الفصل بين السلطات المختلفة- التنفيذية والتشريعية والقضائية. داخل الدولة ضماناً لتحقيق الحريات وللحيلولة دون وقوع الاستبداد. وما يهمنا بالنسبة للأنثروبولوجيا الاجتماعية أنه أكد الارتباط والتفاعل أو التساند الاجتماعي بين كافة مكونات المجتمع وعناصره وظروفه المحيطة به وهذا هو ما يطلق عليه اليوم التساند الوظيفي بين مكونات المجتمع. وقد كان التركيز الأساسي في كتابه

«روح القوانين» على دراسة القانون، فذهب إلى أنه لا يمكن فهم القانون الجنائي أو المدني أو الدستوري لدى شعب من الشعوب، إلا إذا فهمنا العلاقة أو الارتباط بين كافة هذه القوانين من ناحية، ثم فهم علاقتها بالظواهر والنظم الاجتماعية الأخرى داخل نفس المجتمع، مثل النظام السياسي والاقتصادي والعادات والأعراف السائدة وعدد السكان من ناحية ثانية، إلى جانب فهم ارتباطها بالعوامل غير الاجتماعية أو العوامل البيئية كالمناخ والتربة والبيئة الطبيعية من ناحية ثالثة. ومحصلة هذه العلاقات جميعاً هي التي يطلق عليها «روح القوانين»، وقد استطاع «مونتسكييه» أن يميز بين شيئين أساسيين عند دراسة المجتمع هما(٥).

أولاً: طبيعة المجتمع: ويقصد بهذا المصطلح ما يجعل المجتمع يبدو على ما هو عليه، أو بناؤه الخاص والمتميز.

ثانياً: مبدأ المجتمع: وهو القوة الدافعة للمجتمع والنشاط داخل المجتمع والتي تتمثل أساساً في الرغبات والأهواء الإنسانية.

وهكذا يكون «مونتسكييه» استطاع أن يتوصل- في نظر بريتشارد- إلى التمييز بين البناء الاجتماعي، وبين نظام القيم الذي يعمل داخل هذا البناء

وقد كان «سان سيمون» St. Simon (**١٧٦٠- ١٨٢٥**) هو أو مفكر فرنسي يذهب صراحة إلى ضرورة استحداث علم مستقل لدراسة المجتمع، وقد كان يؤمن بأهمية العلم وبدوره البارز في تقدم المجتمع. وكان ذلك المفكر من أشد أنصار تطبيق المنهج العلمي عند دراسة المجتمع أو إنشاء علم وضعي للعلاقات الاجتماعية التي كان يعتبرها مماثلة للعلاقات العضوية في الفسيولوجيا. وقد كان تلميذه «كومت» هو الذي أطلق مصطلح علم الاجتماع على ذلك العلم الوضعي لدراسة المجتمع. وكان أكبر المفكرين أثراً في صياغة الإتجاه البنائي الوظيفي في الأنثروبولوجيا- خاصة في بريطانيا- هو «دوركيم» كما سيتضح بعد.

هذا عن أصول الفكر الأنثروبولوجي في فرنسا. أما في إنجلترا، فإن أصول ذلك الفكر يرجع إلى الفلاسفة الأخلاقيين خلال القرن الثامن عشر،

مثل «دافيدهوم» D.Hume (١٧١١- ١٧٧٦) و «آدم سمث A.Smith (١٧٢٣-١٧٩٠). ويمكن إيجاد الخصائص الأساية للفكر الاجتماعي عند هؤلاء الفلاسفة، والذي مارس تأثيراً واضحاً على الفكر الأنثروبولوجي فيما بعد- فيما يلي:

١- النظر إلى المجتمع على أنه نظام طبيعي، بمعنى أنه ينبثق عن الطبيعة البشرية، وليس عن عقد اجتماعي كما ذهب بعض المفكرين. وبقول آخر فإن المجتمع الإنساني هو جزء من الطبيعة والنظام الطبيعي.

٢- وإذا كان المجتمع نظاماً طبيعياً فإنه يجب أن ندرس ذلك المجتمع من خلال المنهج التجريبي الاستقرائي لا عن طريق التأمل العقلي أو المنطقي الخالص.

٣- ومع إيمانهم بضرورة الدراسة العلمية للمجتمع، إلا أنهم لم يتخلصوا من الفكر النظري، فلم يقدم أحدهم على أية دراسة واقعية للمجتمع، إلى جانب أنهم اهتموا بمحاولة صياغة ما أطلقوا عليه المبادىء العامة، وهو ما نسميه الآن القوانين العلمية دون استناد إلى دراسات واقعية. وهكذا عمموا حيث لا يجب التعميم.

٤- كانوا يؤمنون بفكرة التقدم المستمر للمجتمع الإنساني. وقد استخدموا ما أطلق عليه «كومت» فيما بعد «المنهج المقارن». فإذا كان من المتعذر علينا التوصل بصورة قاطعة إلى المرحلة التاريخية المبكرة للمجتمعات الأوربية، فإن الشعوب البدائية تمثل- في نظرهم- هذه المرحلة اعتماداً على إيمانهم بوحدة الطبيعة البشرية. فالمجتمعات البدائية تمثل في نظرهم طفولة البشرية، أما المجتمع الأوربي- في عصرهم- فهو يمثل في نظرهم قمة تطور المجتمع الإنساني. وبمقارنة كل المجتمعات المعروفة، وترتيبها على سلم التقدم والتخلف، يصبح من السهل معرفة كافة المراحل التاريخية التي سارت عليها المجتمعات الأوربية والتي يتحتم على كل مجتمع السير فيها. وقد أطلق «دوجالد ستيوارت» D. Stewart على هذه العملية اسم التاريخ النظري أو التاريخ الظني» Conjectural

History ، لأنه كان يعتمد على الظن والتخمين ولا يعتمد على وثائق تاريخية موضوعية.

٥ـ كانوا يؤمنون بوحدة الطبيعة البشرية متشابهة في كل زمان ومكان. وهذا الافتراض هو الذي سوغ لهم إعادة تصور تاريخ المجتمعات الإنسانية وتقسيمها إلى مراحل، تقع المجتمعات البدائية التي يروي عنها الرحالة والمستكشفون، في أحد أطرافها بينما يقع المجتمع الأوروبي على طرفها الآخر.

٦ـ أنهم اعتمدوا في دراستهم عن الثقافات في العصور القديمة على العهد القديم والكتابات الكلاسيكية ومعلومات الرحالة، وقد كان إهتمامهم بدراسة الشعوب البدائية يمثل في الحقيقة الخطوات الأولى لإهتمام العلماء بالمجتمعات البسيطة، على أساس أن هذه المجتمعات تعطينا معلومات قيمة يمكن الإفادة منها في تكوين النظريات عن طبيعة النظم الاجتماعية وعن تطورها، وهو الموضوع الرئيسي الذي أتيح أن له يتطور ويؤلف ما نسميه الآن بالأنثروبولوجيا الاجتماعية.

٧ـ وقد كان العيب الأساسي في دراسات فلاسفة القرن الثامن عشر، أنها كانت من النوع التأملي غير المبنى على أساس واقعي. يضاف إلى هذا أن دراستهم لكتابات الرحالة وغيرها شابتها نزعة ذاتية واضحة، حيث كانوا ينتقون منها ما يدعم وجهات نظرهم فقط.

الفكر الانثروبولوجي في القرن التاسع عشر:

وعلى الرغم من عدم موضوعية الفكر الاجتماعي عند فلاسفة القرن الثامن عشر، وعدم إتسامة بالمنهجية والتنظيم، إلا أنه كان له فضل التنبيه إلى مجموعة نقاط أساسية ساهمت في تشكيل الفكر الانثروبولوجي خلال القرن التاسع عشر، وأهمها ما يلي:

(أ) توجيه الإهتمام إلى ضرورة دراسة المجتمعات المتخلفة على أساس أنها تتيح لنا الفرصة للتوصل إلى نظريات اجتماعية عن طبيعة النظم الاجتماعية وتطورها.

(ب) الاهتمام بدراسة النظم الاجتماعية، والقول بإمكانية دراستها من خلال المنهج التجريبي الاستقرائي.

(حـ) التأكيد بأن المجتمع نسق أو نظام طبيعي يخضع لقوانين يمكن إكتشافها من خلال الدراسة والبحث.

ولم تظهر الدراسات المنهجية للنظم الاجتماعية إلا في منتصف القرن التاسع عشر. فقد ظهرت عدة مؤلفات في الفترة من (١٨٦١ـ ١٨٧١) تعد من أهم الدراسات النظرية المبكرة في مجال الأنثروبولوجيا الاجتماعية. ومن بين هذه الكتب كتاب «سير هنري مين» S.H Maine عن القانون القديم» سنة ١٨٦١، وكتابه عن «المجتمعات القروية في الشرق والغرب» سنة ١٨٧١، وكتاب «باخوفن» عن «حق الأم» سنة ١٨٦١، وكتاب «فوسبيل دي كولانج» عن «المدينة القديمة» سنة ١٨٦٤، وكتاب «ما كلينان» عن «الزواج البدائي» سنة ١٨٦٥، وكتاب «تايلور» عن الثقافة البدائية سنة ١٨٧١، وكتاب «لويس مورجان» عن «أنساق روابط الدم والمصاهرة في العائلة الإنسانية.

وقد كانت هناك مجموعة من المتغيرات والأحداث التي حفل بها القرن التاسع عشر، والتي انعكس أثرها بالتالي على الفكر الانثروبولوجي، خاصة وأن الانثروبولوجيا الاجتماعية، قد ظهرت كعلم متميز خلال ذلك القرن. وأهم تلك المتغيرات اتساع نطاق التصنيع ومحاولة تطبيق النظرة العلمية على مختلف نواحي الحياة البشرية، كما أن القرن الذي شاهد إتساع حركة الاستعمار التي شملت العديد من الشعوب البدائية. ويضيف إلى هذا كله أنه القرن الذي شاهد نظرية «داروين» عن التطور وأصل الأنواع.

وقد مارست النظرية الداروينية أثراً واضحاً على كافة العلوم، خاصة تلك التي تتعلق بالمجتمع الإنساني وقد أتاح تزايد إتصال الأوربيين بالمجتمعات البدائية في هذه الفترة، سواء من خلال الاستعمار أو التبشير أو الرحلات، الفرصة أمام الباحثين لتطبيق فكرة التطور الداروينية لمعرفة أصل النظم الاجتماعية المختلفة ومراحل تطورها.

وقد نظر علماء القرن التاسع عشر إلى الشعوب البدائية على أنها تمثل طفولة البشرية، وإلى الشعوب الأوربية على أنها تمثل قمة التقدم. كذلك استعاروا من فلاسفة القرن الثامن عشر فكرة وحدة الطبيعة الإنسانية. وإذا كان «داروين» قد قام بدراسة أصل الكائنات البيولوجية وتطورها في كتابه «أصل الأنواع» فقد انطلق (ماكلينان) J.F. Mclennan يبحث عن أصل نظام الزواج الأحادي أو المونوجامي Monogamy (وهو زواج الرجل الواحد من امرأة واحدة) وحاول تتبع هذا النظام من مرحلة الإباحية Promiscuity التي جاءت بعدها مرحلة تعدد الأزواج بالنسبة للمرأة الواحدة Polyandry وقد كان الأبناء ينسبون إلى الأم خلال هذه المرحلة نتيجة لعدم إمكانية معرفة الأب. ثم تلا هذا ظهور نظام البولوليجية Poliginy أو تعدد الزوجات بالنسبة للرجل الواحد، حيث ظهر نظام الانتساب إلى الأب وحل محل النظام الأموي، ثم تطور نظام الزواج أخيراً إلى أرقى أشكاله وهو الزواج الأحادي. وقد شايع العديد من مفكري القرن التاسع عشر هذه النظرية مثل «لويس مورجان». وقد حاول هؤلاء المفكرون تأييد هذه النظرية بالرجوع إلى بعض الأدلة الغريبة. وعلى سبيل المثال فقد ذهب «ماكلينان» إلى أن عادة تزويج الرجل من أرملة أخيه في بعض المجتمعات، وهو ما يعرف باسم الزواج الليفراتي «Levirate، يمكن أن يعد دليلا على وجود حالة قديمة للمجتمع كان يسود خلالها زواج المرأة الواحدة من عدة رجال (البوليالندرية) للمجتمع كان يسود خلالها زواج المرأة الواحدة من عدة رجال (البوليالندرية) كذلك فقد ذهب «مورجان» إلى أن مصطلحات القرابة التصنيفية التي يطلق الرجل بمقتضاها كلمة «أب» على كل أقاربه الذكور من جيل والده، وكلمة «أم» على كل قريباته الإناث من جيل والدته، وكلمة أخ أو أخت على أبنائهم، وكلمة ابن أو أبنة على ذرية هؤلاء الأخيرين، تعد دليلا على أن هذه المجتمعات قد عرفت نظام الإباحية الجنسية خلال مرحلة ما، وبنفس الأسلوب فقد حاول «تايلور» معرفة أصل الفكر الديني وتطوره، فذهب إلى أن التوحيد كما تعرفه الأديان السامية* ليس إلا تطوراً عن مرحلة أطلق عليها

* سوف نتعرض لنقد هذه النظرية في فصل قادم ويكفي هنا القول ان التوحيد هو دين الفطرة المؤيدة بوحي من السماء وليس كما زعم تايلور

الأنيميزم أو المرحلة الاحيائية Animism وهي مرحلة مبكرة في الحضارة الإنسانية كان الإنسان يعتقد خلالها بحلول الأرواح كل شيء فللشجرة روح وللسكن روح واللأرض روح. . الخ. ثم تلا هذه المرحلة، مرحلة تعدد الآلهة حتى وصل الإنسان إلى مرحلة عبادة الإله الواحد Monothiesm [٦]. وقد سار العديد من المفكرين على هذا المنوال حيث حاول «سير هنري مين» إثبات أن المجتمع الذي يسوده التعاقد القانوني قد جاء بعد مرحلة المجتمع الذي يقوم على أساس المركز الاجتماعي، وحاول «كارل بيشر» بيان المراحل التي مر بها النظام الاقتصادي حتى وصل إلى المرحلة الصناعية في أوربا. فذهب إلى أن ذلك النظام مربثلاث مراحل، تتمثل الأولى في الجمع والالتقاط والقنص والصيد، ثم انتقل الإنسان بعد ذلك إلى مرحلة الري، وأخيراً وصل إلى مرحلة الاستقرار بعد اكتشاف الزراعة. كذلك فقد ذهب «لويس مورجان» إلى أن العالم قد مر بحقبتين كبيرتين قبل أن يصل إلى مستوى الحضارة الأوربية الراهنة، وهما حقبة التوحش Savagery، وحقبة البربرية Barbarianism. ثم قسم كلا من هاتين الحقبتين بعد ذلك إلى ثلاث مراحل أخرى: دنيا ووسطى وعليا. وبهذا يكون المجتمع البشري عند «مورجان» قد سار خلال سبع مراحل هي:

١- مرحلة التوحش الدنيا وتبدأ من طفولة البشرية حتى اكتشاف النار.

٢- مرحلة التوحش الوسط وتبدأ باستخدام النار حتى اختراع القوس والسهم، وكانت الحاة الاقتصادية تعتمد خلالها على صيد السمك.

٣- مرحلة التوحش العليا، وتبدأ منذ اختراع القوس والسهم حتى اختراع الأواني الفخارية، وكانت الحياة الاقتصادية خلالها تعتمد على صيد الحيوان.

٤- مرحلة البربرية الدنيا وتبدأ باختراع الأواني الفخارية حتى اكتشاف الزراعة واستئناس الحيوان.

٥- مرحلة البربرية وقد اكتشف الإنسان خلالها فن الزراعة واستأنس الحيوان.

٦ـ مرحلة البربرية العليا وتبدأ بتوصل الإنسان إلى فن سباكة الحديد وصنع الأدوات الجديدة.

٧ـ أعلى مراحل الحضارة وهي الحضارة الأوربية المعاصرة له، ويؤرخ بها ابتداء من التوصل إلى حروف الهجاء والكتابة.

وإذا انتقلنا إلى عالم آخر من علماء الأنثروبولوجيا الاجتماعية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر والنصف الأول. من القرن العشرين، وهو «سير جيمس فريزر» S.J. Frazer (١٨٥٤ـ ١٩٤١) فإننا نجد أنه سار في نفس الطريق التطوري حيث أكد أن كل المجتمعات قد مرت بثلاث مراحل أساسية وهي:

(١) مرحلة السحر.
(ب) مرحلة الدين.
(حـ) مرحلة العلم.

وكان السحر هو العامل المسيطر على حياة الإنسان الأول تماماً. وهناك وجه شبه بين السحر والعلم، وإن كان هذا الشبه من حيث الشكل فحسب، ويتمثل في النظر إلى الطبيعة على أنها تخضع لنظام ثابت لا يتغير، ويمكن للساحر من خلال فهمه لذلك النظام، إخضاعها لإرادته. وقد استطاع الأذكياء من أبناء المجتمع إدراك أن ذلك النظام ليس واقعياً، وأن القوانين السحرية ليست حقيقية بدليل عدم صدق السحرة في الكثير من الحالات. وهنا ظهر افتراض جديد لتفسير بعض الظواهر الغريبة، يتمثل في تخيل وجود كائنات روحية فوق طبيعية لها من القوة والفاعلية والتأثير ما يفوق طاقة البشر. ولكن يمكن للبشر استمالتها واسترضاءها وتوجيهها بما يحقق صالح البشر. وبذلك انتقلت البشرية إلى المرحلة الثانية من التطور الحضاري العام، وهي مرحلة الدين. ومع حدوث مزيد من التقدم الحضاري وجد الإنسان أن افتراض هذه الكائنات الروحية، ليس إلا محض خرافة، ذلك لأن العالم تسيطر عليه مجموعةمن القوانين العلمية التي يمكن للعلم أن يكتشفها، وأن يستخدمها في خدمته، وبذلك انتقلت

البشرية إلى مراحل التطور، وهي مرحلة العلم.

وقد اظطر علماء الأنثروبولوجيا الاجتماعية في القرن التاسع عشر، إلى الاعتماد على التاريخ الظنى من أجل تركيب أو تصور المراحل التي مرت بها المجتمعات والنظم الاجتماعية في تطورها حتى وصلت إلى الشكل السائد في أوربا. وقد كانوا يعتمدون على الكثير من المعلومات الأثنوجرافية التي تصل إليهم عن طريق الرحالة والمبشرين والحكام، والتي تبرز صدق ما يقولونه. إلا أنهم مع ذلك كانوا يصلون باستخدام نفس الوسيلة والمنهج إلى نتائج متناقضة حول الموضوع الواحد. ومثال أن «سير هنري مين» و «باخوفن» Bachofen كانا يبحثان موضوعاً واحداً وهو موضوع القرابة والزواج، ونشر كل منهما دراسته في سنة واحدة وهي سنة ١٨٦١، وكانت دراسة الأول بعنوان «القانون القديم» ودراسة الثاني بعنوان «حق الأم»، ولكنهما مع ذلك خرجا بنتيجتين متناقضتين تماماً. فقد ذهب «مين» إلى أن العائلة الأبوية التي ينتسب فيها الأبناء إلى الأب، هي الشكل التاريخي الأول للنظام العائلي، في حين ذهب «باخوفن» إلى عكس ذلك حيث أوضح أن الشكل التاريخي الأول للنظام العائلي عقب مرحلة الإباحية الجنسية، كان هو نظام الانتساب إلى الأم، ثم تلا هذا نظام الانتساب إلى الأب في مرحلة تالية.

وإلى جانب الاعتماد على التاريخ الظنى أو التأويل التاريخي الشخصي، فقد استعان علماء القرن التاسع عشر بعلم النفس بشكل واضح، خاصة عند محاولة تخيل كيفية ظهور أو نشأة بعض النظم، أو عند محاولة تفسيرها. ولجأ العديد من علماء هذه الفترة إلى منهج الاستيطان Introspectin الذي كان معروفاً في ذلك الوقت. ويمكننا أن نوضح المقصود بذلك بمثال وهو محاولة للعلماء تفسير نشأة النظام الديني والإيمان بالكائنات الغيبية. فكان العالم الأنثروبولوجي يحاول أن يتقمص شخصية الرجل البدائي، ويتصور نفسه في موضعه داخل مجتمع بدائي ويخضع لكافة الظروف والملابسات التي يتعرض لها ذلك الرجل، ثم يسأل نفسه عن الخطوات الذهنية التي يمكن أن تصل به إلى تبني نفس المعتقدات التي يؤمن بها الرجل البدائي. وبقول آخر فقد حاول

العلماء الوقوف على طبيعة التصورات التي حدت بالبدائي إلى إعتناق أفكار تتعلق بالمقدس والكائنات الروحية أو الغيبية. وكان تركيزهم على التفسيرات العقلية بالذات. راجعاً إلى طبيعة علم النفس السائد في المرحلة قبل إنتشار الفكر الفرويدي.

وإنطلاقاً من هذا الأسلوب السيكولوجي في التفسير، حاول (تايلور) أن يقدم تفسيراً لنشأة الفكر الديني، حيث ذهب إلى أنه ظهر عندما حاول الإنسان الأول أن يجد تفسيراً عقلياً مقنعاً له (وإن كان غير صحيح من الناحية الموضوعية) لبعض الظواهر الطبيعية التي كانت غير مفهومة من قبل، مثل المرض والأحلام والنوم والموت... الخ[٧].

فافترض الإنسان البدائي وجود نفس أو روح مستقلة تماماً عن الجسم، ثم عمم هذه الفكرة حيث تصور أن كافة الموجودات لها أرواح كالإنسان والحيوان وحتى النباتات والأشياء الجامدة لها نفوس. ثم انتقل الإنسان بعد ذلك إلى تصور وجود كائنات روحية خالصة أو نفوس خالصة لها من القوة والتأثير ما يفوق قوة البشر، وهي ما يطلق عليه الآلهة أو الأرواح أو الشياطين، وهي أساس وجوهر الفكر الديني. وبنفس الأسلوب فقد تصور «فريزر» أن الفكر الديني ظهر عندما اتضح لبعض الأذكياء من البشر عدم جدوى السحر، وعدم وجود آثار موضوعية له في حياتهم، فاستبدلوا به الإيمان بقوى غيبية كتفسير لوجودهم، وكتفسير لإمكانية مواجهة مشكلاتهم من خلال التأثير عليها وقد سبق عرض نظرية «فريزر».

وقد استمر هذا التيار السيكولوجي في الدراسات الأنثروبولوجية سائداً خلال النصف الأول من القرن العشرين. ولكنه اتخذ شكلا مختلفاً تحت تأثير دراسات «فرويد» ومدرسة التحليل النفسي. فتفسير نشأة النظم الاجتماعية، خاصة تلك التي ترتبط بذات الإنسان ووجداناته، لا يجب أن تتم في ضوء عوامل عقلية منطقية، وإنما من الأجدى تفسيرها في ظل العمليات اللاشعورية والانفعالية، خاصة بعد أن كشفت الدراسات السيكولوجية المعاصرة عن الأثر الهائل للاوعى أو اللا شعوري، في توجيه السلوك والفكر البشري نفسه. وخير

مثال على هذا التحول في مستويات التفسير، من المستوى العقلي إلى المستوى الوجداني، هو دراسات «ماريت» R.R.Marett وتلاميذه، حيث أخذوا يتساءلون عن طبيعة العوامل الانفعالية التي حدت بالرجل البدائي إلى الإيمان بكائنات غيبية، وأن يؤلهها ويعبدها. ومع تطبيق منهج الاستيطان طرح العلماء السؤال التالي: ما الذي كان يمكن أن يكون عليه شعوري وإحساساتي، لو كنت ذلك الرجل البدائي الأول، وكنت أعاني نفس ظروفه ومجتمعه ومشكلاته؟. واستطاع «ماريت» أن يقدم تفسيراً لنشأة الفكر الديني- بناء على هذا الأسلوب- مؤداه أن عوامل ظهور الفكر الديني تتمثل في الأساس في خوف الإنسان البدائي ورهبته إزاء أحداث الطبيعة المرعبة، وقد شايع هذا الاتجاه بعض كبار العلماء المحدثين مثل «مالينوفسكي» الذي أرجع ظهور الفكر الديني إلى المواقف الانفعالية التي تتسم بالشدة والعنف، خاصة في أوقات الأزمات، كالموت أو الكوارث. فالدين- عند ذلك المفكر- ليس سوى المخرج الذي يلجأ اليه الإنسان عندما تفشل كافة الأساليب العلمية أو المألوفة في مواجهة ما يتعرض له من اشكالات وأزمات.

وبوجه عام يمكننا أن نلخص أهم خصائص ومميزات الفكر الأنثروبولوجي خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، فيما يلي:

أولا: كانت محاولة العلماء في هذه الفترة، هي أول محاولة علمية منظمة لدراسة النظم الاجتماعية، تتلخص من الحوار الفلسفي المجرد الذي ميز الفكر الاجتماعي خلال القرن الثامن عشر. وقد كانت أبحاث العلماء في هذه الفترة أكثر دقة وواقعية، نتيجة لاعتمادها على المعلومات الوفيرة التي جمعت عن الشعوب البدائية عن طريق الرحالة والحكام والمبشرين. وقد اعتمد الكثير منهم على غزارة المعلومات وعلى استخدام المنهج المقارن، اصدار تعليمات واسعة حول النظم التي اهتموا بدراستها. ولكن المشكلة أن هذه التعليمات كانت في أغلب الحالات تتجاوز المادة المتاحة فعلا، بحيث لا تعتمد على حقائق موضوعية تدعمها. وبقول آخر فإنهم لم يلتزموا في إطلاق تعميماتهم بما هو متاح فعلا. ويظهر هذا في زعم ما كلينان مثلا بأن المرحلة الأولى من الحياة الإنسانية كانت

تسودها الإباحية الجنسية على الإطلاق ، وقول «باخوفن» بأن نظام الانتساب إلى الأم كان هو أول مراحل تطور النظام العائلي على الإطلاق. . الخ.

ثانياً: إن العلماء في تلك الفترة، وإن كانوا قد أخذوا على فكر القرن الثامن عشر، غلبة النزعة الفلسفية، وحاولوا تحقيق الموضوعية وتطبيق المنهج التجريبي والمقارن في دراسة النظم، إلا أنهم وقعوا في مشكلة الاعتماد على التاريخ الظني، حيث انجرفوا في تيار النزعة التاريخية التي سيطرت على مفكري القرن التاسع عشر، وظلت كذلك حتى هذا القرن.

ثالثاً: لقد كان لظهور نظرية دارون اكبر الأثر في دفع العلماء إلى البحث عن الأصول المبكرة للنظم الاجتماعية التي عاصروها في أوربا. ولعل هذا الاهتمام بالنشأة الأولى للنظم هو الذي حدا بهم إلى تبني التيار التاريخي، والتيار السيكولوجي الذي يعتمد على الاستيطان العقلي لفكر البدائيين.

رابعاً: سيطرة فكرة التقدم المستمر للنظم والمجتمعات في خط واحد مستمر. وقد أخذوا عن فلاسفة القرن الثامن عشر فكرة أن المجتمعات البدائية تمثل طفولة البشرية، وأن المجتمع الأوربي يمثل أعلى مراحل التقدم الحضاري.

خامساً: لقد أكد بعض علماء هذه الفترة، فكرة التساند الوظيفي للنظم، حيث حاولوا تجنب تفسير النظم والظواهر الاجتماعية في إطار علم النفس الفردي، أو في ظل أفكار فلسفية مجردة. وبقول آخر فقد حاولوا تفسير النظم الاجتماعية في بناء المجتمع ونظمه الأخرى، سواء تلك التي توجد في نفس الوقت. أو التي كانت توجد خلال فترة سابقة من تاريخه. وعلى سبيل المثال فعندما حاول «ماكلينان» تفسير نظام الزواج الخارجي exogamy (أي زواج الشاب من فتاة تنتمي إلى عشيرة مختلفة على أساس أن بنات عشيرته يعتبرن أقاربهم لانتمائهم جميعاً إلى طوطم واحد) رفض صراحة تفسير التحريم المفروض على العلاقات الجنسية بين المحارم، في ضوء عوامل بيولوجية أو سيكولوجية، وحاول تفسيره في ضوء النظم الاجتماعية الأخرى السائدة في ضوء هذه المجتمعات ذاتها مثل عادة وأد البنات، مما يضطر الشاب إلى البحث عن عروس له خارج العشيرة. يضاف الى هذا أن هذه المجتمعات التي يسودها

نظام الزواج الإكساجامي هي عشائر طوطمية، تعبد شيئاً معيناً ـ حيواناً أو نباتاً أو جماداً ـ وتعتبر أنه طوطم Totem العشيرة أو ألهها المعبود «ويعتقد في تلك العشائر أن أفراد العشيرة قد انحدروا من صلب هذا الطوطم، فأبناء العشيرة التي طوطمها الأسد يعتقدون أن دماء الأسد تدب في عروقهم، فهم بشر وأسود في نفس الوقت، وانبثاقاً من هذا التصور، فقد تخيل أبناء العشيرة الطوطمية أنهم جميعاً أقارب، وهي بلا شك ليست قرابة حقيقية، ولكنها قرابة متخيلة Ficticious Kinship . كذلك فإنه عندما حاول «ماكلينان» تفسير «شعائر الزواج» عن طريق خطف العروسة Marriagebу Capture ،وهي طريقة في الزواج سائدة عند بعض المجتمعات البدائية، فإنه حاول أن يربط بينها وبين فكرة الزواج الاغترابي. فالشاب الذي يريد أن يتزوج لم يكن أمامه سوى خطف عروسه من مجتمع مجاور. ومع اختفاء هذا النظام من حيث المضمون، ظل شكله قائماً في بعض المجتمعات. كذلك فقد حاول «مين» البحث في علاقات النظم الاجتماعية بعضها ببعض، ورفض تفسير السلوك الاجتماعي والنظم الاجتماعية في ضوء عوامل سيكولوجية. فحاول معرفة علاقة القانون بالدين والأخلاق والآثار الاجتماعية التي تترتب على التشريعات القانونية في مختلف الأحوال التاريخية. كذلك رفض «مين» فكرة تأويل النظم البدائية في حدود عقلية الرجل المتمدين الذي يقوم بدراستها، لأن عقليته هي نتاج نوع مختلف تماماً عن النظم الاجتماعية. وهذا الرأي يقترب تماماً من رأي المدرسة الاجتماعية الفرنسية بزعامة «دوركيم» الذي يؤكد أن الظاهرة الاجتماعية لا تفسرها سوى ظاهرة اجتماعية أخرى.

سادساً: كانت دراسات العلماء خلال هذه المرحلة تتسم بطابع نقدي، وقاموا بتصنيف النظم والظواهر الاجتماعية، وكانت لهم اسهاماتهم الواضحة في مجال استحداث مفاهيم ومصطلحات جديدة، ظلت مستخدمة حتى الآن في الدراسات الأنثروبولوجية. فقد كان «مورجان» هو الذي أدخل الدراسة المقارنة لنظم القرابة لأول مرة إلى ميدان الأنثروبولوجيا الاجتماعية كذلك فقد اخترع «ماكلينان» مصطلح «الزواج الأكسوجامي Exogamy ، وأوضح كيف أن

الزواج الخارجي والطوطمية من أكثر الملامح انتشاراً في المجتمعات البدائية. ويرجع الفضل إليه مع (باخوفن) في التنبيه إلى وجود المجتمعات الأموية التي ينتسب فيها الأبناء إلى الأم دون الأب كذلك كان تايلور هو الذي أدخل مصطلح (النزعة الاحيائية) Animism في الدراسات الأنثروبولوجية. ونبهنا إلى عمومية المعتقدات الحيوية.

سابعاً: الاعتماد الكامل على المعلومات الأثنوجرافية التي ترد في كتابات الرحالة والمبشرين والحكام، وعدم القيام بالدراسة الحقلية الميدانية، عدا في حالات معدودة، مثل دراسة (مورجان) لقبيلة (الايروكوا) التي كانت توجد بالقرب من إقامته في أمريكا الشمالية.

أهم أوجه النقد التي وجهت الى الدراسات الأنثروبولوجية خلال القرن التاسع عشر:

أولا: الاعتماد على التاريخ الظني، الذي أدى بالعلماء إلى الدخول في مجال التصورات الفلسفية المجردة التي لا تستند إلى أساس من واقع موضوعي أو من وثائق تاريخية صحيحة، مما جعل الفكر الأنثروبولوجي خلال هذه المرحلة لا يختلف عن فلسفة التاريخ التي تحاول وضع خطوط معينة لتطور المجتمعات اعتماداً على التأمل لاعلى الواقع الموضوعي.

ويذهب (بريتشارد) إلى أن الأنثروبولوجيا الاجتماعية خلال القرن التاسع عشر لم تكن تختلف عن الأثنولوجيا، حيث أنها اهتمت بتتبع أصول النظم الاجتماعية تتبعاً زمنياً أو تاريخياً.

ثانياً: أن نظريات علماء القرن الماضي لم تكن تقوم على الحدس والتخمين فحسب، ولكنها كانت ذات طابع معياري أو تقييمي كذلك، فقد آمن علماء الأنثروبولوجيا في تلك الفترة بفكرة التقدم، فالتصنيع والعلم والديمقراطية، وكافة النظم السائدة في العالم الغربي تعد خيراً في ذاتها، كذلك كانوا يعتبرون أن النظم السائدة في المجتمعات البدائية، نظم مختلفة. وقد استعار علماء ذلك القرن من علماء القرن الماضي فكرة وحدة الطبيعة البشرية،

وأن المجتمعات الإنسانية أنساق طبيعية تخضع في تطورها لقانون عام. وقد أدى مزج فكرة التقدم بفكرة القانون الى القول بوجود مراحل حتمية لتطور أي مجتمع، وهو ما لا يقره الواقع التاريخي والموضوعي للمجتمعات- كذلك فإن فكرة التقدم والتخلف تعبر عن مدخل معياري في دراسة المجتمع، الأمر الذي يتنافى مع فكرة العلم والمنهج العلمي تماماً. ولهذا فإن علماء القرن الحالي يرفضون إدخال نظريات القرن السابق في عدادِ النظريات العلمية. والواقع أننا يمكن أن نصنفها تحت نظريات فلسفة التاريخ.

ثالثاً: اهتم علماء القرن التاسع عشر بدراسة وفهم النظم الاجتماعية من خلال الرجوع الى أصولها التاريخية، سواء كان المقصود بتلك الأصول البدايات أو الأسباب أو الأشكال الأكثر بساطة. ولكن هذا المدخل يعد في نظر علماء الأنثروبولوجيا اليوم وخاصة أنصار الإتجاه الوظيفي- غير كاف لفهم وتفسير النظم. فالرجوع الى أصل نظام ما من الناحية التاريخية لا يتيح لنا فهم وظيفة ذلك النظام داخل المجتمع، أو دوره في الحياة الاجتماعية. فتاريخ نظام الزواج المونوجامي، يختلف عن الدور أو الوظفة التي يلعبها ذلك النظام داخل المجتمعات الحديثة.

رابعاً: وعلى الرغم من أهمية المنهج المقارن الذي استخدمة علماء القرن التاسع عشر، الا أنهم استخدموه بطريقة خاطئة من عدة جوانب، منها أن هذا المنهج يتطلب التعريف الدقيق بالظواهر والنظم موضع المقارنة- كالطوطمية والعشيرة- وهو ما كان مفتقداً في هذه المرحلة، يضاف إلى هذا أن المقارنات كانت تتم بين عدة نظم تنتمي إلى مجتمعات أو كليات ثقافية مختلفة، وبقول آخر فقد كانت المقارنة تعقد بين ظواهر ونظم تنتزع من سياقها الاجتماعي الذي يعطيها معناها ومغزاها، وهذا خطأ. فقد تتشابه عدة نظم في عدة مجتمعات من حيث الشكل، ولكنها تختلف من حيث وظيفتها أو دورها داخل المجتمع على حسب طبيعة البناء الاجتماعي الخاص بكل مجتمع على حدة.

خامساً: حاول العديد من العلماء، في القرن التاسع عشر وخلال القرن

العشرين كذلك، الاستعانة بالتفسيرات السيكولوجية في مجال فهم ظواهر المجتمع ونظمه، وقد كان كل عالم يحاول تفسير تلك الظواهر والنظم في ضوء التيار السيكولوجي السائد، الأمر الذي أدى إلى سقوط النظرية الأنثروبولوجية للعالم، مع سقوط التيار السيكولوجي أو مع ظهور تيار مناقض. وهذاهو ما حدث فعلا، فقد استعان (تايلور) و(فريزر) من علماء القرن الماضي. بعلم النفس الترابطي الذي يركز على العناصر والتأويلات العقلية. وقد اتضح عدم سلامة هذا الاتجاه عقب ظهور اتجاه التحليل النفسي، مما أدى إلى سقوط نظرية العالمين المذكورين. ونفس الموقف تكرر مع العديد من العلماء الآخرين في القرن العشرين، ومع ذلك فإن التيار السيكولوجي ما يزال له أنصاره حتى الآن، خاصة في مجال الأنثروبولوجيا الثقافية، وهو ماسوف نتعرض له مستقبلا. ويعترض بعض العلماء المحدثون، خاصة من أنصار الاتجاة الوظيفي مثل (إيفانز بريتشارد) على محالة تفسير الحقائق الاجتماعية في حدود علم النفس الفردي. فعلم النفس والأنثروبولوجيا يدرسان نوعين مختلفين من الظواهر، حيث يدرس الأول الأنساق النفسية أو الحياة النفسية، بينما يقوم الثاني بدراسة الأنساق الاجتماعية. وقد يستعين العالمان بنفس المادة أو الوقائع السلوكية، ولكن لأهداف مختلفة كما أنهما يدرسان على مستويات مختلفة من التجريد، ويعطينا (بريتشارد) مثالا على ذلك من واقع النظام القانوني أو القضائي في المجتمع. فالعالم الأنثروبولوجي يهتم هنا بنموذج القانون السائد. والنظم أو الاجراءات التي تتعلق بالضبط الاجتماعي عندما يحدث خرق لهذا القانون، ثم الفعل الذي يقوم به المجتمع السياسي كرد فعل للانحراف ولاستعادة التوازن. أما ما يهم الباحث السيكولوجي، فهو المشاعر والبواعث والدوافع المختلفة لدى المذنب والقضاة... إلخ، أي أنه يهتم بالمتغيرات السيكولوجية على المستوى الفردي.

سادساً: تعرضت النظريات التطورية في أنثروبولوجيا القرن التاسع عشر لانتقاد عنيف من جانب مجموعة من العلماء المحدثين الذين تبنوا إتجاهاً، عرف في تاريخ الأنثروبولوجيا بالإتجاه الانتشاري Diffusionism. وقد كان

علماء القرن الماضي تطوريين نشوئيين بمعنى أنهم كانوا يؤمنون بوحدة الطبيعة البشرية وبقانون التقدم خلال مراحل ثابتة بأسلوب حتمي. فالنظم والثقافة تسير داخل كل مجتمع من مرحلة إلى أخرى بطريقة منظمة. وبقول آخر فقد كان أغلب علماء القرن الماضي من أنصار نظرية النشأة المستقلة للمكونات الثقافية، وللتطور المتوازي للنظم والثقافات. ولكن هذا الرأي قوبل برأي مضاد من أنصار الاتجاه الانتشاري، الذين تبنوا فكرة الاستعارة الثقافية. فالثقافة كثيراً ما تستعار بين المجتمعات والثقافات. المختلفة. وعلى هذا فإن تشابه الصيغ الثقافية في المجتمعات المختلفة لا ينجم عن النمو التلقائي الناتج عن تشابه الظروف الاجتماعية والطبيعية الانسانية، وإنما يرجع إلى الاستعارات الثقافية المتبادلة. ويؤكد أنصار هذا الاتجاه أن العديد من المكونات الثقافية والاختراعات سواء في ميدان التكنولوجيا والفن والفكر، والتي توجد لدى العديد من الشعوب، لم تنشأ في كل منها بمعزل عن الأخرى، وانما توصل إليها أحد الشعوب في مكان وزمان معينين، ثم انتشرت بعد هذا لدى الشعور الأخرى من خلال الاحتكاك الثقافي والتاريخي.

ولكن أنصار الاتجاه الانتشاري لم يستطيعوا أن يدللوا على صحة آرائهم بوثائق وأدلة تاريخية موضوعية، مما يجعل هذا الاتجاه النشوئي. ومع هذا فإن هناك العديد من المفكرين المعاصرين في أمريكا، يتبنون هذا الاتجاه الانتشاري بقوة.

الأنثروبولوجيا الاجتماعية في القرن العشرين وظهور الإتجاه البنائي

يمكن القول أن الأنثروبولوجيا الاجتماعية في القرن العشرين، تختلف عن التيار الأنثروبولوجي الذي سيطر على الفكر الاجتماعي في القرن الماضي من عدة أوجه، يمكن أن نوجزها فيما يلي:

أولاً: إن الاهتمام الأساسي لعلماء القرن الماضي كان منصباً على الثقافة، ولم يكن منصباً على المجتمع(١٠). ولم يهتم العلماء في تلك الفترة بالتمييز بين المجتمع والثقافة ويمكننا التمييز بينهما بصفة عامة، بأن المجتمع هو

مجموع العلاقات الاجتماعية المكونة للبناء الاجتماعي الكلي للمجتمع، أما الثقافة فهي محصلة التفاعل الاجتماعي سواء المادية كالمباني والأدوات أو اللامادية مثل العادات والمعتقدات والأفكار. وهناك العديد من المجتمعات التي تتشابه من حيث البناء الاجتماعي، بينما تختلف كثيراً من حيث الثقافة. ومثال هذا أن البناء الاجتماعي للمجتمعات البدوية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط، يتفق الى حد كبير مع البناء الاجتماعي لبعض الشعوب النيلية والنصف حامية التي تقطن وسط وشرق إفريقيا. فهي كلها من النوع الانقسامي Segmentary، بمعنى أن كل وحدة من وحداتها الاجتماعية التي تؤلف البناء الاجتماعي، تنقسم إلى عدد من الوحدات الصغيرة المتفاوتة في الحجم، والتي تؤلف كلا اجتماعياً متمايزاً من الناحية الاقتصادية والسياسية والقرابية، بحيث تعكس الخصائص البنائية التي تتسم بها القبيلة كلها، والتي تتسم بها كذلك كل وحدة من الوحدات الكبيرة التي تدخل في تكوينها. ومع هذا التشابه البنائي. فإن هناك اختلافاً كبيراً بين هذه المجتمعات من حيث الثقافة المادية كالمأوى والثروة، أو اللامادية كاللغة والمعتقدات والعادات. وقد يحدث العكس حيث تتشابه الثقافة في بعض المجتمعات على الرغم من اختلاف أبنيتها الاجتماعية. بل قد يحدث التباين البنائي بين النماذج المجتمعية المحلية داخل المجتمع العام الواحد الذي تسيطر عليه ثقافة عامة مشتركة. فالمجتمعات العربية يسودها نمط ثقافي واحد، ولكن بناء المجتمع الريفي يختلف عن بناء المجتمع الحضري، الذي يختلف بدوره عن بناء المجتمع القبلي الصحراوي.. الخ.

وإذا فهمنا هذا التمييز الدقيق بين المجتمع والثقافة، فإنه يمكن القول بأن مجال دراسة الأنثروبولوجيا خلال القرن الماضي كانت منصبة أساساً على الثقافة، وليس على العلاقات الاجتماعية. وقد كانت الثقافة عندهم شيئاً عينياً مشخصاً، حيث كانوا ينظرون إلى الزواج الاغترابي والطوطمية والانتساب إلى الأمم والرق وغيرها على أنها مجرد عادات أو أشياء، وأن مهمتهم تقتصر على دراستها وفهمها فحسب، دون التطرق إلى مستويات أعلى من التجريد بهدف فهم طبيعة التركيب البنائي للمجتمع.

وعلى الرغم من أن التمييز بين المجتمع والثقافة، هو في جوهره تمييز دقيق، لأنهما في الواقع وجهان لعملة واحدة لأن الثقافة لا توجد إلا داخل مجتمع. ولا يمكن للمجتمع أن يوجد أو يستمر دون توافر المضمون الثقافي، الا أن هذا التمييز أدى الى أنقسام الفكر الأنثروبولوجي المعاصر الى تيارين أساسيين هما:

(أ) **التيار البنائي**: الذي يهتم في المحل الأول بدراسة العلاقات والنظم والأبنية الاجتماعية كما يهتم ببيان وظائف النظم ودورها داخل البناء الاجتماعي، وتفسيرها في ضوء عوامل اجتماعية بحثة. وقد كان التيار امتداداً لآراء المدرسة الفرنسية في علم الاجتماع، وخاصة آراء «دوركيم».

(ب) **التيار الثقافي**: الذي يهتم في المحل الأول بدراسة المكونات الثقافية المباشرة كالعادات والأعراف والمعتقدات والتقاليد... الخ. ويعد هذا التيار امتداداً للفكر الأنثروبولوجي في القرن التاسع عشر الذي يتفق في أساسياته مع موضوع الأثنولوجيا الاجتماعية، وهو العلم الذي يهتم بتصنيف الشعوب على أساس خصائصها ومميزاتها السلالية والثقافية. وتفسير توزيعها في الوقت الحاضر أو في الماضي كنتيجة لتحرك هذه الشعوب واختلاطها وانتشار الثقافات.

ويطلق على التيار الأول الأنثروبولوجيا الاجتماعية، *١ كما يطلق على التيار الثاني الأنثروبولوجيا الثقافية أو علم الثقافة Culturology . وتتمثل أهم أوجه الخلاف بين هذين التيارين في مناهج الدراسة ومستوى التفسير والتحليل. وهو ماسوف نعالجه بتفصيل أكبر فيما يلي:

ثانياً: وقد تبنى أنصار التيار البنائي رأيا مؤداه، ضرورة تطبيق أساسيات المنهج العلمي كما يستخدم في الدراسات الطبيعية، عند دراسة المجتمع ولعل هذا هو ما أدى بهم الى نبذ المنهج التاريخي، والاعتراف على النظريات الأنثروبولوجية في القرن الثامن عشر، التي لم تكن تلجأ الى التاريخ فحسب، ولكنها كانت تعتمد على التخمين والظن، وهو ما لا يمكن تبريره علمياً. ويؤكد أغلب العلماء المعاصرين، خاصة في بريطانيا أنهم ينتمون الى العلوم الطبيعية.

فعندما يحاول العلماء معرفة كيف تعمل الطائرة أو الجسم الإنساني مثلا، فإنهم يدرسون الموضوع الأول في ضوء قوانين الميكانيكا، ويدرسون الثاني في ضوء قوانين الفسيولوجيا، ولكنه لا يحتاج في هذا الى معرفة التاريخ الميكانيكي أو البيولوجي. وبنفس الأسلوب، فإننا عندما ندرس نظام الزواج مثلا، فإنه يهمنا في المحل الأول معرفة وظيفة هذا النظام داخل المجتمع، وعلاقاته مع النظم الاجتماعية الأخرى. وهو في هذا كله ليس في حاجة الى معرفة تاريخ النظام.

المجتمع كنسق:

يمكن تعريف النسق System بأنه الكل الذي يتضمن مجموعة من الأجزاء المتفاعلة والتي تؤدي بتفاعلها إلى تكوين الشكل العام ومن هنا يحق لنا الحديث عن الشخصية كنسق وعن الجماعة كنسق وعن المجتمع كنسق (١١). ويذهب «بريتشارد» إلى أن الحياة الاجتماعية يسودها نوع من الترتيب والتماسك والاستمرار، يتيح لكل فرد من أبناء المجتمع الإنصراف إلى شئونه الخاصة، أو أن يشبع أبسط حاجاته الأولية. وينشأ هذا الترتيب عن تنسيق أنواع النشاط الاجتماعي وصياغتها في شكل نظم اجتماعية يمارس الأشخاص الداخلون في نطاقها ادواراً مرسومة، ويشغلون مراكز معينة. ويؤدي كل نوع من النشاط وظيفة معينة بالذات في الحياة العامة. ويستخدم «بريتشارد» مثالاً معيناً لتوضيح ذلك- كرره أكثر من مرة خلال كتابه. ففي قاعدة محكمة الجنايات يقوم كل من القاضي والمحلفون والمحامون والكتبة ورجال البوليس، بأداء أدوار معينة ومحددة، وللمحكمة ككل وظيفة معينة كذلك وهي محاكمة المتهمين «وإثبات التهمة عليهم وإصدار الأحكام ضدهم، أو التحقق من براءتهم. وقد يتغير الأشخاص الذين يشغلون هذه المراكز ويلعبون هذه الأدوار، ولكن صورة النظام وظائفه تظل ثابتة لا تتغير.

يضاف إلى هذا أن الأدوار التي يؤديها القاضي والمحامون والكتبة... إلخ هي أدوار متخصصة أو مهنية، تقتضي منهم التفرغ. وهذا ما كان يتيسر لولا وجود تنظيم اقتصادي يحقق لهم مطالبهم الاقتصادية مقابل جزء من الأجر الذي يتقاضاه كل منهم، كذلك ما كان يتيسر لهم الانصراف الى أعمالهم لولا

وجود نظام سياسي يدعم القانون ويحقق الأمن داخل المجتمع . وبهذا الشكل فانه يمكن لنا أن نتصور المجتمع كنسق مكون من عدة نظم أو مكونات متفاعلة ومتساندة، وهذا النسق هو موضوع دراسة الأنثروبولوجيا الاجتماعية .

وهكذا لم تعد وظيفة الباحث مجرد التصنيف الأثنولوجي النظم وبناء نظريات التطور الفرضى، ولكن أصبحت تتمثل في محاولة تحديد المناشط الاجتماعية والوقوف على وظائفها داخل نطاق الأنساق الاجتماعية المدروسة . كذلك لم تعد المقارنة تتم بين العادات أو النظم الجزئية المنتزعة من سياقها الاجتماعية الكلي، وإنما أصبحت المقارنة تتم بين النظم من حيث هي أجزاء في أنساق اجتماعية كلية، أي مقارنتها في علاقتها مع كافة ملامح الحياة الاجتماعية السائدة داخل المجتمع . وبقول آخر فان العلماء المعاصريين يرفضون فكرة عقد مقارنات بين عادات جزئية، وإنما تعقد بين أنساق من العلاقات .

ولكن إذا كانت فكرة المجتمع كنسق أصبحت إحدى بديهيات الأنثروبولوجيا الوظيفية في القرن العشرين، فما هي طبيعة ذلك النسق؟ .

طبيعة النسق الاجتماعي وفكرة القانون الاجتماعي :

سبق أن أشرنا إلى أن كتاب القرن الثامن عشر، نظروا إلى المجتمع على أنه نسق طبيعي، فهو جزء من العالم الطبيعي يخضع لمجموعة من القوانين التي يمكن لنا فهمها إذا ما طبقنا المنهج العلمي في دراسة المجتمع .وقد استعار كتاب القرن التاسع عشر هذه الفكرة، لدرجة أن بعضهم عدوا أنفسهم ضمن علماء الطبيعة طالما أنهم يدرسون نسقاً طبيعياً .

وحاول كتاب القرن الماضي اعتماداً على هذه المسلمة جنباً إلى جنب مع الإيمان بوحدة الطبيعة البشرية والتقدم المستمر في النظم، أن يضعوا لنا قوانين عامة في تطور النظم والمجتمعات الإنسانية .

ويذهب بعض أنصار الاتجاه الوظيفي المعاصر إلى أن المجتمع الإنساني نسق طبيعي يخضع لمجموعة من القوانين العلمية . وإذا أردنا فهم المجتمع في

نظر أنصار هذا الاتجاه الوظيفي، فإنه لا يلزم معرفة تاريخ هذا المجتمع أو تاريخ النظم الاجتماعية داخله، تماما كما يفعل البيولوجا عندما يحاول فهم الكائن العضوي.

ولكن هناك طائفة أخرى من الأنثروبولوجيين المحدثين يعارضون هذا الاتجاه في فهم المجتمع، وفي مقدمتهم «إيفار بريتشارد» الذي يؤكد أن القول بأن النسق الاجتماعي نسق طبيعي، وأن الفهم العلمي للمجتمع لا يهتم بالتاريخ ويستهدف الوصول إلى قوانين عامة، كل ذلك ليس إلا مغالطة يصفها بأنها الوضعية الاجتماعية في أسوا صورها. ويؤكد أن الدراسات الأنثروبولوجية لم تتوصل إلى قوانين عامة، كما أنها لا تهدف إلى الوصول إلى مثل هذه القوانين. ويرجع هذا في نظر «بريتشارد» إلى أن النسق الاجتماعي نسق متميز يختلف في جوهره عن النسق الطبيعي، لأنه في جوهره نسق خلقي أو معنوي [١٢].

وبناء على هذا التصور، فان الأنثروبولوجيا الاجتماعية لا يمكن اعتبارها فرعاً من فروع العلوم الطبيعية، فهي على العكس من ذلك يمكن النظر إليها على أنها إحدى فروع الدراسات الإنسانية. ويذهب «بريتشارد» إلى أن الأنثروبولوجيا الاجتماعية أقرب إلى بعض فروع الدراسات التاريخية مثل التاريخ الاجتماعي وتاريخ النظم والأفكار، منها إلى أي من العلوم الطبيعية، ويؤكد الباحث المذكور أن الفرق بين الأنثروبولوجيا الاجتماعية بهذا الفهم، وبين التاريخ الاجتماعي، هو أن المؤرخين يدرسون الحياة الاجتماعية من خلال المصادر التاريخية كالوثائق والكتب والآثار القديمة. بينما يدرسها علماء الأنثروبولوجيا على الطبيعة أو من الواقع الميداني نفسه. كذلك فان هؤلاء العلماء يدرسون المجتمعات البدائية التي لا يوجد عنها تاريخ مسجل، ويركزون عادة على الموضوعات المتزامنة Synchronic أي التي تحدث في وقت واحد، فهو يدرسون النظام الاقتصادي والديني والسياسي . . . الخ التي توجد معاً داخل مجتمع واحد، في حين يهتم المؤرخون بالنظم والأفكار التي توجد خلال التاريخ أو بالأحداث الاجتماعية التي تقع في أزمان مختلفة Diachronic

وإذا كان المجتمع نسقاً أخلاقياً وليس طبيعياً، فان معرفة تاريخ المجتمع

تسهم بلا شك في فهم واقعها المعاصر الذي يدرسه الباحث على الطبيعة. هذا لا يعني أنه يمكن فهم الحياة الاجتماعية فهما كاملا من خلال معرفة ماضيها، ولكن دراسة هذا الماضي تتيح لنا بلا شك فهمها أعمق لتلك الحياة. وهناك بعض الأمور لا يمكن لنا فهمها أو دراستها بعيداً عن التاريخ مثل مسألة التطور الاجتماعي. يضاف إلا هذا أن التاريخ يتيح لنا فرصة اختبار الفروض التي تطرحها الأنثروبولجيا الوظيفية. ويذهب «بريتشارد» إلى أن هناك عدة فروق بين الأنثروبولوجيا الاجتماعية وبين التاريخ. فعلى الرغم من أنهما يعتمدان على الوصف التكاملي للحياة الاجتماعية، فان الدراسات الأنثروبولوجية تظهر على مستوى عال من التجريد لا يتوافر عادة في الدراسات التاريخية، كما أن الأنثروبولوجيا تهتم بالمقارنة والتعميم، وهو ما لا يهتم به المؤرخون.

ويذهب «كروبير» Kroeber و «بريتشارد» إلى أن طبيعة الموضوعات التي يعالجها الباحثون في الأنثروبولوجيا الاجتماعية، يجعل من الصعب عليهم الوصول بشأنها إلى قوانين عامة(١٣).

وتستهدف الأنثروبولوجيا في نظرهما الكشف عن الأنماط أو النماذج الثقافية، لا إلى الوصول إلى قوانين، وتحاول توضيح الترابط بين النظم والظواهر الاجتماعية والتدليل على خلو النسق الاجتماعي من التناقض من خلال فهم أي مكون ثقافي أو ظاهرة في ضوء وضعها داخل النسق الكلي، وليس إلى التدليل على وجود علاقات ضرورية بين مختلف أنواع النشاط الاجتماعي.

ولما كان النسق الاجتماعي، نسقاً خلقياً يتشكل من خلال مجموعة من القيم العاملة داخله، والتي توجه سلوك أعضائه، فانه يستحيل على الباحثين الوصول إلى أحكام عامة أو إلى قوانين كلية تنطبق على كافة المجتمعات والأنساق، كما هو الحال عند دراسة الأنساق الآلية أو الطبيعية: وقد ذهب «بريتشارد» إلى أنه لا يوجد فعلا مثل هذه القوانين، بل تحدى العلماء أن يأتوا بقانون واحد أو حتى بما يشبه القانون الطبيعي. وقد ذهب «أندريجسكي» الباحث الأنثروبولوجي البولندي، إلى القول بامكان التوصل بصدد المجتمع إلى أحكام عامة أو قوانين تصدق على كل المجتمعات بغض النظر عن اختلاف

الزمان والمكان. وحاول «أندريجسكي» أن يضرب لنا أمثلة تؤيد صدق رأيه، ومنها ما يلي[١٤]:

(أ) وجود ارتباط بين انتشار تعدد الزوجات وبين التفاوت الاقتصادي الشـديد في المجتمعات البدائية.

(ب) إن الحروب تؤدي إلى وجود الحكم الانفرادي.

(جـ) أن الزيادة الكبيرة في السكان تؤدي الى الحرب.

(د) ويؤكد «أندريجسكي» أن هناك العديد من التعميمات الأخرى، وأن قلة هذه التعميمات نسبياً يرجع الى حداثة العلوم الاجتماعية. ولكن «اللوردراجلان» Raglon وهو باحث أنثروبولوجي بولندي حاول دحض هذا الرأي، من خلال التنبيه الى بعض الحالات التي تكذب هذه القضايا السابقة من واقع المجتمعات البدائية نفسها. فقد أوضح أنه لا يوجد تفاوت اقتصادي كبير بين أعضاء قبائل استراليا، مع هذا فهم يعرفون نظام تعدد الزوجات، مما يشكك في صحة القضية الأولى. كذلك فان قبائل الماساي في شرق افريقيا تحب الحروب وتعيشه في حالة قتال مستمر، ومع ذلك يسودها أسلوب ديمقراطي في الحكم ولم تعرف أبداً نظام الحكم الانفرادي أو الدكتاتوري، مما يدحض القضية الثانية، وأخيراً فان شعب البنغال من أكثر شعوب الأرض تخمة بالسكان، ومع هذا فانه شعب مسالم.

مناهج دراسة البناء الاجتماعي:

خلصنا من مختلف الآراء المطروحة من جانب أهم العلماء إلى أن دراسة البناء الاجتماعي تقتضي دراسة عدة أمور أهمها ما يلي:

(أ) دراسة العلاقات الاجتماعية التي تتسم بالأهمية والاستمرار في المجتمع مثل العلاقة بين الزوج وزوجته على أساس أن هذه العلاقة ضرورية ومستمرة وهي الأساس الأول لتكوين الأسرة وهي أساس علاقات المصاهرة والتحريم والتحليل... الخ، والعلاقة بين الآباء والأبناء على أساس أنها هي

العلاقة بين الأجيال والعلاقة بين الحاكم والمحكوم على أساس أنها جوهر العلاقات السياسية وبين المنتج والمستهلك على أساس أنها جوهر العلاقات الاقتصادية. . . الخ.

(ب) الجماعات الاجتماعية ذات الأهمية في المجتمع سواء كانت مستمرة كالجماعة الأسرية أو الجماعات الدوريـة التي تظهر في أوقات ومواسم معلومة، مثل تلك التي تتألف من أجل القيام بطقوس وشعائر معينة في أوقات معينة من السنة.

وإذا كان الأشخاص الذين تتألف منهم هذه الجماعات متغيرين فإن الأدوار والوظائف التي يقومون بها تظل مستمرة ثابتة (مثل جماعات المطوفين في السعودية، والمرشدين السياحيين في مصر. . الخ).

(حـ) النظم الاجتماعية وهي الأشكال المقررة لأساليب العمل والسلوك في الحياة الاجتماعية، أو هي كل ما هو مقـرر اجتماعياً مثل النظام الأسرى والنظام السياسي والنظام الديني (وسنعود إلى تفصيل مفهوم النظم الاجتماعية في فصل قادم).

(د) نظام التدرج الاجتماعي أو محددات الانقسام الطبقي في المجتمع. وهذا يتصل بعملية التقييم الاجتماعي وما يحكمها من معايير. ففي كل مجتمع مجموعة من المعايير التي تطبق في تقييم الناس بمعنى وضع بعض الناس في أعلى السلم الاجتماعي (أبناء الطبقة العليا) ووضع آخرين في أسفل السلم الاجتماعي (أبناء الطبقة الدنيا) وتختلف معايير التقييم من مجتمع إلى آخر فقد تستند هذه المعايير إلى المركز العمري أو الديني أو التعليمي أو المهني أو الدخل أو الملكية أو محل السكن أو الانتماء الأسرى أو القبلي. . . الخ.

(هـ) القيم الاجتماعية، وهي الخصائص المرغوب فيها التي توجه السلوك الاجتماعي، على أساس أن ما يحكم السلوك والعلاقات هي ما يتوقعه الناس طبقاً لنظام القيم أو موجهات السلوك.

ولنا هنا أن نتساءل عن الأساليب المنهجية لدراسة البناء الاجتماعي، هل

يجب الاقتصار على الأساليب الكيفية أو الوصفية، أم أنه يمكن أن نطبق المناهج الكمية باستخدام الإحصاءات والأرقام عن دراسة البناء الاجتماعي(*).

ويحسن في البداية أن نوضح الفرق بين الأسلوبين من دراستين لموضوع واحد وهو الطلاق. فقد حاول «بارنز» Barnes في مقال له بعنوان «قياس مدى انتشار الطلاق في المجتمعات البسيطة» قياس مدى انتشار الطلاق في تلك المجتمعات باستخدام الأساليب الرياضية، على اعتبار أن هذه الأساليب تضفي المزيد من الدقة على الدراسة. ويلاحظ «بارنز» أن أغلب الدراسات التي أجريت على هذه المجتمعات باستخدام الأسلوب الوصفي الكيفي خلت تماماً من الدقة ولم تزودنا بأية معلومات عددية أو إحصائية. وهو يبرر هذا بصعوبة الحصول على معلومات كمية حول هذه المجتمعات، إلى جانب عدم اهتمام الباحثين أنفسهم بمثل هذه المعلومات.

وهذا هو ما أدى بهم إلى الاقتصار على دراسة بعض الموضوعات كالطلاق في حدود الألفاظ الوصفية مثل «نادر الحدوث» أو «غير شائع» أو «شائع» وهي ألفاظ لا تعطينا فكرة دقيقة عن مدى الندرة أو الشيوع. وقد حاول «بارنز» أن يدرس لنا في المقال المذكور الطلاق بالأسلوب الكمى من خلال بيان عينات الزواج التي أجرى عليها البحث وقياس معدلات الطلاق، أو بيان الصلة بين حالات الطلاق والخبرة الزواجية المتراكمة من الزيجات السابقة والعلاقة بين الطلاق والمدة التي استغرقها الزواج... الخ. وعرض كل هذه الأمور وغيرها في شكل جداول.

أما الدراسة الكيفية للطلاق فهو الذي يكتفى بالتعبيرات الكيفية مثل الندرة وعدم الشيوع. وهناك الكثير من المؤيدين لهذا الاتجاه من ضمن علماء الاجتماع المعاصرين مثل «بتريم سوروكين» و«ماكس فيبر» فالأول يطلق على الاتجاه الذي يحاول قياس الظواهر الاجتماعية كالعلاقات والتفاعلات قياساً كمياً «هوس العدد» على أساس عدم إمكان فهم بعض الظواهر كالقيم من

* يرجع في هذا الى كتاب الأستاذ الدكتور أحمد أبو زيد: البناء الاجتماعي، الدار القومية- ١٩٧٥.

خلال الاستعانة بالأرقام والمعادلات لأنها مسألة كيفية بطبيعتها. أما «ماكس فيبر» فإنه يؤكد أن المنهج الملائم لفهم الظواهر الاجتماعية هو منهج الفهم.

فالظواهر الاجتماعية تختلف بالضرورة عن الظواهر الطبيعية من حيث أساليب دراستها. فإذا كنا نستطيع فهم الظواهر الطبيعية من الخارج فقط أو بالتعرف على مظاهرها الخارجية فقط، فإن الظواهر الاجتماعية كالعلاقات والسلوك الجماعي وتكوين وانحلال الجماعات... الخ. لا يمكن فهمها من خلال الملاحظة الخارجية فحسب، وإنما يتحقق بشكل أقوى من خلال الوقوف على معناها الداخلي. فالفعل الاجتماعي لا يمكن فهمه إلا بالوقوف على دوافعه ومقاصده الداخلية. وهكذا فإن فهم التغيرات السياسية كسقوط أحزاب وصعود أخرى إلى السلطة، أو السلوك العالي كالعمل على زيادة الإنتاج أو الإضراب عن العمل، والسلوك الديموجرافي مثل زيادة النسل أو ضبطه... الخ. يختلف بالضرورة عن محاولة فهم أسباب سقوط الشهب أو تحركات الأفلاك أو تمدد قطعة من الحديد. ذلك لأن فهم الظواهر الأخيرة يمكن أن يتحقق بالرجوع إلى الفهم الخارجي والملاحظة المنهجية من الخارج، بعكس الحال بالنسبة لفهم الظواهر الأولى التي تتطلب الغوص من الخارج، بعكس الحال بالنسبة لفهم الظواهر الأولى التي تتطلب الغوص داخل الظاهرة لدراستها على مستوى الفهم من الداخل من خلال معرفة الدوافع والمعاني المتضمنة. ومثال ذلك فإن محاولة فهم ظاهرة إضراب العمال لا يمكن أن يتم بوصف مظاهر الإضراب من الخارج وإنما يتطلب فهم دوافع العمال ومقاصدهم وآمالهم ومخاوفهم وقيمهم. وجملة القول أن دراسة وفهم الظواهر والسلوك الاجتماعي عند «فيبر» تتطلب من الباحث أن يضع نفسه مكان المبحوث من أجل التعرف على الجوانب الذاتية للظواهر.

وأيـاً كان الأمر فإن الدراسة الكمية للظواهر الاجتماعية، وإن كانت لا تغني عن الدراسة الوصفية الكيفية، فإنهـا تسهم بلا شك في تحقيق فهم أفضل للظواهر. وقد تقدمت الدراسة الكمية للظواهر الاجتماعية تقدماً كبيراً خلال السنوات الأخيرة حيث ظهر العديد من الدراسات التي تقيس القيم (سبق

الإشارة إليها والاتجاهات والعلاقات. ومن أبرز المحاولات في هذا الصدد تلك التي قام بها «مورينو» J. L. Moreno وأتباعة حيث قدموا أسلوباً جديداً لقياس العلاقات الاجتماعية داخل الجماعات الصغيرة وهو ما يطلق عليه «السوسيومتري» Sociometry أو «القياس الاجتماعي».(١٥) وطبقاً لأسلوب «السوسيومتري» يطلب إلى كل عضو من أعضاء الجماعة ان يحدد لنا من يرغب في زمالتهم بالنسبة لمواقف معينة كالاستذكار أو اللعب أو الذهاب لرحلة . . . الخ. ثم يعبر عن نتائج الاختبارات في شكل معين يطلق عليه «السوسيوجرام».

وهذا يعني ببساطة أن السوسيومتري هو في جوهره قياس لعلاقات التجاذب والتنافر بين أعضاء الجماعة.

الأصول المنهجية للبحث الأنثروبولوجي وأهمية الدراسات الحقلية:

لقد بدأت الدراسات الأنثروبولوجية بأسلوب مكتبي أو نظري خالص حيث كان علماء القرن التاسع عشر يعتمدون على كتب الرحالة وعلى آراء الحكام والمبشرين الموجودين في المجتمعات البدائية، ولم يحاول أحد منهم الذهاب بنفسه إلى تلك المجتمعات التي يكتب ويؤلف عنها، بل والتي يحاول إطلاق تعميمات حول نظمها وتطورها وأصولها، وذلك باستثناء «لويس مورجان» الذي قام بدراسة حقلية Field Study لقبيلة الإيروكوا Iroquisوهي إحدى قبائل الهنود الحمر التي تعيش بالقرب من «نيويورك»، وقام بنشر هذه الدراسة سنة ١٨٥١ . ودراسة «فرانز بواس» F. Boos لقبائل الباڤين Baffinفي كولومبيا البريطانية سنة ١٨٨٣، وكان أغلب الباحثين خلال تلك الفترة يأنفون من التوجه لمخالطة أبناء الشعوب البدائية، وقد كان ذلك هو حال «سير جيمس فريزر»S.J.Frazer ، **وهو أول عالم يحصل على لقب أستاذالأنثروبولوجيا** الاجتماعية من جامعة ليفربول في بريطانيا سنة ١٩٠٨. ولم يكن أحد من الباحثين خلال القرن الماضي متخصصاً في دراسة المجتمع بالمعنى الأكاديمي الدقيق، فقد كان «مين» و«ماكلينان» و«باخوفن» يشتغلون بالمحاماة، وكان

«فوستيك دي أولانج» مؤرخاً للعصور الوسطى، وكان «سبنسر» فيلسوفاً وكان «تايلور» باحثاً في علم اللغة، بل أن «فريزر» نفسه وهو أول أستاذ لذلك العلم كان متخصصاً في العلوم الطبيعية، وكانت رحلته إلى قبائل البافين هي نقطة تحول اهتمامه إلى الدراسات الاجتماعية.(١٦)

وقد بدأت الدراسات الحقلية أو الميدانية في مجال الأنثروبولـوجيا الاجتماعية في أمريكا بدراسة «بواس» لقبائل «البافين»، أما في انجلترا فقد بدأت ببعثة جامعة كمبردج إلى منطقة مضايق «توريس» Torris Straits في المحيط الهادي في عامي ١٨٩٨ و١٨٩٩، وتعد هذه البعثة نقطة تحول هام في الدراسات الانثروبولوجية، لأنه قد ترتب عليها ظهور أمرين مترابطين هما:

(أ) ضرورة التخصص في إجراء الدراسات الانثروبولوجية.

(ب) النظر إلى التدريب والخبرة التي تكتسب من الدراسات الميدانية أو الحقلية على أنه أساس ضروري لطلاب ذلك العلم والمشتغلين به.

ولكن هذه الدراسات الحقلية المبكرة كانت تعاني من بعض المشكلات والمآخذ التي حاولت الدراسات التالية التخلص منها، ويمكن أن نوجزها فيما يلي:

(أ) قصر مدة الدراسة الحقلية، فقد كانت تستغرق سنة واحدة.

(ب) جهل الباحثين بلغة الأهالي، مما يضطرهم إلى الاستعانة بالمترجمين الامر الذي يحول دون الاحتكاك المباشر بالأهالي ومعايشتهم معايشة كاملة.

(حـ) عدم توطيد العلاقة بين الباحث والأهالي، ويمكن إرجاع هذا إلى قصر المدة والجهل باللغات المحلية.

(د) إن أغلب هذه الدراسات كانت تركز على المشكلات الاثنولوجية والسيكولوجية، بقدر أكبر من تركيزها على الجوانب السوسيولوجية.

وقد تتالت بعد ذلك الدراسات الحقلية من جانب علماء اتجهوا إلى الدراسات الانثروبولوجية الاجتماعية على الرغم من أنهم ينتمون إلى فروع

عملية أخرى. ومثال ذلك «رفرز» الذي تخصص في علم النفس، و«راد كليف براون» الذي كان متخصصاً في الأخلاق وعلم النفس التجريبي و«مالينوفسكي» الذي كان متخصصاً في العلوم الطبيعية... الخ. وقد كان «رفرز» ضمن أعضاء بعثة جامعة «كامبردج» إلى مضايق توريس. واتجه بعد عودته من هذه البعثة الى دراسة مجتمع التودا Todas في جنوب الهند خلال عامي ١٩٠١، ١٩٠٢، ونشر تقرير الدراسة سنة ١٩٠٦. وقد أشار «ريفرز» في مقدمة دراسته أن هدفه من نشر الكتاب لا يتمثل في تسجيل عادات أبناء ذلك المجتمع ونظمهم فحسب، ولكنه يتمثل كذلك في توضيح المنهج الانثروبولوجي الذي طبقه، خاصة وأن الأنثروبولوجية الاجتماعية تحتاج- في نظره- إلى منهج دقيق لجمع المادة من الميدان وبيان أسلوب تسجيلها. وقد قام «رفرز» بدراسة كل ما كتب عن مجتمع التودا قبل سفره، واعتمد في جمع المعلومات على ملاحظته المباشرة للحياة الاجتماعية، كما استخدم طريقة خاصة لدراسة علاقات القرابة وهي الطريقة الجينولوجية، وقد اضطر إلى الاستعانة بالمترجمين لعدم إلمامه بلغة الأهالي.

وقد قام «راد كليف براون» بدراسة حقلية لجزر الأندمان The Andaman Islands التي تقع شرق ساحل مدراس الهندي، وكانت - وقت إجراء الدراسة (من ١٩٠٦ - ١٩٠٨) - تابعة للهند سياسياً. وقد أوضح «براون» أنه قام بقراءة كل ما كتب عن المنطقة سواء من الرحالة أو العسكريين البريطانيين الذين عملوا بها من قبل الحكومة البريطانية. وأشار إلى أنه أستعان في بعض الأحيان بالمترجمين «واعتمد في جمع المعلومات على المعايشة الكاملة لأهالي مجتمع البحث على مدى سنتين، كما اعتمد على الإخباريين Informants، خاصة بالنسبة لمعرفة طبيعة التنظيم السائد داخل الجزيرة قبل الغزو الاستعماري. وقد رفض السير وراء كتاب القرن الماضي الذين حاولوا إعادة تركيب أو تصور ماضي المجتمع من خلال التاريخ الظني أو الافتراضات التاريخية غير القائمة على أساس موضوعي ثابت. وأشار «براون» في كتاباته المختلفة إلى ضرورة قيام الباحث الحقلي، بالإطلاع على النظريات السوسيولوجية الحديثة، والتي يمكن أن

توجههم إلى ملاحظة أو دراسة جزيئات أثناء العمل الحقلي، قد يغفل عنها الباحث. وكانت الهدف الأساسي من دراسة «براون» للأندمان هو التعرف على طبيعة التنظيم الاجتماعي لذلك المجتمع. ونشر نتائج تلك الدراسة في كتاب ظهر سنة ۱۹۲۲ بعنوان «سكان جزر الأندمان» The Andaman Islanders.

وفي سنة ۱۹۰۹ قام «سلجمان» G. G. Seligman (وهو طبيب بريطاني شارك في بعثة جامعة كمبردج) بدراسة عدة مناطق في السودان، خاصة قبائل «الشيلوك» Shilluk والدنكا Dinkaوالنوير Nuerوالأزاندي Azandiوالباري Bari واللوتوكو Lotokoوالنوبا Nubaودارفور Darfurوقد استمرت هذه الدراسة على فترات حتى سنة ۱۹۲۲. وقد قام بهذه الدراسة بدعوة من حكومة السودان أو بالتحديد من مدير التعليم بالسودان بهدف الكشف عن عادات وتقاليد ومعتقدات ولغات وتصورات ونظم هذه المجتمعات، حتى يمكن للحكام البريطانيين ممارسة مهامهم استناداً إلى فهم موضوعي للمنطقة. واهتم هذا الباحث بالمعتقدات الدينية وأسلوب التنظيم الاجتماعي السائد داخل المجتمع ونظام القرابة والزواج والشعائر الجنائزية. ولم يتمكن «سلجمان» من إكمال مهمته فأوكلها إلى تلميذه «بريتشار». واعتمد «سلجمان» في جمع المعلومات على الإطلاع على الكتابات التي ألفت عن المنطقة، بالإضافة الى الملاحظة المباشرة والاستعانة بالإخباريين وبالإحصاءات الرسمية، كما استعان بالطريقة الجينالوجية لمعرفة سلاسل الأنساب.

ويؤكد «إيفانز بريتشارد» في كتابه عن الأنثروبولوجيا الاجتماعية أن دراسة أستاذه «مالينوفشكي» لجزر التروبرياند Trobriand التي تقع شرق غينيا الجديدة بالقرب من استراليا، في المدة بين ١٩١٤-١٩١٨، منحت الدراسات الانثروبولوجية دفعة قوية إلى الأمام. فقد كانت هذه الدراسة بمثابة نموذج للدراسات الأنثروبولوجية الناجحة، وذلك لأنها تتميز بالخصائص التالية:

(أ) طوال الفترة التي قضاها الباحث داخل مجتمع البحث، حيث بلغت حوالي أربع سنوات.

(ب) استخدام لغة الأهالي في الدراسة وجمع المعلومات، فقد حرص الباحث على تعلم اللغة الوطنية للأهالي.

(جـ) الدراسة المركزة Intensive لمجتمع البحث، أو الدراسة المتعمقة لجوانب الحياة الاجتماعية.

(د) كان «مالينوفسكي» هو أول باحث يعيش مع أهالي مجتمع البحث، وبطريقتهم الخاصة طوال فترة الدراسة، من أجل أن تتاح له الفرصة الواقعية لدراسة الحياة الاجتماعية بأسلوب موضوعي. وقد أشار «مالينوفسكي» إلى أهمية المخالطة المستمرة للاهالي والابتعاد قدر الإمكان عن الاختلاط بالمستوطنين البيض، وعدم الاعتماد على آراء المبشرين أو رجال الحكم التي غالباً ما تتسم بالتحيز. يضاف إلى هذا أن وجود الباحث وسط الأهالي سوف يضطره إلى تكوين صداقات معهم الأمر الذي يحكم العلاقة بينه وبينهم وبالتالي يتاح له الفرصة للحصول على معلومات أكثر وأعمق وأكثر واقعية عنهم.

(هـ) وقد كان مالينوفسكي على علم بالنظريات المطروحة في مجال الانثروبولوجيا، وقد أشار إلى ضرورة تسليم الباحث بمثل هذه النظريات فقد كانت نظريات المدرسة الفرنسية في علم الاجتماع ونظرية بعض الباحثين مثل «فريزر» ذات أهمية كبرى للباحثين الحقليين.

(و) الاعتماد على قراءة ما كتب عن المنطقة، والملاحظة، وتوجيه الأسئلة للاخباريين. ولكنه لم يكن يأخذ تلك المعلومات التي يدلى بها هؤلاء الإخباريين على أنها قضية مسلم بها، حيث لاحظ أن بعضهم يجيب بذكر النماذج المثالية للسلوك أو ذكر ما يجب أن يكون عليه سلوك الأهالي ولا يصفون مثل هذا السلوك كما هو ممارس فعلا. ولكنه مع هذا وجد نفسه مضطراً إلى الاعتماد الكلي على معلومات الإخباريين، خاصة في بعض الموضوعات التي استحال عليه ملاحظتها مع ملاحظة مباشرة مثل السلوك الجنسي بين أعضاء المجتمع.

(ز) وقد أتاحت له الدراسة المركزة على مدى فترة طويلة أن يخرج لنا مجموعة كبيرة من الدراسات، التي تعالج كل منها، موضعاً محدداً مثل الجريمة أو

الحياة الجنسية أو النظام الاقتصادي . . . الخ .

وقد تتابعت بعد ذلك الدراسات الحقلية سواء في المجتمعات البدائية مثل دراسة «بريتشارد» للنوير والازاندي ، أو دراسة «ريموند فيرث» R. Firth لمجتمع «تيكوبيا» أو في المجتمعات القروية مثل دراسة «ردفيلد» لبعض المجتمعات القروية في المكسيك، ودراسة «أوسكارلويس» لقرية «تيبوزتلاند» للتدرج الطبقي في بعض المجتمعات المحلية الأمريكية باستخدام طريقة البحث الفزيقي .

ويمكن أن نستنتج من كل ما سبق أن هناك مجموعة من الشروط التي يجب أن تتوافر حتى يمكن أن تكون هناك دراسة أنثروبولوجية حقلية ناجحة ، نوجزها فيما يلي :

(أ) الالمام بالنظريات الأنثروبولوجية المطروحة، وبأساليب الملاحظة المنهجية السليمة .

(ب) أن يحدد الباحث الهدف من الدراسة في صيغة سؤ ال أو جمله خبرية معينة يستهدف البحث اختبار مدى صحتها .

(حـ) القدرة على التحليل البنائي (سوف نوضح فيها بعد المقصود بذلك) .

(د) معايشة أهالي المجتمع المدروس على مدى فترة زمنية تتراوح بين سنة وثلاث سنوات، حتى يتمكن من ملاحظة سلوك الأهالي على مدار السنة على أقل تقدير، إلى جانب تكوين علاقة وثيقة مع الأهالي تمكنه من الحصول على معلومات موضوعية .

(هـ) استخدام لغة الأهالي في الدراسة، ضماناً لدقة المعلومات، ولتحقيق التفاعل المباشر مع الأهالي .

(و) الاندماج الكامل مع الأهالي، بحيث لا يؤدي وجوده الى خروج الأهالي عن سلوكهم المألوف المراد دراسته .

(ز) وإذا كان هدف الباحث دراسة أحد النظم الاجتماعية كالنظام الاقتصادي أو السياسي أو الديني مثلاً، فإنه على الباحث ألا يقتصر على دراسة هذا النظام فحسب، وإنما عليه أن يقوم بدراسة مركزة لكافة ملامح الحياة الاجتماعية داخل المجتمع نتيجة لتشابك النظم والتساند الوظيفي بينها. وله بعد ذلك الحرية في إخراج الدراسات التخصصية التي يراها:

(ح) على الباحث أن يتجاوز مرحلة الوصف التي وقف عندها كتاب القرن الماضي، إلى مرحلة التحليل التكاملي للحياة الإجتماعية، وخاصة وإنه لم يعد هناك انفصال بين جامع المعلومات وبين المحلل كما كان الحال في القرن الماضي.

ومثال هذا أنه إذا قام أحد الدارسين ببحث وظيفة الأساطير أو وظيفة المعتقدات الدينية. أو وظيفة العمليات السحرية، أو وظيفة القانون... إلخ. في مجتمع بدائي معين، وخرج من هذه الدراسة إلى أن المعتقدات الدينية تقوم بوظيفة أو بدور محدد داخل المجتمع الذي درسه، فإن هذه النتيجة يمكن أن تكون فرضاً قابلاً للتحقيق العلمي من خلال دراسات حقلية تالية، يقوم بها الباحث نفسه، أو يقوم بها غيره من الباحثين. وهكذا فان البحث الأنثروبولوجي الحديث ينصب على مشكلات معينة أو يقوم على أساس تحقيق فروض محددة.

وثمة ملاحظة أخرى على جانب كبير من الأهمية وهي كيفية استخدام العلماء الأوائل والمحدثين للمنهج المقارن. فقد كان العلماء الأوائل يقرءون كثيراً عن نظام معين كالنظام الديني أو النظام العائلي عند الشعوب البدائية من خلال ما يعرضه الرحالة والحكام والمبشرون. ثم كانوا يحاولون عقد مقارنات بين النظام الواحد كما يمارس عند أكثر من شعب، ويخرجون من ذلك إلى اصدار التعميمات عن طبيعة النظام المدروس، مثل القول بأن الشعوب البدائية لا تعرف نظام الزواج الأحادي الزوج والزوجة (المونوجامي) على إعتبار أن هذا النوع من الزواج يمثل مرحلة متقدمة لم تعرفها الشعوب البدائية (وكشفت بعض الدراسات الحديثة مثل دراسة «مالينوفسكي» لجزر «التروبرياند» عن خطأ هذا

التعميم وشيوع نموذج الزواج الأحادي لدى أبناء هذه الجزر). ولكن المحدثين يرفضون هذا النوع من المقارنات لسببين أساسيين هما:

(أ) أن محاولة انتزاع أحد النظم من سياقه الإجتماعي يفقده مغزاه معناه والنظام أو السمعة أو العنصر الثقافي داخل مجتمع معين، قد يؤدي وظيفة تختلف تماماً عن وظيفته ـ هو نفسه ـ داخل مجتمع آخر. ومثال هذا أن الأشياء التي يلبسها الناس ـ خاصة النساء ـ في صدورهم كالصليب أو الأشكال المختلفة، توجد لدى عدة شعوب. ولكنها عند بعض الشعوب البدائية كانت ترمز إلى طوطم العشيرة التي ينتمي إليها الشخص، أو إلى طبقته الإجتماعية بعكس الحال عندنا في المجتمع الحديث، حيث تؤدي وظيفة الزينة أو التبرك.

ويمكن القول أن نظام تعدد الزوجات يوجد في بعض المجتمعات البدائية. وبوجه عام نستطيع القول بأن الدراسات الأنثروبولوجية الحديثة. تختلف عن الدراسات الأنثروبولوجية المبكرة. من حيث الهدف والمنهج والموضوع.

أولاً: من حيث الهدف:

سبق أن أشرنا إلى أن الدراسات المبكرة كانت أقرب إلى الإثنولوجيا، منها إلى الدراسات الأنثروبولوجية بالمعنى الحديث. حيث كانت تهدف إلى كشف المراحل التطورية للنظم الاجتماعية وللمجتمعات الإنسانية. ومعرفة القوانين التي تحكم هذا التطور. والتي تتجاوز حدود الزمان والمكان. وعلى العكس من ذلك فإن الدراسات الحديثة في مجال الأنثروبولوجيا الاجتماعية تهدف أساساً إلى بيان التركيب البنائي للمجتمع. أي توضيح النظم والجماعات والعلاقات والقيم الأساسية السائدة داخل كل مجتمع على حدة. والكشف عن وظيفة كل نظام من النظم العاملة داخله مثل النظام الديني أو السياسي أو الإقتصادي:

ثانياً: من حيث المنهج ومستوى التفسير:

أوضحنا في الفقرات السابقة كيف أن الدراسات الأنثروبولوجية المبكرة كانت تعتمد على إعادة تصور تاريخ النظم والمجتمعات بهدف معرفة مراحلها

التطورية وهذا هو ما اضطر العلماء الأوائل إلى الاستعانة بالمناهج التاريخية، أو بنوع معين منها وهو ما يسمى التاريخ الفرضى أو الظنى. إلى جانب الاستعانة بالمناهج السيكولوجية. كعامل مساعد يوصلهم إلى معرفة الملابسات النفسية التي أدت بالإنسان الأول إلى تبني بعض المعتقدات أو الإيمان بالأرواح أو الكائنات الغيبية أو بالسحر، وعلى العكس من ذلك فان المشتغلين بالأنثروبولوجيا الاجتماعية من المحدثين والمعاصرين يرفضون تماماً الاستعانة بالتاريخ الظني أو بأساليب التأويل أو التفسير السيكولوجي. على أساس أن الدراسة الأنثروبولوجية للمجتمع يجب أن تبدأ بفرض علمي أو بهدف الكشف عن طبيعة التنظيم البنائي للمجتمع. ويلي ذلك القيام بالدراسة الحقلية أو الميدانية التي يجب أن تفسر نتائجها في ضوء النظريات المطروحة في التراث الانثروبولوجي على أن هذه الدراسة الميدانية يمكن اعتبارها بمثابة اختبار الفروض الموجهة للدراسة. وللنظريات المطروحة ذاتها. حيث يمكن استناداً على نتائج الدراسة الحقلية إعادة النظر في بعض النظريات سواء بالحذف أو الإضافة أو التعديل. ثم إن الدراسة الميدانية يمكن أن تكشف عن مجموعة من التصورات أو الأفكار التي تشكل فروضاً يجب على الدراسات التالية اختبارها. كالأزاندي والتروبرياند مثلا. كما يوجد عند المسلمين في مختلف بقاع العالم. ولكن وظيفته الاجتماعية تختلف اختلافاً كبيراً في الحالتين. فعند الشعوب البدائية قد يكون التعدد رمزاً على المكانة الاجتماعية أو القوة أو الطبقة... إلخ أما هو في النظام الإسلامي فانه يمثل ضرورة لأغراض تتعلق بعدم كفاءة الزوجة الأولى سواء من ناحية الإنجاب أو من نواح أخرى يقررها المشرع. ولعل هذا هو ما جعل العلماء المحدثين يستخدمون المنهج المقارن بأسلوب جديد. وهو المقارنة بين نماذج اجتماعية كاملة وليس بين سمات أو نظم جزئية.

ثالثاً: من حيث الموضوع:

يكشف استعراضنا السريع لتاريخ البحث الأنثروبولوجي أن أغلب علماء القرن الماضي كانوا يركزون على دراسة العناصر الثقافية الجزئية كما تبرزها كتابات الرحالة والمبشرين والحكام. مثل المعتقدات والعادات والقانون والزواج

والسحر والأساطير. . . إلخ. وقد كانوا في ذلك يقتصرون على تسجيل المعلومات الأثنوجرافية. فكان شاغلهم هو الوصف دون التحليل. وما زال لهذا الاتجاه في الدراسات الأنثروبولوجية أنصاره من المحدثين والمعاصرين. وهم أنصار الإتجاه الثقافي خاصة في أمريكا. مع فارق أنهم يستقون المادة الأثنوجرافية من واقع المجتمعات المدروسة من خلال البحث الحقلي. إلى جانب تخليهم عن النزعة المعيارية وإصدار أحكام قيمية كما كان يفعل علماء القرن الماضي. غير أن هناك إتجاهاً حديثاً آخر يقف في مواجهة هذا الاتجاه الثقافي. حيث يهتم بالتحليلات البنائية والوظيفية للمجتمع. ويتجاوز أنصار هذا الاتجاه الأخير مرحلة الوصف إلى مرحلة التحليل. الأمر الذي يتطلب نوعاً معيناً من التجريد. ليس هو التجريد الفلسفي. ولكنه تجريد يعتمد على الدراسة التحليلية للمادة الإثنوجرافية التي يجمعها الباحث من الميدان. ويذهب «بريتشارد» إلى أن الدراسات الحديثة أصبحت أقل طموحاً من الدراسات المبكرة في ميدان الأنثروبولوجيا فقد كان علماء القرن التاسع عشر يهتمون ببحث قضايا عامة مثل المعنى الاجتماعي للدين عند الشعوب البدائية أو تطور فكرة المسئولية لدى الجنس البشري. ولكن العلماء المعاصرين يرون أن مثل هذه القضايا لا يمكن تحقيقها بشكل نهائي من خلال دراسة أو اثنين، وهم بدلا من ذلك فإنهم يحاولون أثناء دراساتهم الحقلية دراسة قضايا أقل حجماً وأكثر تحديداً وقابلة للبحث الواقعي مثل الدور الذي تلعبه عبادة الأسلاف داخل المجتمعات الانقسامية، أو دراسة نظام الملكية أو وظيفة الدين داخل مجتمع بعينه. ويؤكد العلماء المحدثون أن هذا المدخل في فهم المجتمع هو المدخل الموضوعي.

الدراسة البنائية ومفهوم التجريد في الأنثروبولوجيا الإجتماعية:

سبق أن أشرنا إلى أن الدراسات الأنثروبولوجيا الحديثة تجري على مستوى معين من التحليل الذي يتجاوز العرض الوصفي للوقائع الثقافية المشخصة أو ما يطلق عليه إصطلاحيا المادة الأثنوجرافية. وهناك عدة مستويات للتجريد. فقد يتم على أساس دراسة أحد جوانب الحياة الإجتماعية أو نظام محدد من حيث بيان وظيفته وما يؤديه من دور داخل المجتمع، مع توضيح أوجه

الإرتباط والتساند الوظيفي بينه وبين بقية الجوانب أو النظم الأخرى داخل نفس المجتمع. وفي هذه الحالة لا يهتم الدارس بالجوانب الاجتماعية الأخرى داخل المجتمع، إلا بتلك التي تتصل اتصالا وثيقاً بالجانب محل الدراسة. وقد يقصد بالتجريد الربط بين كافة التجريدات الجزئية المختلفة المستخلصة من الحياة الاجتماعية.

وقبل أن نضرب أمثلة على كل نوع من هذين النوعين من التجريد، سوف نعرض لدراسة حقلية من النوع الوصفي التي لم يحاول صاحبها الارتفاع عن مستوى الوصف إلى مستوى التحليل البنائي ليوضع لنا الدور الوظيفي للظاهرة موضع الدراسة في خدمة الحياة الإجتماعية ككل داخل المجتمع المدروس. وهذه هي دراسة «برونسلاو مالينوفسكي» B. Malinowski لنظام التبادل الشعائري المعروف باسم نظام «الكولا» Kula في جزر «التروبرياند» التي عكف على دراستها لمدة أربع سنوات وأخرج عنها عدة دراسات من بينها الدراسة المعروفة بعنوان Argonauts of Western Pacific الذي نشره سنة ١٩٢٢.(١٧) وتقع هذه الجزر شرق غينيا الجديدة بالقرب من قارة استراليا، وتتكون من عدد من الجزر المورجانية تحيط بمستنقع كبير. ومجتمع التروبرياند مجتمع أموي Matrimonial، حيث ينتسب الفرد إلى عشيرة أمه وليس إلى عشيرة أبيه، وتربطه علاقة وثيقة بخاله ويرثه ولا يرث أبيه. ومن الغريب أن أبناء هذه الجزر يجهلون العلاقة البيولوجيةبين الإبن وأبيه، كما يجهلون العلاقة بين الجنس والإنجاب. فالأهالي يعتقدون بعدم وجود أية صلة بين الإبن والأب. وسوف نعود إلى هذه النقطة عندما نعرض لدراسة مالينوفسكي كنموذج للدراسات التي تمثل الإتجاه الأثنولوجي الثقافي الوصفي خير تمثيل. ونظام الكولا هو كما يذكر «مالينوفسكي» نظام لتبادل سلع غير اقتصادية أو على حسب تعبيره سلع طقوسية، يتم خلالها تبادل العقود والأساور بين سكان جزر «التروبرياند» وسكان بعض الجزر المجاورة. وتنتقل العقود الصدفية الحمراء في مراكب في اتجاه واحد حول محيط الدائرة التي تنتظم الجزر، بينما تنتقل الأساور الصدفية البيضاء في إتجاه عكسي. ولهذه السلع قيمة إجتماعية عالية، من حيث أنها

تتعلق بمكانة الفرد الاجتماعية داخل المجتمع وبين أعضائه. فهذه المكانة ترتفع كلما زادت حصيلة الفرد من هذه السلع خاصة تلك التي يقيمها أعضاء المجتمع أكثر من غيرها. وبعد أن يحتفظ الفرد بهذه السلع لبعض الوقت يتنازل عنها لبعض الزملاء الممارسين لهذا النظام، وهو بهذا يزداد تقديراً بين أبناء المجتمع وتزداد مكانته علواً. ويرتبط كل فرد من المشاركين في هذا النظام بأفراد آخرين في الجزر الأخرى يجري معهم التبادل. ويترك قيمة السلع التي سوف يهديها الشخص لشريكه لتقديره الشخصي. وتتم هذه المبادلات من خلال مجموعة كبيرة من الإجراءات والطقوس الرسمية. وبعد أن تنتهي كافة الإجراءات يبدأ أعضاء المجتمعات المشاركة في نظام الكولا الدخول في صفقات يتم بموجبها تبادل سلع إقتصادية. ويعد «مالينوفسكي» من أنصار الإتجاه الوظيفي في دراسة الثقافة داخل النسق الإجتماعي. وهو يتصور النسق الإجتماعي على أنه مجموعة من الأنشطة أو الأفعال الإجتماعية المتعاقبة المتشابكة، لا على أنه مجموعة من التجريدات، ويظهر هذا بجلاء عند عرضه للأنشطة والإجراءات التي تتصل بنظام ورحلات الكولا. فرؤساء القرى هم الذين يشرفون على إعداد البعثات وهذه الرحلات تتطلب إعداد القوارب البحرية والإلمام بفنون الملاحة وبالتعاويذ السحرية التي يستخدمها أعضاء الرحلة لمواجهة ما يطرأ من مفاجأت ولانجاح هدف الرحلة . . . إلخ. ويذهب «مالينوفسكي» إلى أن كافة هذه الأنشطة المترابطة هي التي تكون النسق الإجتماعي المتعلق بالتبادل الشعائري وقد وجد الباحث أنه نتيجة لهذا التشابك بين مختلف الأنشطة المكونة لنظام الكولا، فإنه من الواجب عليه أن يقدم شرحا وافياً لإجراءات بناء القوارب وألوان السحر والتعاويذ والأساطير التي يستخدمها ويعتمد عليها المشاركون في النظام . . . إلخ: ولما كان رؤساء القرى هم الذين يشرفون على هذه الرحلات وعلى بناء القوارب، وهم الذين يحددون خط سير الرحلة ويوزعون العمل على المشاركين، فإنه وجد أنه من الضروري إعطاء فكرة عن رئاسة القرى والعوامل المؤدية اليها. فالرئيس يتمتع بلسلطة داخل المجتمع إستناداً على ما يتميز به من ثروة تفوق ثروة الرجل العادي. ويرتبط إتساع حجم الحدائق إلى تزوج الرئيس من عدد كبير من النساء اللائي يعملن في هذه

الحدائق . . . إلخ .

ولا يعتبر «مالينوفسكي» الكولا على أنها نوع من التجارة بالمعنى المألوف في الإقتصاد أو الاثنوجرافيا التقليدية، ولكنها نوع من التبادل الشعائري . وقد جاء كتاب مالينوفسكي السابق الذكر مليء بمثل هذا الوصف للجوانب الثقافية التي ترتبط بعملية التبادل الشعائري . وهذه الدراسة لم تستطع تجاوز الوصف ولم ترتفع فوق مستوى الوقائع العينية المحسوسة، لكي تصبح دراسة تكاملية بالمعنى الدقيق . ولعل عدم إتجاه «مالينوفسكـي» إلى التجريد والتحليل جعله في نظر «ريتشارد» يغفل عما يمكن أن يكون أهم وظائف الكولا وهو التقريب بين الجماعات المستقلة المتمايزة من الناحية السياسية، من خلال المشاركة في نفس القيم الشعائرية .

وإذا ما إنتقلنا إلى نموذج من الدراسات التجريدية التي تركز على أحد جوانب الحياة الاجتماعية في علاقتها ببقية الجوانب الأخرى، فإننا نجد أن دراسة «مارجريت ميد» M. Mead عن مشكلات المراهقة لدى الفتيات في مجتمع «ساموا» Samoa وهو أحد المجتمعات البدائية التي قامت بدراستها تمثل هذا النوع من الدراسات خير تمثيل . وقد أودعت هذه الدراسة في كتابها بعنوان Growinig of Age in Samoa سنة ١٩٢٩[١٨] . وقد حاولت «ميد» في هذه الدراسة إلقاء الضوء على الاساس الحضاري والاجتماعي لمشكلة المراهقة لدى الفتيات داخل المجتمع الامريكي . فمشكلة المراهقة في أمريكا هي مشكلة تنجم عن طبيعة الظروف والقيود التي تفرضها الثقافة الأمريكية على الفتاة هناك، ولا تنجم عن طبيعة الظروف والتحولات البيولوجية ذاتها . والدليل على ذلك أنه لا توجد مشاكل اجتماعية تصاحب التحولات البيولوجية لمرحلة المراهقة لدى فتيات مجتمع «ساموا»* . وقد وجدت «ميد» أنه لدراسة هذا الموضوع أو ذلك الجانب من جوانب الحياة الاجتماعية، فإنه يجب دراسة عدة موضوعات أو جوانب أخرى ترتبط به مثل أسلوب تنشئة الفتاة في ذلك

* هذا تصوير شاذ قدمته «ميد» فالاسلام يحافظ على العفة وعلى الصحة النفسية والاجتماعية للفتيان من اطار القيم الاسلامية

المجتمع، ونوع الطفولة التي تعيشها الفتاة هناك، والمركز الاجتماعي الذي تحتله داخل الأسرة والمجتمع- سواء المجتمع المحلي أو العام- ونوع الحياة والعلاقات الجنسية لها. . . الخ. وهي عندما تتناول أي جانب من جوانب الحياة الاجتماعية، فإنها تحرص على توضيح العلاقة بينه وبين موضوع دراستها الأساسي وهي تنشئة الفتاة في مجتمع ساموا بهدف إلقاء الضوء على الدور الذي تلعبه الظروف الاجتماعية في تشكيل شخصية الفتاة المراهقة، ونوع رد الفعل الذي يصدر عن تلك الشخصية إزاء التغيرات الجسمية أو الفسيولوجية التي تصاحب مرحلة البلوغ. وقد كشفت هذه الدراسة عن عدم وجود مشكلات إجتماعية أو نفسية تعاني منها الفتاة في المجتمع المدروس نتيجة لعدة عوامل تتعلق بالعلاقات الجنسية المتعددة التي تمارسها الفتاة قبل الزواج، وطبيعة التطلعات التي تسيطر على عقل الفتاة هناك بعد الزواج. فالفتاة في ذلك المجتمع تحاول أن تعيش لأطول فترة ممكنة قبل الزواج. فالفتاة في ذلك المجتمع تحاول أن تعيش لأطول فترة ممكنة قبل الزواج، مع أكبر عدد ممكن من الشبان العشاق، ثم تتزوج بعد ذلك داخل قريتها لتعيش وسط أقاربها وتحاول إنجاب أكبر عدد ممكن من الأبناء. وبقول آخر فإن مرحلة المراهقة هناك تمثل إمتداداً لنفس الميول والرغبات السابقة. ولا تمثل مرحلة إنتقال مفاجىء وبالتالي لا تؤدي إلى أي نوع من الصراع أو الاجهاد والتوتر، خاصة وأن الفتاة في «ساموا» تتميز بإنعدام العواطف الشخصية والقيم المتصارعة، فهي لا تهتم بإنسان معين أو لشيء معين إهتماماً عميقاً، كما أنها لا تعلق آمالا قوية بشخص بعينه. فالثقافة في «ساموا» هي التي تجعل من مرحلة المراهقة، مرحلة خالية من الصراعات، لأنها ثقافة تخلو من القيم المتصارعة والولاءات المتضاربة فهي ثقافة متجانسة، فالجميع يؤمنون بنفس القيم والمعتقدات، ويسلكون طبقاً لنفس المعايير وإنعدام الصراع أو التناقض القيمي، يجنب الفتاة هناك مشكلة الإختيار والمفاضلة والمقارنة، وبالتالي يجنبها التمزق النفسي والصراع الداخلي.

وعلى العكس من ذلك تماماً نجد أن الثقافة الأمريكية مليئة بالتناقضات القيمية والمعيارية والسلوكية، الأمر الذي ينعكس على شخصية الفتاة المراهقة

هناك وتخلص «ميد» من هذه الدراسة إلى أن التغيرات الفسيولوجية المصاحبة لمرحلة البلوغ هي هي في «ساموا» أو في الولايات المتحدة الأمريكية أما لماذا تمثل هذه المرحلة الفسيولوجية مشكلة اجتماعية ونفسية لدى الفتاة الأمريكية، بينما تمثل امتداداً عادياً لما قبلها من مراحل وتخلو تماماً من الصراعات لدى الفتاة في ساموا، فإن مرجع هذا هو طبيعة ومضمون الثقافة وأسلوب التنشئة الاجتماعية في كلا المجتمعين.

وتعطينا دراسة «إيفانز بر يتشارد» لنسق الأفكار والمعتقدات السائدة داخل أحد المجتمعات الإفريقية مثالا ثانيا على نوع التجريد المقصود لدى انصار الإتجاه البنائي الوظيفي في الأنثروبولوجيا الإجتماعية المعاصرة فقد قام بدراسة «العين الشريرة والعرافة والسحر عند الازاندي».

Witchcraft, Oracle and Magic among the Azande(١٩)

وأخرج لنا دراسة بهذا العنوان سنة **١٩٣٧** . وقد حاول «بريتشارد» خلال هذه الدراسة إثبات خلو النسق الاجتماعي لمجتمع الازاندي من التناقض وأن الأفكار الغريبة بالنسبة لنا، يمكن تفسيرها وفهمها وتبريرها في ضوء طبيعة البناء والنظم الاجتماعية السائدة داخل نفس المجتمع المدروس. فأعضاء مجتمع الأزاندي يرجعون كل الكوارث والشدائد والمصائب التي تحل بالأفراد إلى فعل العين الشريرة Witchcraft. وهم مثلهم مثل العديد من أبناء شعوب وسط وغرب إفريقيا، يؤمنون بأن بعض الناس لا يهم القدرة على جلب الضرر والأذى بالأخرين بواسطة ما يتسمون به من عين شريرة، وهي في نظرهم خاصية عضوية، أو هي مادة معينة توجد داخل أجسام بعض الأعضاء (من أصحاب العين الشريرة) وهم يطلقون عليها إسم «مادة المانجو» Mangu. ويذهب أعضاء ذلك المجتمع إلى أن هذه المادة توجد في منطقة الكبد. (وهم يعرفون مواقع أعضاء الجسم الإنساني لأنهم كانوا في الماضي يقومون بتشريح جثث الموتى) ويؤكد الأزاندي أن العين الشريرة ظاهرة تنتقل بين الناس بالوراثة. و«المانجو» يصيب الأخرين أو الضحية من خلال «نفس» أو «روح» المانجو وهو ما يطلقون عليه Mbisima. وتنطلق هذه الروح إلى الضحية فتصيبه نهاراً أو

ليلاً. ولما كانت هذه العين الشريرة ظاهرة عضوية، فإنها تكون لدى الأطفال (الذين تنتقل إليهم بالوراثة) ضعيفة غير فعالة. ثم تنمو مع نموهم الجسمي فتصبح فعالة لدى الكبار الراشدين. ويعتقد الأزاندي بأن هناك وجهة معينة يجب على صاحب العين الشريرة أن يحددها لروح المانجو حتى تحقق مفعولها.

وبقول آخر فإن صاحب هذه العين يجب أن يحدد ضحيته، وأن يحدد المسار الذي يجب على الروح أن تسلكه حتى تصل إلى تلك الضحية. وإذا لم يتم هذا التحديد المكاني فإن الروح الشريرة تذهب إلى بيت الضحية، فإذا لم تجده داخلها تعود دون أن تقوم بوظيفتها. ويؤمن الأزاندي بأن المدى المكاني للعين الشريرة قصير نسبياً. ولهذا فإن الشخص إذا مرض أو أصيب بكارثة، فإنه يبحث عن صاحب العين الشريرة في النطاق المكاني القريب من الموقع الذي حدثت له فيه المشكلة. ولعل مما يؤيد صحة هذا الرأي أن الزوجة إذا مرضت أثناء زيارتها لوالديها فإن أقاربها يبحثون عن صاحب العين الشريرة في النطاق المكاني لمنزل والدها وليس في النطاق المكاني لمنزل زوجها، كذلك فإن الشخص الذي يزمع السفر إلى أحد الأماكن ويخشى من أن يقع ضحية العين الشريرة، فإنه يسافر ليلاً في سرية تامة بعيداً عن أنظار وسمع أعدائه. وإذا ما تنبه هؤلاء الأعداء إلى سفره، فإنه سوف يكون على مدى بعد مكاني لا تستطيع عيونهم الشريرة أن تصل اليه بالفعالية المؤثرة، ولعل هذا هو ما يفسر التباعد المكاني بين مساكن الأهالي هناك، كذلك يفسر مقاومة الأهالي لمحاولة الحكومة السودانية إسكانهم في معسكرات لأغراض صحية، وهي ملاحظة مرض النوم الذي ينتشر بينهم.

وعندما يصاب الشخص بالعين الشريرة، فإن هناك نظاماً محدداً يجب على الضحية اتباعه وفق خطوات معينة. فعلية أن يلجأ إلى أحد العرافين أو من لديهم القدرة على التنبؤ، ويطلب إليه أن يعين له الشخص الذي تسبب في إيذائه. وهناك تسلسل معين لهؤلاء العرافين، حيث تتفاوت أهميتهم، حتى أن الأحكام التي يطلقها بعضهم لا يعقبها إتخاذ أية إجراءات إلا إذا صدق عليها أحد العرافين الذين يستخدمون السم في تنبؤاتهم، على أساس أن أرقى مراتب

العرافين هم عرافو السم.

وتتفاوت مراتب عرافي السم أنفسهم على حسب ما يشغلونه من مراكز اجتماعية. فكثيراً ما تنتقل الحالة الواحدة من عراف لآخر أعلى منه- كما هو الحال عندنا عندما تحال القضية من المحكمة الابتدائية إلى الاستئناف- حتى يصل الأمر إلى عراف السلطان الذي يصدر الحكم النهائي الذي لانقض فيه ولا إبرام. ويقوم عراف السم بإحضار «دجاجة» ويحضر العراف نوعاً معيناً من السم يحضرونه خصيصاً من الكنغو البلجيكي، ويجلس على الأرض ويضع الدجاجة تحت رجله. ويجلس السائل (الشخص الذي يستشير السم) على بعد بسيط منه. ويبدأ العامل الخاص بإعداد السم في وضع السائل المذاب السم في داخل فم الدجاجة، ثم يهزها حتى تشربه، ويكرر ذلك ثلاث أو اربع مرات، وفي كل مرة يلقي السائل على السم الذي بداخل الدجاجة السؤال التالي: إذا كان ذلك هو الذي وقع فعلا، فإني أطلب إليك أيها السم العراف أن تقتل الدجاجة، أو يوجه السؤال المعاكس، وهو: إذا كان ذلك خطأ (الفرض) فإنني أطلب إليك أيها السم العراف ألا تقتل الدجاجة. وفي آخر مرة يطلب السائل من عامل السم أن يلقي الدجاجة على الأرض من أعلى. فإذا ماتت الدجاجة، كان ذلك دليلاً على صحة فرض السائل (بأن صاحب العين الشريرة الذي أصاب الضحية هو فلان مثلا). ويذكر «بريتشارد» أن الدجاج كان يتفاوت من حيث احتماله للسم، فهناك ما يموت بعد الجرعة الأولى أو الثانية أو الثالثة، وهناك دجاج لم يكن يتأثر بالسم على الإطلاق.

الإتجاه البنائي ومفهوم البناء الاجتماعي:

يعد الإتجاه البنائي نتيجة من نتائج تبني الإتجاه الوظيفي في العلوم الاجتماعية.. ويعكس هذا الإتجاه نزعة تكاملية في دراسة المجتمع في نظر أنصار هذا الإتجاه- عبارة عن بناء متكامل أو نسق يتألف من أجزاء أو مكونات متفاعلة متساندة أو متبادلة الاعتماد فلكل مجتمع نظام اقتصادي وسياسي وأسرى وديني وتربوي وترويحي... الخ.

ولكل مجتمع مجموعة من الجماعات الرئيسية كالعائلة ورجال الدين

والحكام. . . الخ. وهناك مجموعة أو شبكة من العلاقات بين النظم بعضها وبعض وبين الجماعات والتنظيمات الاجتماعية المختلفة التي توجد داخل المجتمع ومهمة الباحث الأنثروبولوجي في الدراسة الكشف عن هذه الإرتباطات المختلفة بين مكونات المجتمع وعن محصلة هذا الإرتباط وهو ما يطلق عليه بناء المجتمع.

ويمكن إرجاع أصول الإتجاه للبنائي الوظيفي في الدراسات الإجتماعية إلى «مونتسكيو» وهو باحث فرنسي وجد في القرن السابع عشر وقد حاول هذا المفكر دراسة القوانين داخل المجتمع، فوجد أنه يستحيل علينا فهم القوانين ما لم نفهم أوجه الإرتباط المختلفة بين النظام القانوني داخل أي مجتمع وبين النظم السياسية والاقتصادية والعادات والدين والتقاليد السائدة داخله- كذلك فقد أوضح أن هناك علاقة بين القانون وبين الظواهر السكانية مثل حجم المجتمع والظواهر الجغرافية كالمناخ. ولعل هذا هو ما جعل أحد علماء الأنثروبولوجيا المشهورين في بريطانيا وهو «براون» يؤكد أن مونتسكيو هو أول من وضع أسس علم الاجتماع المقارن، وأول من صاغ الفكرة الأساسية لما نطلق عليه النسق الاجتماعي.

كذلك فإن دراسات كل من كومت» و«دوركيم» ساهمت في ظهور فكرة الإتجاه البنائي في الدراسات الأنثروبولوجية الحديثة فقد أوضح «كومت» أن علم الاجتماع ينقسم الى قسمين- الأول دراسة المجتمع في حالة ثباته واستقراره (الاستاتيكا الاجتماعية). . . والثاني «دراسة المجتمع في حالة تغيره الاجتماعي، ويمكن لنا أن نفهم المجتمع فهما تشريحيا ببيان النظم أو الظواهر الاجتماعية القائمة داخله، والوقوف على العلاقات المتبادلة بينهما ويتم القسم الأول بما يطلق عليه قانون. . التوافق الاجتماعي بين النظم وهو يؤكد على وجود ارتباط اجتماعي أو تساند بين كافة مكونات المجتمع أما «دوركيم» فقد تحدث عما أطلق عليه «المورفولوجيا الاجتماعية» وهي تقابل ما نطلق عليه اليوم البناء الاجتماعي.

وكذلك فقد ساهمت كتابات «سبنسر» وغيره من أنصار فكرة المماثلة بين

المجتمع والكائن الحي في ظهور فكرة البناء الاجتماعي كذلك ظهرت أهمية مفهوم البناء الاجتماعي نتيجة لظهور الدراسات الحقلية أو الميدانية التي اتجه بعض علماء الاجتماعي والأنثروبولوجيا إلى القيام بها، داخل مجتمعات صغيرة الحجم قليلة السكان نسبياً، كوسيلة لفهم المجتمع الإنسان في عمومه. وقد اتضح لهؤلاء الباحثين أن الحياة الاجتماعية داخل أي مجتمع عبارة عن نسيج متماسك من العلاقات الاجتماعية- فكما أن للجماد بناؤه، وللقصيدة بناؤها وللإنسان بناؤه- كذلك فإن للمجتمع بناؤه المتميز.

أسباب ظهور الإتجاه البنائي في انجلترا:

يمكن لنا أن نرجع سبب ظهور التيار البنائي في الدراسات الأنثروبولوجية البريطانية إلى عدة أمور أهمها ما يلي:[٢٠]

(أ) **طبيعة الأنثروبولوجيا ذاتها كعلم**: فقد كانت الأنثروبولوجيا تهتم في البداية بنماذج الحياة البسيطة في مجتمعات صغيرة بسيطة التكوين قليلة السكان- وحتى بعد أن امتدت الدراسات الأنثروبولوجية لتشمل مجتمعات أكثر تعقيداً كالمصانع الحديثة أو المدن أو القرى فإنها احتفظت بطابعها كدراسة تكاملية للمجتمع.

(ب) **طبيعة المجتمعات التي اهتم علماء بريطانيا بدراستها:**

وهي المجتمعات التقليدية في أفريقيا. فالمجتمعات في هذه المنطقة ذات طابع قبلي منعزل فالقبيلة هناك تؤلف مجتمعاً مغلقاً، أو وحدة اجتماعية وسياسية واقتصادية. وتكاد لا تكون لها صلات مع المجتمعات القبلية المجاورة (حتى تلك التي تنتمي إلى نفس مجموعتها السلالية) إلا في أضيق الحدود. وهذا هو الذي سهل مهمة الباحث في دراسة قبيلة واحدة أو مجتمع واحد، والتعرف على نظمه وعاداته والممارسات اليومية داخله والتعرف على طبيعة التساند التوظيفي والاعتماد المتبادل، أو العلاقات المتبادلة بين هذه النظم.. وهذا هو جوهر مفهوم البناء الاجتماعي.

أسباب ظهور الاتجاه الثقافي في أمريكا:

وإذا كان رواد الأنثروبولوجيا الاجتماعية في بريطانيا في القرن العشرين تبنوا الاتجاه البنائي الوظيفي في دراسة المجتمعات، فإننا نجد أن علماء الآنثروبولوجيا في أمريكا يركزون على دراسة الثقافة وليس البناء الاجتماعي. ويمكن لنا أن نفسر هذا الاختلاف في ضوء طبيعة المجتمعات التي اتجه الرواد الأوائل في أمريكا إلى دراستها- فقد كانت قبائل الهنود الحمر في أمريكا الشمالية- وهي مجاورة لهم- هي ميدان الدراسات الحقلية لهؤلاء العلماء- وهي قبائل مجزأة غير متماسكة متداخلة بعضها في بعض- ولهذا فإنه من الصعب على الباحث أن يدرس مجتمعاً أو قبيلة محددة ليتعرف على بنائها المتميز نتيجة شيوع النظم والعادات الواحدة بين أكثر من مجتمع أو قبيلة - وهذا هو ما جعل العلماء يتجهون إلى دراسة ثقافتها، لسهولة هذه الدراسة - وقد ظل هذا الاتجاه مسيطراً إلى حد كبير على الأجيال التالية من الباحثين.

الفروق الأساسية بين الاتجاهين البنائي والثقافي:

هناك ثلاثة فروق أساسية تميز الاتجاه البنائي عن الاتجاه الثقافي في دراسة المجتمعات يمكننا أن نوجزها فيما يلي:

أولاً: الفرق من حيث الجذور التاريخية - فالاتجاه الثقافي يرجع في الأصل إلى - التيار الأثنولوجي التاريخي الذي حاول دراسة النظم والمجتمعات بإرجاعها الى أصولها التاريخية والمكانية في الماضي. أما التيار البنائي فإنه يرجع إلى المدرسة الفرنسية في علم الاجتماع وإلى أنصار الاتجاه الصوري في ألمانيا.

ثانياً - الفرق من حيث مستوى التفسير والتأويل:

الاتجاه الثقافي يحاول أن يؤول الظواهر الاجتماعية في ضوء علوم أخرى كالتاريخ أو علم النفس فالفهم السليم للظاهرة الاجتماعية في نظر أنصار الاتجاه الثقافي، إنما يتحقق بالرجوع إلى تاريخ الظاهرة (الاستعانة بالتاريخ المحقق أو الظني) أو بتوضيح الظروف النفسية التي أدت إلى نشوء الظاهرة في البداية (الاستعانة بعلم النفس)... وعلى العكس من ذلك فان أنصار الاتجاه البنائي

يرفضون فكرة تأويل الظاهرة، فهم يفسرونها ولا يؤولونها ـ وهم يتبعون المنهج الدوركيمي في التفسير، فالظاهرة الاجتماعية لا يفسرها سوى ظاهرة اجتماعية أخرى . . . هذا يعني أنهم يرفضون اللجوء إلى علم النفس أو إلى التاريخ أو إلى علم غير علم الاجتماع لتفسير الظاهرة الاجتماعية . . . وهذا التفسير يتحقق في نظر أنصار التيار البنائي إذا ما فهمنا وظيفة الظاهرة أو النظام داخل المجتمع، والعلاقات المختلفة التي تربط الظاهرة أو النظام موضع الدراسة ببقية النظم والظواهر الأخرى داخل المجتمع.

ثالثاً: فرق من حيث مستوى التجريد:

فالباحث الثقافي والبنائي يهتمان بجمع المعلومات الاثنوجرافية الواقعية من الميدان. وإذا كان الأول يقف عند حد عرض العادات والتقاليد والمعتقدات والممارسة اليومية، فان الباحث البنائي يجري مجموعة من العمليات العقلية على هذه المادة بهدف فهم طبيعة العلاقات والنظم المكونة للمجتمع، ومعرفة الدور الذي يؤديه كل نظام في استمرار الحياة الاجتماعية. وهذا هو معنى التجريد وهذا يعني أن الباحث البنائي يخطو خطوة إضافية فوق الخطوة الأولى التي يقف عندها الباحث الثقافي، وهي جمع المادة الأثنوجرافية ـ فالباحث البنائي يحاول التعرف على الجماعات الأساسية التي تؤلف المجتمع وعلى السلوك الاجتماعي المقنن الذي يتشكل في هيئة نظم اجتماعية، وعلى العلاقات الأساسية بين هذه الجماعات والنظم وعلى وظيفة كل نظام وعلاقاته. . . إلخ.

مثال توضيحي:

يسود بعض العشائر نظام طوطمى «حيث تتخذ العشيرة إلهاً معيناً (حيوان أو نبات أو جماد. .) يطلق عليه الطوطم» ويعتقد أبناء العشيرة أنهم انحدروا من صلب هذا الطوطم الإله، وأن دمه أو خصائصه تسري في أجسادهم وهم لهذا يعتبرون أنفسهم أقارب، وهي قرابة غير حقيقية أو قرابة متوهمة ـ ولهذا فهم يحرمون الزواج من داخل العشيرة (أندوجامي) ويستوجبون على أي شاب يرغب في الزواج أن يبحث عن عروسه خارج عشيرته. وهو ما

يطلق عليه الزواج الخارجي أو الإكسوجامي Exogamy .

وقد حاول الباحثون تفسير ظاهرة الزواج (الأكسوجامي) فأنصار الاتجاه الثقافي حاولوا تفسيره في ضوء الاستعانة بعلمي النفس والتاريخ - ومن أمثلة التفسير السيكولوجي القول بأن شبان القبيلة يكون لديهم نفور طبيعي من بناتها أو يخشون ارتكاب الزنا بالمحارم أو من ضعف النسل - ومن أمثلة التفسير التاريخي ما ذهب إليه «ماكلينان» (باحث أنثروبولوجي في القرن ١٩) من أن الشعوب البدائية كانت في حالة حرب مستمرة مع جيرانها وكانت النساء تمثل عقبة كبيرة أمام المحاربين، تحد من قدرتهم على الغزو والحرب وممارسة الصراع بسبب الخوف من وقوعهن في الأسر، فوجود عداوة الدم بين العشائر والخوف من أسر النساء أدى إلى ظهور عادة وأد البنات مما قلل من عددهن وبالتالي اضطر الشباب . . . البحث عن زيجات من خارج العشيرة، وقد لجأ «ماكلينان» في هذا التفسير إلى التاريخ الظني الذي لا يوجد من الأدلة ما يؤيده.

أما أنصار الاتجاه البنائي فيرفضون هذا النوع من التأويل، ويركزون على تفسير النظام في ضوء ما يؤديه هذا النظام من وظيفة وبيان علاقته مع النظم الأخرى كالنظام السياسي والاقتصادي والعقائدي داخل نفس المجتمع وعلى هذا فإن ذلك النظام الزواجي يرتبط بالنظام الديني والعقائدي والإرتباط واضح، كذلك فإنه يلعب دوراً في تحقيق الاستقرار السياسي والحد من الصراع المستمر بين العشائر من خلال ربط هذه المجتمعات بروابط المصاهرة. . الخ.

لكن إذا كان أنصار التيار البنائي يركزون على دراسة البناء كأساس وليس مجرد دراسة الثقافة، فقد اختلف الباحثون حول تحديد مفهوم البناء ومناهج دراسته، وهذا ما سوف نناقشه من الفقرات التالية.

تطور مفهوم البناء الاجتماعي

إذا نظرنا إلى أي مجتمع فإننا سوف نجد درجة معينة من الاطراد والاتساق والتنسيق والترتيب وتوزيع الأدوار الاجتماعية بحيث نجد كل فرد يعرف ما هو مطلوب منه وما يتوقعه من الآخرين، وإلا استحال قيام المجتمع أصلا واستحال

على أعضائه العيش معا. فالناس لا يستطيعون في الواقع العيش معا والانصراف الى شئونهم إلا لأنهم يعرفون نوع السلوك الذي يرتقبه الآخرون منهم، كذلك نوع التصرفات التي يتوقعونها هم أنفسهم من الآخرين في مختلف مواقف الحياة الاجتماعية.

يضاف إلى هذا أن الناس ينظمون نشاطهم وسلوكهم وقيامهم بأدوارهم طبقا لقواعد مرسومة وحسب قيم معينة متعارف عليها. فهم يستطيعون التنبؤ أو توقع الأحداث بشكل يمكنهم من العيش في النظام واتساق مع سلوك وتوقعات الآخرين. ولكل مجتمع صورة أو نمط معين يسمح لنا أن نتكلم عنه على أنه نسق أو بناء يعيش فيه أفراده وينزلون على مستلزماته. واستخدام كلمة بناءStructure بهذا المعنى يتضمن وجود نوع من التماسك والتوافق بين أجزائه بحيث يحدث تكامل بشكل ما بين وظائف هذه الأجزاء- على الأقل- إلى الحد الذي يمكن معه تجنب التناقض الصارخ أو الصراع المكشوف. هذا إلى جانب أن للبناء كتنظيم بين مختلف العلاقات والادوار والقيم والمراكز الاجتماعية. . يتمتع بدرجة معينة من الاستمرار في الزمن بما يفوق الحياة الإنسانية القصيرة نسبيا. وقد لا يدرك أعضاء المجتمع أن لمجتمعهم تنظيم أو بناء متميز وعلى علماء الاجتماع والإنسان تحليل هذا البناء ودراسته وابرازه.

وينطوي البناء الاجتماعي الكلي لأي مجتمع على عدد من الأبنية الانساق الفرعية، فبناء المجتمع المصري مثلا يحتوي على عدة نظم أو بناءات فرعية مثل النظام السياسي والعائلي والديني. . . و. . ولكل نظام من هذه النظم وظيفة أو دور معين يسهم في الحفاظ على البناء الاجتماعي الكلي للمجتمع. وعلى هذا فإن وظيفة النظام هو الدور الذي يؤديه ذلك النظام في صيانة البناء والحفاظ عليه. ومن الواضح أن الحياة الاجتماعية يسودها نوع من الترتيب والتماسك والاستمرار لا يتيسر لأي شخص بدونها أن ينصرف إلى شئونه الخاصة أو أن يشبع أبسط حاجاته الأولية. وينشأ هذا الترتيب عن تنسيق أنواع النشاط الاجتماعي وصياغتها في شكل نظم اجتماعية يمارس الأشخاص الداخلون في نطاقها أدوراً معينة مرسومة، كما يؤدي كل نوع من النشاط وظيفة معينة بالذات

في الحياة الاجتماعية العامة.

ويمكننا أن نضرب مثالا على ذلك بالمحكمة التي تتألف من مجموعة من الأشخاص يحتل كل منهم مركزاً محدداً ويقوم بأداء دور اجتماعي محدد. ففي قاعة المحكمة يقوم كل من القاضي والمحلفون والمحامون والكتبة ورجال البوليس والمتهم أدواراً معينة محددة، كما أن وظيفة العمل الذي تقوم به المحكمة ككل هي التحقق من ثبوت التهمة على الجاني وتوقيع العقوبة عليه. وقد يتغير الأفراد الذين يشغلون تلك المراكز ويؤدون هذه الأدوار، ولكن صورة النظام ووظائفه تظل ثابتة لا تتغير. ومن الواضح أن القاضي والمحامين والكتبة ورجال البوليس لهم أدوار مهنية ما كان يمكن القيام بها لولا وجود تنظيم اقتصادي يوفر عليهم عبء زراعة الأرض بأنفسهم للحصول على القوت، كما يوفر عليهم مجهود طهي الطعام ويمكنهم من شراء ذلك الطعام بما يحصلون عليه من أجر نظير قيامهم بتلك الأعمال، كذلك لولا وجود تنظيم سياسي يدعم القانون والنظام ويسندهما بحيث يشعرون هم بالطمأنينة والأمن من أثناء تأدية واجباتهم... وهكذا.

ويمكن القول أن تصور المجتمع الإنساني كبناء يرجع إلى التقليد القديم في الفكر السوسيولوجي الذي يشبه المجتمع بالكائن العضوي Organism. ويرجع هذا الاتجاه إلى عالم الاجتماع البريطاني «هربرت سبنسر» الذي اعتبر المجتمع كائناً عضوياً يشبه من كل نواحيه وخصائصه ومقوماته ووظائفه الجسم الحي، كما أنه يتطور كما تتطور الكائنات العضوية. فكما آن للجسم العضوي (حيوان أو إنسانا) بناء عام أو هيكل يضم مجموعة من الأعضاء Organs الداخلية كالقلب والمعدة والأمعاء..، ولكل عضو من هذه الأعضاء وظيفة معينة تتفاعل مع وظائف الأعضاء الأخرى من أجل إبقاء الجسم أو البناء العضوي حياً، كذلك للمجتمع بناء أو هيكل عام يضم مجموعة من النظم (كالنظام السياسي والنظام الأسري والنظام الاقتصادي.. الخ) ويقوم كل نظام بأداء وظيفة محددة، في إطار إشباع حاجات أعضاء المجتمع، وتتفاعل هذه النظم مع بعضها بحيث تبقى المجتمع قائماً متكاملا، وإذا حدث خلل جوهري في وظائف أي عضو من

أعضاء الجسم، فإنه يمرض ويصل في أقصى حالات الخلل إلى الوفاة، كذلك فإن اختلال أي نظام من نظم المجتمع يؤدي إلى ظهور الأمراض الاجتماعية متمثلة في الجريمة والتفكك الأسرى وانحراف الأحداث والتسيب.. الخ.

وكما أن الجسم الإنساني يموت فإن المجتمع يمكن أن يتفكك وينحل. وكما أن نمو الكائن العضوي وتطوره يتمثل في تباين أعضائه وتكاملها، كذلك الأمر بالنسبة للكائن العضوي الاجتماعي. فتطور الكائنات العضوية(*) أدى إلى انتقالها من الكائن ذي الخلية الواحدة (الأميبا) إلى الكائن ذي الملايين من الخلايا والمتألف من العديد من الأعضاء الداخلية التي يؤدي كل منها وظيفة متخصصة كالمعدة والقلب.. كذلك الأمر بالنسبة للمجتمع حيث ينتقل من البسيط إلى المركب. ففي المجتمعات البسيطة تقوم الأسرة بكافة المهام المعيشية كالتربية والاقتصاد والسياسة وفض المنازعات بل وتقوم في بعض المجتمعات الدينية، ومع تطور المجتمعات أخذت هذه الوظائف تنفصل لتختص نظم معينة في أدائها. وهكذا تحدث عمليتان هما:

(ا) التباين أو الاختلاف

(ب) التكامل الوظيفي.

ولكن على الرغم من المماثلة الواضحة التي يراها سبنسر بين المجتمع والجسم الحي، إلا أنه يلاحظ أن كلا منهما يستمد كيانه وتماسكه ووحدته من عوامل خاصة به ومتميزة. فالعوامل التي تؤدي إلى وحدة الجسم الحي عوامل مادية ملموسة، وعلى العكس من ذلك فإن المجتمع يستمد وحدته وتماسكه من عوامل غير مادية- أو بحسب تعبير «سبنسر»- عوامل خارجية عن التركيب العضوي مثل العادات والقيم والعرف واللغة والعقائد... الخ. وهذه العوامل الاجتماعية والثقافية غير المادية ما يسميه «ما فوق العضوي».

كذلك فقد ترك العالم الفرنسي «إميل دوركيم» تأثيراً كبيراً على تطور

---

* يلاحظ ان نظرية التطور العضوي مرفوضة إسلامياً فقد خلق الله سبحانه آدم على صورته ونفخ فيه من روحه وهذا هو سبب تكريمه واستحقاقه للخلافة عن الله.

مفهوم البناء الاجتماعي والاتجاه الوظيفي في علم الاجتماع. وتقوم نظرية إميل دوركيم على أساس رفض تفسير الحقائق الاجتماعية في حدود علم النفس الفردي، لأن هذه الحقائق- طبقاً لرأيه توجد خارج عقول الأفراد ومستقلة عنها. فاللغة مثلا توجد قبل أن يولد الفرد في المجتمع الذي يتكلم بها، كما أنها تظل موجودة بعد أن يموت ذلك الفرد، بينما يتعين عليه هو ان يتعلمها كما تعلمتها من قبل كل الأجيال السابقة وكما ستتعلمها كل الأجيال القادمة. فالحقيقة الاجتماعية والدين والأسرة والقيم والتقاليد ونظام الحكم والطبقات الاجتماعية... الخ). شيء قائم بذاته ولا يمكن فهمه إلا في علاقته بالحقائق الاجتماعية الأخرى، أي كجزء من بناء أو نسق اجتماعي، وفي ضوء ما تؤديه من وظائف للحفاظ على ذلك البناء أو النسق.

وتتسم الحقائق الاجتماعية بعموميتها وقدرتها على الانتقال والقهر، فكل أعضاء المجتمع لهم-على العموم- نفس العادات والعرف واللغة والأخلاق، كما أنهم جميعاً يخضعون ويقبلون نفس النظم القانونية والاقتصادية والسياسية... وكل هذه الأشياء تؤلف ما يطلق عليه البناء الاجتماعي الذي يتميز بدرجة من الثبات والاستقرار، بمعنى أنه يستمر في الوجود فترات طويلة من الزمن يحتفظ خلالها بأهم مقوماته التي تنتقل من جيل الى جيل. أما الفرد فإنه يمر فقط خلال ذلك البناء، فالبناء لم يولد معه ولن يموت بموته، لأنه لا يؤلف نسقاً فيزيقياً وإنما هو في جوهره نسق اجتماعي له شعور جمعي وينبثق عن العقل الجمعي وهو بذلك يختلف تماماً عن الشعور والعقل الفرديين.

وتتميز الحقائق الاجتماعية التي تؤلف في مجموعها البناء الاجتماعي بأنها ظاهرات ملزمة، ذلك لأنه على الأفراد- أعضاء المجتمع- الالتزام بها وإلا خضعوا للجزاءات الاجتماعية- سواء القانونية أو العرفية. ومن الغريب أن الفرد لا يشعر بأي إلزام أو قهر اجتماعي مع أنه قائم بالفعل، وبالتالي لا يشعر برغبة في معارضة الحقائق أو الظواهر الاجتماعية المجتمعة، ويرجع ذلك إلى عملية التطبيع الاجتماعي أو التنشئة الاجتماعية والتربية والتشكيل الاجتماعي والثقافي الذي يقوم به المجتمع من خلال مختلف أجهزته

وأهمها الأسرة فالطفل الذي يولد في مصر لأبوين مصريين سيتعلم قطعاً اللغة العربية والتقاليد المصرية ونفس الشيء بالنسبة للطفل الانجليزي أو الفرنسي . . وإذا كان التأقلم للمناخ والجو هو الذي يجعلنا لا نحس بالضغط الجوي على أجسامنا مع أنه واقع متحقق بالفعل، كذلك فإن تأقلمنا لواقعنا الاجتماعي من خلال عمليات التربية هو ما يجعلنا لا نحس بالضغط الاجتماعي مع أنه حقيقة متحققة بالفعل.

وقد تنبه علماء الاجتماع منذ زمن بعيد إلى أنه إذا كان للجملة اللغوية بناء متميز وللمنزل أو المبنى بناء متيز، وللجسم الحي بناء متميز فإنه يمكن تصور المجتمع على أنه له بناء اجتماعي متميز. وإذا كان مفهوم البناء يتضمن وجود مجموعة من الأجزاء المتفاعلة والمتداخلة التي تسهم كل منها بأداء نشاط معين للحفاظ على الشكل البنائي العام، فبناء المسكن يتألف من الطوب والأسمنت والحديد . . الخ. وبناء الجملة اللغوية يتألف من الكلمات والحروف ، فإن بناء المجتمع يتألف من النظم الاجتماعية كالنظام الديني والنظام العائلي والنظام السياسي . . ومن الجماعات الاجتماعية ذات صفة الاستمرار كالأسرة والمصانع والهيئة السياسية الخ.

تاريخ الاهتمام بمفهوم البناء في العلوم الاجتماعية:

ومع أن إبراز مفهوم البناء الاجتماعي ومحاولة تحديده بشكل واضح في العلوم الاجتماعية يرجع إلى الأنثروبولوجي البريطاني «راد كلف براون»، إلا أن الفكرة أقدم من ذلك بكثير، ولكنها كانت تظهر تحت ألفاظ ومصطلحات مختلفة. فقد ظهرت الفكرة في كتابات «ماركس» حيث تحدث عن البناء الأسفل والبناء الأعلى. وهو يقصد بالبناء الأسفل للمجتمع النظام الاقتصادي الذي يعده (بما يحتوي من نظم فرعية كالملكية وأسلوب توزيع الثروة وطبيعة التكنولوجيا السائدة وطبيعة قوة العمل . .) الجوهر الأساسي في المجتمع الذي يشكل كل محتويات البناء الأعلى الذي يتألف من النظام السياسي والنظام القانوني والنظام الديني والنظام الأسري . . . الخ.

كذلك ظهرت الفكرة لدى دور كيم الذي تحدث عن «التركيبات المورفولوجية» ويقصد بها الاطار الكلي الـذي يضم الحقائق أو النـظم الاجتماعية. ويمكن ارجاع تصور المجتمع كنسق[1]. إلى العالم الفرنسي «مونتسكيو» الذي ظهر وأخرج دراساته خلال منتصف القرن الثامن عشر. فقد ألف هذا المفكر كتابا بعنوان «روح القوانين» أوضح خلاله أن كل مظاهر الحياة الاجتماعية تؤلف وحدة متماسكة منسجمة رغم مـا بينها من تفـاوت واختلاف»، وأن ثمة علاقات تساند واعتماد متبادل بين هذه المظاهر المختلفة. فقد أوضح «مونتسكيو» في كتابه المذكور أنه لا يمكن فهم القانون الدولي أو الدستوري أو الجنائي أو المدني في أي مجتمع من المجتمعات إلا في ضوء علاقة كل منها بالآخر من ناحية وعلاقاتها كلها بالنظام السياسي والحياة الاقتصادية والدين والمناخ وحجم السكان والعادات وقواعد العرف وأمزجة الناس من ناحية أخرى. وهذا في جوهره هو مضمون البناء الاجتماعي كما يستخدمالآن وقد سبق أن أشرت إلى اسهام كل من «هربرت سبنسر» و «دوركيم» في إبراز مفهوم البناء الاجتماعي[1].

البناء الإجتماعي والتنظيم الإجتماعي:

يعد هذان المصطلحان من أهم المصطلحات الشائعة في علم الاجتماع وعلم الانسان (الأنثروبولوجيا). وعلى الرغم من عدم وجود اتفاق عام حول مفهوم كل منهما إلا أنه يمكن عرض تصور بعض علماء الاجتماع لامكان الخروج بفكرة واضحة حول مفهوم كل منهما. ويذهب «بارنز» Barnes إلى التنظيم الاجتماعي Social Organization يقصد به الجهود التي يبذلها الإنسان لتحقيق أهداف معينة تشبع له في العادة حاجاته الإنسانية الحيوية، إلى جانب الجماعات والبناءات الاجتماعية التي تنجم عن هذه الجهود[22]. وهذا يعني أن التنظيم الاجتماعي عند «بارنز» له جانبان أساسيان الأول جانب وظيفي والثاني

---

(١) يقصد بالنسق الكل الذي يضم مجموعة من الأجزاء المتفاعلة والتي يؤدي كل منها وظيفة محددة تسهم في أداء الكل لوظيفته الكلية. وعلى هذا يمكننا التحدث عن الشخصية كنسق وعن الجسم الانساني كنسق وعن الساعة كنسق وعن المجتمع .. وبهذا تقترب فكرة النسق كثيراً من فكرة البناء.

جانب بنائي : ويقصد بالجانب الأول الجهود الجماعية الإنسانية لتحقيق أهداف مطلوبة كتربية الأطفال وتوزيع السلع والخدمات وتحقيق الانضباط والنظام في المجتمع، وهذه هي وظائف النظم التربوية والاقتصادية والقانونية . . . الخ.

أما الجانب الثاني فيقصد به ما ينجم عن هذه الأنشطة من جماعات متخصصة في أداء وظائف معينة تستهدف إشباع الحاجات الإنسانية كالجماعات الأسرية التي تستهدف تربية الأبناء والجماعات الاقتصادية التي تؤدي وظائف الإنتاج وتنظيم الاستهلاك والوزيع . . . إلخ.

ويذهب الباحث البريطاني «رادكلف براون» إلى أن التنظيم الاجتماعي عبارة عن تنظيم النشاط الإنساني نحو أهداف معينة ، أما «مارشال جونز» Joes فيعرف التنظيم بأنه النسق الذي ترتبط بواسطته أجزاء المجتمع بعضها ببعض من ناحية والمجتمع ككل من ناحية أخرى بطريقة ذات معنى أو مغزى.

ويتضح من هذا الاستعراض السريع لمفهوم التنظيم الاجتماعي لدى بعض الباحثين أن بعضهم يقصر التنظيم على النشاط وتنظيمه «وبعضهم يقصره على علاقات مكونات المجتمع (النظم) بعضها ببعض وبالمجتمع ككل، وبعضهم يضمن المفهوم الجماعات الاجتماعية التي تنشأ- تلقائياً كالأسرة أو بطريقة مقصورة كالجماعات الاقتصادية- بهدف اشباع الحاجات الانسانية كالتربية والغذاء والأمن والنظام. . إلخ.

ويمكن القول بأن التنظيم الاجتماعي كمفهوم يتسع ليشمل كل هذه الجوانب، ذلك لأنه يعني في نهاية الأمر تنظيم الحياة الاجتماعية في شكل منظم يأخذ طابع مجتمع أو تنظيم الحياة الاجتماعية داخل أحد مكونات المجتمع لتتخذ شكل مصنع أو مدرسة أو وزارة. . لخ. وهذا يعني أن التنظيم يتضمن تقسيم العمل بين الناس وتحديد المهام أو الاختصاصات وتحديد سلم المراكز والأدوار الاجتماعية وبيان التسلسل الطبقي وتسلسل السلطات والاختصاصات وبيان القواعد المحددة للعمل ومعايير الاستواء والانحراف ونظم الثواب والعقاب. . الخ. وهكذا نجد أن مفهوم التنظيم يتضمن وجود

عمليتين هامتين هما:

(أ) **عملية التباين الاجتماعي** Social Differentiation أو تقسيم العمل بين الناس وتوزيع الأدوار ووضع كل شخص أو جماعة في مركز اجتماعي يختلف عن مركز الآخرين حسب ما يؤديه من دور وحسب صلاحياته واختصاصاته ومييزاته.. الخ.

(ب) **عملية التكامل الاجتماعي** Social Integration وهو ما يطلق عليه أحياناً التساند الوظيفي بين الأجزاء أو الوحدات أو مكونات التنظيم Function-al Interdependence حيث تتكامل وظائف الأعضاء أو المكونات من أجل الحفاظ على الوظيفة الكلية للتنظيم.

ويمكن القول أن هذا التصور لعمليات التنظيم يصدر عن التصور العضوي للمجتمع الإنساني أو عن تشبيه المجتمع بالكائن العضوي وهو تقليد قديم في الفكر الاجتماعي يرجع إلى العالم العربي «الفرابي» و «ابن خلدون» فالبناء العضوي كالإنسان أو الحيوان يتألف من وحدات هي الأعضاء الداخلية التي يختلف كل منها عن الآخر من حيث الشكل والوظيفة كالقلب والأمعاء والمخ..، ولكن هذا الاختلاف والتباين لا يعني التفكك وإنما تتفاعل هذه الأعضاء ووظائفها تفاعلا وظيفيا من أجل الحفاظ على حياة الكل الذي هو البناء العضوي. وهكذا تتباين وتتكامل الأعضاء. ونحن إذا ما حاولنا تطبيق هذا التصور على مكونات الحياة الإجتماعية تجدها تنطبق فإذا نظرنا إلى كليتنا هذه نجدها تتألف من مجموعة كبيرة من الجماعات المتباينة من حيث الدور والمركز والوظيفة والسلطة فهناك جماعة الطالبات وجماعة الحسابات وجماعة شئون الطالبات وجماعة المكتبات.. إلخ (ويطلق على كل جماعة من هذه الجماعات قسم أو إدارة.. إلخ) هذا إلى جانب جماعة الأساتذة الذين يصنفون في شكل أقسام علمية هذا الى جانب العميد والوكيل.. إلخ. ولكل قسم رئيس ووكيل ولكل إدارة رئيس ووكيل، ويختلف العاملون في الكلية من حيث مؤهلاتهم وأدوارهم والمهام الموكولة اليهم والسلطات الموكولة اليهم.. إلخ.

ولكن لكل عامل وكل إدارة وكل قسم له وظيفة جوهرية لا يمكن للأقسام أو الإدارات الأخرى الاستمرار في أداء أعمالها لو اختلفت أو فقدت هذه الوظيفة. يضاف إلى هذا ان كل هذه الإدارات والأقسام تسهم في أداء الوظيفة النهائية للكلية كتنظيم وهي أداء مهمة التعليم والتربية وتخريج الطالبات بدرجة علمية معينة. وتجدر هنا الاشارة إلى أنه إذا اختلت وظائف أحد أقسام الكلية يحدث ما يطلق عليه أمراض التنظيم أو الانحراف تماما كما يحدث المرض إذا حدث اختلال في وظائف أحد أجهزة الجسم.

ويعرف «روبرت فارس» R. Faris معنى التنظيم الاجتماعي في قاموس العلوم الإجتماعي بأنه يشير الى مجموعة العلاقات المتفاعلة وظيفياً بين مجموعة من المكونات (أشخاص أو جماعات)، بحيث يؤدي هذا التفاعل إلى ظهور خصائص متميزة يتسم بها الكل الذي يتألف من أجزاء لا يتميز بها أي من هذه الأجزاء، ويجعل من هذا الكل حقيقة قائمة بذاتها Sui generis '

التنظيم الإجتماعي والنظم والمنظمات:

وتقوم الحياة الاجتماعية في أساسها على أساس التفاعل الذي هو السبب الأول في قيام وظهور الظواهر الإجتماعية بما تحتويه من أفعال ونظم ومعايير وقيم.. الخ.

والتفاعل الإجتماعي المنظم بين الناس والجماعات يخضع لقواعد ويسير نحو أهداف تحقق مطالب الجماعة، فهناك تفاعل في المجال الأسرى وتفاعل سياسي وتفاعل إقتصادي.. إلخ، وهو لذلك يتعدد ويتنوع مطالب الجماعة ولمواجهة متطلبات التطور الإجتماعي والحضاري، ويهتم علم الاجتماع بالتفاعل ذي الصفة التكرارية لأن التكرار يجعله قاعدة السلوك الإجتماعي وينقسم التفاعل لأغراض تصنيفية إلى أنماط متعددة، يتضمن كل نمط مجموعة من العلاقات (التي تنجم عن التفاعل) التي تتجه إلى مقابلة مطلب أساسي- أو فرع منه- من مطالب الجماعة. ويتكون المجتمع من مجموع هذه العلاقات أي

أن البناء الإجتماعي يتألف من الأنماط المتعددة التي تحقق مطالب الجماعة. ككل. ويفضل علماء الاجتماع تصنيف هذه العلاقات إلى أقسام، وينيطون بكل قسم وظيفة معينة تفهم على أساس الأغراض التي تنهض بها، وعلى أساس أوجه الإرتباط والتداخل بينها وبين وظائف الأقسام الأخرى.

ويذهب «ماكيفر» و «بيج» Macever and page في الفصل الذي عقداه عن المفهومات الأولية في علم الإجتماع إلى أن كل شيء مقرر اجتماعياً يعد نظاما. وهما يشيران إلى تعريف «بارنز» للنظم وهو انها البناء الإجتماعي والأداة التي ينظم عن طريقها المجتمع الإنساني ويوجد ويقوم بتنفيذ نواحي النشاط المتشعبة اللازمة لإشباع الحاجات الإنسانية. وطبقاً لهذا التعريف تعتبر الأسرة والدولة والزواج والحكومة نظما. ولكن «ماكيفر وبيج» فرقا في هذا المقام بين المنظمات Association والنظم Inistitutions، ذلك أن الأولى هي الجماعات المنظمة لتحقيق مصلحة أو عدة مصالح مشتركة، والثانية هي الصورة المقررة والمتميزة لنشاط هذه الجماعات، وعلى هذا فنحن ننتمي إلى منظمات ولا ننتمي إلى نظم وإنما نخضع للنظم. فالأسرة والمصنع والكلية منظمات ـ في نظر ماكيفر ـ تضمن تحقيق الأهداف المناطة بها وتضمن وصول العمل المشترك لأهدافه وتنظم علاقة الفرد بالآخر. ويتألف البناء الإجتماعي بناء على هذا من المنظمات (الأجهزة) والنظم (القواعد المقررة والمنظمة لآراء الأنشطة والتي تحكم العلاقات داخل المنظمات).

ويستهدف «ماكيفر» من هذا التمييز توضيح الفرق بين المنظمة كجماعة تتألف من أعضاء لهم أدوار وعلاقات محددة، وبين النظام الذي هو في صميمة عبارة عن مجموعة القواعد المعترف بها لتنظيم هذه الأدوار والعلاقات التي يجب أن تكون موصلة لأهداف المنظمة

ويمكن القول بأن الوحدة الأساسية للبناء الإجتماعي عند أداء وظائفه هي الفعل الإجتماعي (وهو السلوك المقنن والمتوقع الذي يقوم به الفاعل في

موقف معين ترسمه الثقافة (مثل قيام الطبيب بالكشف على المرضى وقيام العامل بالإنتاج في المصنع . . الخ) ولهذا نتحدث عن الفعل الإجتماعي والتفاعل الإجتماعي والإنتظام في المجتمع كما يبدو من تجمعات الأشخاص وترتيب سلوكهم أو تنظيمهم وعندما يترابط مجموعة من الأشخاص في جماعة فإنهم يكونون بناءً، وما تفعله الجماعة هو الوظيفة . والواقع أن كل ما تحدثنا عنه من منظمات أو نظم هي في الواقع أنماط مختلفة للتنظيم الإجتماعي . ولهذا نعتبر الأسرة والنقابة والقرة البشرية في مصنع . . . تنظيمات اجتماعية تتمايز في الحجم من حيث الإتساع والضيق وتختلف من حيث تعدد الوظائف أو التخصص في وظيفته بعينها .

وعلى هذا فإن التنظيم الإجتماعي يخضع للحجم ولنوعية الثقافة القائمة ، فكلما زاد عدد السكان اتسع نطاق التنظيم وتعدد، وكلما زاد تراكم الثقافة الثقافة كلما زاد عدد التنظيمات المتخصصة على حساب التنظيمات متعددة الوظائف وكلما تعقد بناءها الداخلي . وأكبر الأمثلة على هذا قيام الأسرة بالوظائف السياسية والاقتصادية والتربوية . . في المجتمعات البدائية، وظهور تنظيمات متخصصة انتزعت منها هذه الوظائف في المجتمعات الحديثة .

مكونات التنظيم الإجتماعي:

هناك مجموعة أساسية من المكونات التنظيمية لا بد من وجودها داخل أي تنظيم مهما اختلف حجمه وهي ما يطلق عليه الضرورات أو الملزمات الاجتماعية Social Imperatives وهذه الضرورات لها صيغة العمومية بالنسبة لجميع الأنساق الإجتماعية بعض النظر عما إذا كانت بدائية أو قروية أو متحضرة، وهي الجماعات والقيم والمركز والدور والسلطة والأيديولوجية، وسوف نوجز مفهوم كل منها فيما يلي :

(أ) **يقصد بالجماعات** Groups تكوين الأجسام الإجتماعية التي يسود كل منها شعور بالمشابهة والإنتماء المشترك بين أعضائها بالإضافة إلى تمييز مشعور به

بين الأعضاء وبين أفراد آخرين غير منتمين. هذا إلى جانب وجود خصائص معينة للبناء الداخلي للجماعة سبق أشرت إليه في فصل سابق.

(ب) **ويقصد بالقيم**: Values الصفات المعترف بها التي يجب أن يحصل عليها الأشخاص في المجتمع حتى ينالوا احترام الأعضاء إلى جانب التعبيرات أو التصورات الرمزية التي تحول هذه الصفات المرغوبة إلى تعبير مرئي ملموس (مثل احتشام الزي والسلوك الديني... الخ).

(جـ) **أما المركز** Statues فإنه يشير إلى وضع الأشخاص أو الجماعات داخل الصيغة الكلية للمجتمع أو الوضع الطبقي للأشخاص بالنسبة لأشخاص آخرين أو الجماعات بالنسبة لجماعات أخرى.

(د) **ويشير الدور** Role الى الجوانب السلوكية أو العمل الإجتماعي الذي يرتبط بمركز اجتماعي محدد في المجتمع والتي يتواضع المجتمع على قبولها وتوقعها ممن يشغلون هذه المراكز.. وعلى ذلك فالدور ليس مجرد فعل وإنما هو توقع للفعل كذلك.

(هـ) **ويقصد بالسلطة** Authority الحق المقرر اجتماعياً والعلاقات المعترف بها والتي تحول لشاغلي مراكز معينة أو الجماعات معينة الحق في إصدار قرارات ملزمة تمس جوانب حياتية لأشخاص أو جماعات أخرى.

(و) **وأخيراً فإن الأيديولوجية** Ideology تعني نسق المعتقدات الذي يهيء الأساس لفهم وقبول وإستيعاب النظام الاجتماعي القائم، أو هي التعقل الذهني والروحي للوضع الاجتماعي القائم.

نظريات البناء الإجتماعي:

سوف نستعرض هنا أهم النظريات المطروحة بصدر البناء الإجتماعي، وسوف نجد أن هذا المفهوم- شأنه في ذلك شأن أغلب المفاهيم السوسيولوجية- ما زالت موضع إختلاف كبير بين الباحثين.

نظرية البناء الاجتماعي عند «رادكلف بروان»:

«براون» باحث أنثروبولوجي بريطاني من رواد المدرسة البنائية الوظيفية - قام بدراسة حقلية لسكان جزر «الأندمان» في الفترة من ١٩٠٦ - ١٩٠٨ - وقد ألقى براون محاضرة ١٩٤٠ بعنوان «في البناء الاجتماعي» حدد فيها مفهومه من البناء الاجتماعي - ويعد هذا الباحث من أنصار النظر إلى المجتمع على أنه نظام طبيعي بمعنى أنه يمكن دراسته من خلال المنهج العلمي - وعلم الأنثروبولوجيا عنده طبيعي، وهو يعرف العلم الطبيعي بأنه البحث المنهجي في الكون كما تظهره الحواس - ويتفرع العلم إلى عدد من العلوم الهامة المنفصلة التي يعالج كل منها فئة معينة أو نوعاً معيناً من الأبنية بقصد اكتشاف الخصائص المميزة لكل الأبنية المندرجة تحت هذا النوع[٢٣] فالطبيعة الذرية تعالج بناء الذرات والكمياء تدرس بناء الجزئيات والتشريع وعلم وظائف الأعضاء يدرسان أبنية الكائنات العضوية وانبثاقاً من إيمانه بتلك الفكرة فانه يمكن أن يوجد فرع آخر من العلم الطبيعي يهتم باكتشاف الخصائص العامة للأبنية الاجتماعية التي تتألف من الكائنات الإنسانية - وبناء على هذا فالإنثروبولوجيا الاجتماعية عنده تعد فرعاً من فروع العلوم الطبيعية، وتركز على دراسة الأبنية الاجتماعية التي تتألف من كائنات إنسانية. .

ويشير «بروان» إلى أن كلمة بناء تشير إلى وجود نوع من التنسيق أو الترتيب بين الأجزاء التي تكون ذلك الكل الذي نطلق عليه البناء. وبقول آخر فإن البناء عند براون هو ذلك الكل الذي يتألف من أجزاء مرتبة متناسقة - وعلى هذا فإن للقطعة الموسيقية بناؤها حيث تتألف من مجموعة أنغام متناسقة، وللجملة اللغوية بناء معين يتألف من الألفاظ والحروف المتناسقة، وللقصيدة بناء متميز بتألف من الأبيات والمعاني المرتبة المتناسقة وهناك علاقات معينة بين مكونات أي بناء.

ويتألف البناء الاجتماعي في نظره من عدة عناصر وهي:

١ - إذا نظرنا إلى المجتمع كبناء فإننا نجد أن الوحدات أو الأجزاء التي تؤلفه هي الأشخاص أو أعضاء المجتمع الذين يحتل كل منهم مركزاً محدداً

ويؤدي دوراً معيناً داخل الحياة الاجتماعية. ويؤكد «براون» أن الأنثروبولوجيا الاجتماعيةتهتم بالأشخاص لا بالأفرادفالفرد ككائن بيولوجي هو موضوع علوم النفس والإحياء والتشريح... الخ. ولكن الشخص الذي يتحدث لغة معينة وعضو في أسرة معينة ويحتل مركزاً محدداً... وهو موضوع الدراسة الأنثروبولوجيا الاجتماعية. والإنسان كشخص عبارة عن مجموعة من العلاقات الاجتماعية. فهو مواطن مصري يتحدث لغة عربية وهو أب وزوج أو يمارس مهنة معينة، وهو عضو في تنظيم معين كالنادي أو نقابة أو... الخ.

ويمكن أن نلاحظ أن كلا من هذه الأوصاف تشير إلى علاقة اجتماعية معينة. ويؤكد براون أننا لا نستطيع دراسة البناء إلا بالإشارة إلى الأشخاص وهم وحدات البناء. كذلك لا يمكن دراسة الأشخاص إلا في حدود البناء الاَجتماعي.

والمهم في دراسة البناء عند براون هو دراسة العلاقات الاجتماعية المتبادلة بين الأشخاص أو الجماعات التي تؤلف البناء الاجتماعي - وعلى هذا فإنه يدخل العلاقات الثنائية بين الأشخاص في مفهومه عن البناء الاجتماعي، على أساس أن البناء في النهاية هو شبكة معقدة من علاقات ثنائية فالبناء القرابي داخل أي مجتمع مثلا هو في النهاية مجموعة من العلاقات الثنائية كالعلاقة بين الأب والإبن - وبين الخال وابن الأخت... الخ.

٢ - كذلك فإن البناء الاجتماعي يتضمن فكرة التمايز بين الأفراد من حيث المراكز والأدوار أو البناء الطبقي، كالتمايز بين الرجل والمرأة وبين الرئيس والعامة، أو بين صاحب العمل والعمال.

٣ - ويتألف البناء الاجتماعي ثالثاً من الجماعات الاجتماعية التي تتمتع بدرجة عالية من القدرة - على البقاء في الزمن لفترات طويلة كالأمم والقبائل والعشائر. وهذه الجماعات لها قدرة على الاحتفاظ بكيانها كجماعات متمايزة على الرغم من التغيرات التي تلحق أفرادها.

ويميز «براون» بين نوعين من البناء وهما:

١ ـ البناء الواقعي:

وهو البناء المشخص القائم بالفعل والذي يمكن للباحث ملاحظته مباشرة كالعلاقات بين الأشخاص والأقارب والرؤساء والأعضاء... الخ وهذا البناء في حالة تغير مستمر فالزوج قد يموت أو يطلق زوجته فتنتهي العلاقة بينها ونفس الشيء بالنسبة للأصدقاء والجماعات... الخ.

٢ ـ الصورة البنائية: وهو الصورة العامة من العلاقات بعد تجريدها من مختلف الأحداث الجزئية. وهذه الصورة البنائية تحتفظ في العادة بخصائصها وملامحها الأساسية بغير تغيرات لفترة أطول من الزمن ـ ومن أمثلة الصورة البنائية التنظيمات والأمم والدول والقبائل.. ولكن هذا لا يعني أن الصورة البنائية لا تتغير على الإطلاق. فهذه الصورة قد تتغير في بعض الحالات المفاجئة كالثورات والغزو العسكري. الخ.

وعلى هذا فإن استمرار البناء الاجتماعي ليس استمراراً استاتيكياً مثل استمرار مبنى من المباني مثلاً، وإنما هو إستمرار ديناميكي يشبه استمرار البناء العضوي للكائن الحي الذي يتجدد بغير انقطاع ما دام حياً.. فالعلاقات الواقعية بين الأشخاص ـ وكذلك الجماعات الاجتماعية تتغير من حين لآخر نتيجة الموت والميلاد والهجرة والزواج والطلاق... الخ ـ وهذا هو البناء الواقعي أما الصورة البنائية فهي أكثر استمراراً. وهو بهذا حاول علاج مشكلة استمرار البناء رغم تغير وتجدد الأشخاص والجماعات. وهو يعطينا مثلاً على هذا بأن الأمة والقبيلة والعشيرة والتنظيمات الكبرى مثل «الأكاديمية» الفرنسية والكنيسة الرومانية.. الخ يمكن أن تستمر في الوجود باعتبارها ترتيباً للأشخاص رغم كل ما يطرأ على الأشخاص أو على وحداتها من تغيرات. فاستمرار البناء الاجتماعي يشبه استمرار الجسم البشري رغم تغير جزئياته.

نظرية البناء الاجتماعي عند ايفانز بريتشارد:

ايفانز بريتشارد عالم أنثروبولوجي بريطاني قام بعدة دراسات حقلية ـ حيث قام بدراسة نظام المعتقدات لدى الأزاندي، وللنظام السياسي لدى النوير

وهما مجتمعان قبليان أفريقيان ويعترض «بريتشارد» على «براون» في أنه وسع مفهوم البناء الاجتماعي لدرجة أنه أدخل فيه العلاقات الثنائية العابرة والتي يمكن إغفالها عند التحليل البنائي ـ ويذكر «بريتشارد» في كتابه عن «الأنثروبولوجيا الاجتماعية» أنه لا بد من وجود درجة معينة من الاطراد والاتساق في الحياة الاجتماعية، وتوفر نوع من التنسيق في المجتمع وإلا استحال على أعضائه العيش معاً ـ فالناس لا يستطيعون في واقع الأمر الالتفات إلى أعمالهم وشئونهم إلا لأنهم يعرفون نوع السلوك الذي يتوقعه الآخرون منهم، وكذلك نوع التصرفات التي يتوقعونها هم أنفسهم من الآخرين في مختلف مواقف الحياة الاجتماعية يضاف إلى هذا أنهم ينظمون نشاطهم تبعاً لقواعد مرسومة وحسب قيم معينة متعارف عليها، فهم يستطيعون التنبؤ بالأحداث، الأمر الذي يمكنهم من تنظيم حياتهم بما يتفق ويتماشى مع حياة الآخرين، ولكل مجتمع صورة أو نمط معين يسمح لنا بأن نتكلم عنه على أنه نسق أو بناء يعيش الأفراد في ظله ويخضعون لمتطلباته. واستخدام كلمة بناء بهذا المعنى يتضمن وجود نوع من التماسك والتوافق بين أجزائه على الأقل إلى الحد الذي يمكن معه تجنب التناقض الصارخ والصراع المكشوف.. وهذا البناء يتميز بدرجة كبيرة من الديمومة أو الاستمرار أكبر مما تحظى به معظم الأشياء العابرة السريعة في الحياة الإنسانية.

ويتضح من هذا النص، ومن آرائه التي عرضها في دراسته عن «النوير» أنه يعرف البناء الاجتماعي بأنه مجموعة العلاقات التي تقوم بين الجماعات الاجتماعية التي تتميز بدرجة عالية من القدرة على الاستمرار في الوجود. وهو على العكس من «براون» يخرج من المفهوم كافة العلاقات السريعة والطارئة والمؤقتة ـ كذلك فهو يخرج الجماعات ـ الصغيرة التي لا تستمر في الوجود إلا فترة قصيرة من الزمن والتي تخضع للتغيير السريع. ويمكن أن نوجز الفرق الأساسي بين مفهوم «بريتشارد» ومفهوم «براون» على البناء في نقطتين أساسيتين وهما: (٢٤)

أولاً: أن «بريتشارد» يرفض إدخال العلاقات الثنائية ضمن مفهوم البناء

الاجتماعي نتيجة لأنها تتسم بالوقتية وسرعة التغيير - فهي لن تستمر على الأكثر إلا ببقاء الشخصين أحياء.

ثانياً: كذلك فهو يرفض اعتبار الجماعات الصغيرة على أنها جماعات بنائية فهو يرفض إدخال الأسرة ضمن بناء المجتمع لأنها سرعان ما تختفي بموت احد الزوجين أو زواج الأبناء. أما الجماعات البنائية عند «بريتشارد» فهي الجماعات الكبيرة الراسخة كالعشيرة والقبيلة.. فهذه الجماعات تستتمر في الوجود بغض النظر عن التغيرات التي تطرأ على أعضائها سواء بالموت أو الميلاد أو الهجرة وهي تظل محتفظة بكيانها وملامحها الأصلية وأقسامها والعلاقات بين هذه الأقسام. وهو لا ينكر أهمية الأسرة باعتبارها الوسيلة الأساسية لحفظ البناء واستمرار المجتمع بطريق شرعي، ولكنه لا يعتبرها جماعة بنائية.

وبوجه عام فإن البناء الاجتماعي عند «بريتشارد» يتألف من العلاقات الدائمة التي تقوم بين جماعات من الأشخاص وليس بين أفراد - وهو يعرف الجماعة بأنها الأشخاص الذين يعتبرون أنفسهم وحدة متميزة عن غيرها من الوحدات، وينظر إليهم أعضاء الوحدات الأخرى بنفس هذه النظرة، كما تقوم بينهم جميعاً التزامات متبادلة بفصل عضويتهم في تلك الوحدة. ويتضمن مفهوم البناء كذلك ارتباط هذه الجماعات بعلاقات مستمرة بحيث تؤلف نسقاً واحداً متماسكاً.

وموجز نظرية «بريتشارد» أن البناء الاجتماعي الكلي لأي مجتمع هو في جوهره نسق من الأبنية المنفصلة المتمايزة التي تقوم بينها رغم تمايزها وانفصالها علاقات متبادلة مثل البناء القرابي والبناء السياسي والبناء الاقتصادي.. الخ.

وكل بناء من هذه البناءات الفرعية يضم داخله عدداً من النظم الاجتماعية التي تؤلف فيما بينها وحدة متماسكة متكاملة. وكي نفهم بناء أي مجتمع يجب علينا فهم هذه الأبنية الجزئية التي تتداخل وتتفاعل مع بعضها فهناك مثلا علاقة حتمية بين النسق أو البناء الايكولوجي والبناء الاقتصادي، طالما أن الحياة الاقتصادية تتأثر بالظروف الجغرافية والبيئية للمجتمع - كذلك فان النظام

الاقتصادي يؤثر بالضرورة على النظام السياسي وهكذا.

نظرية البناء الاجتماعي عند « ردفيـــلـــد R. Redfield »:

روبرت ردفيلد باحث أنثروبولوجي لديه عدة دراسات ميدانية أهمها دراسته للقرية شان كوم في المكسيك. وقد ثارت عدة مشكلات حول تعريف البناء الاجتماعي كما رأينا ـ وأهم هذه المشكلات تتمثل فيما يلي:

١ ـ ما هو نوع العلاقة التي تدخل في مفهوم البناء الاجتماعي؟

٢ ـ ما هي درجة الاستمرار التي يجب أن تتسم بها العلاقات حتى ننظر إليها بوصفها علاقات بنائية؟.

وهنا يقدم لنا (ردفيلد) معياراً محدداً يمكننا استناداً عليه تحديد نوعية العلاقات التي نعتبرها علاقات بنائية داخل المجتمع وهو:

(١) مدى أهمية العلاقات داخل المجتمع كله؟

(٢) عمق التغيرات التي سوف تطرأ على صورة المجتمع لو اختفت هذه العلاقات تماماً؟.

وهو يعطينا مثالاً على ذلك بالعلاقة بين الزوج وزوجته أو علاقة الأب بالأبناء، ويقارنها بعلاقة الإخصائي في تجبير العظام ومرضاه، في قرية شان كوم ـ فالعلاقة الثانية السريعة والعابرة والمؤقتة التي يمكن للباحث تجاهلها في بحثه تشكل جزءاً من بناء المجتمع، ذلك لأن البناء يقتصر على العلاقات الجوهرية المؤثرة فحسب.

نظرية البناء الاجتماعي عند «ريموندفيرت»

«ريموندفيـرت» R. Firth باحث أنثروبولوجي بريطاني له عدة دراسات أهمها دراسة مجمع تيكوبيا Tekopia. ويذهب هذا الباحث الأنثروبولوجي إلى أن الحياة في مجتمع تعني تنظيم مصالح الأفراد وتوجيه سلوكهم تجاه بعضهم البعض ومحاولة تصنيفهم إلى جماعات من أجل العمل المشترك.

ونستطيع أن نلاحظ في العلاقات التي تقوم بينهم نوعاً من التخطيط أو النسق يمكن أن نسميه البناء الاجتماعي وهو يرى أن العلاقات الاجتماعية القائمة بالفعل بين الناس تمثل ناحية واحدة من البناء الاجتماعي. وأن مفهوم البناء فإنه يتضمن بالإضافة إلى ذلك العلاقات المتوقعة أو حتى العلاقات المثالية فيما يعطي المجتمع وصورته فعلا، ويجعل الأفراد يؤدون أدوارهم الاجتماعية ونشاطهم الاجتماعي المخطط هو ما يتوقعه الإنسان عضو المجتمع من الآخرين:

ويتألف البناء الاجتماعي عند روفيرث من عدة جوانب أساسية نوجزها فيما يلي:

١ ـ العلاقات الاجتماعية المخططة والمستمرة والقائمة بالفعل داخل المجتمع.

٢ ـ نظام القيم الذي يوجه سلوك الناس ويحكم توقعاتهم وسلوكهم. أو نظام العلاقات المثالية الذي تحكمه قواعد الضبط الاجتماعي. وهو بهذا يدخل السلوك المتوقع ضمن مفهوم البناء الاجتماعي.

٣ ـ دراسة التخصص المهني في المجتمع باعتباره أمراً يرتبط بالمكانة الاجتماعية والظروف الاقتصادية. ولهذا يجب على الباحث دراسة الجماعات المهنية داخل المجتمع.

٤ ـ التمايز الاجتماعي والطبقي على أساس أن هذا التمايز والترتيب الطبقي للناس داخل الحياة الاجتماعية يمثل جزءاً جوهرياً من بناء المجتمع. وهو يحاول دراسة أسس ومعايير التمايز بين الناس Social Differentiation كالجنس والثروة والعمر والتقوى.. وما يرتبط بهذا التمايز من مكانة اجتماعية Statuses وادوار سلوكية Roles.

٥ ـ يهتم «فيرث» إهتماماً خاصاً بدراسة مبدأ القرابة بوصفه أهم المبادىء التي تقوم عليها المجتمعات البشرية. فالنظام القرابي عنده هو أساس

البناء الإجتماعي بأكمله. وهو يؤكد على أهمية دراسة التفاعل والتساند الوظيفي Functional Interdependence بين مختلف النظم الإجتماعية داخل المجتمع.

ونخلص من هذا العرض السريع الموجز أن أغلب العلماء يدخلون ضمن مفهوم البناء الاجتماعي العلاقات الاجتماعية والجماعات الثابتة نسبياً والنظم الاجتماعية الاساسية خاصة نظم الدين والقرابة والتمايز الاجتماعي والطبقي والقيم الضابطة لسلوك وعلاقات وتفاعلات أبناء المجتمع.

نظرية البناء الإجتماعي عند «تالكوت بارسونز» T. Parsons:

يعد «بارسونز» من أهم علماء الإجتماع المعاصرين في أمريكا، وقد عرض لتصوره عن البناء الإجتماعي ضمن نظرية أطلق عليها «نظرية البناء الوظيفي» للأنساق الإجتماعية. وموجز نظريته أن البناء الإجتماعي هو مجموعة ثابتة من العلاقات النموذجية التي تحددها الثقافة بين وحدات البناء. وهو يرى أن الفرد خلال قيامه بالدور المرسوم له والذي تحدده الثقافة، هو وحدة النسق الاجتماعي.

وهذا يعني أن البناء الإجتماعي هو في جوهره نسق من العلاقات النموذجية أو النمطية بين الأفراد وهم يقومون بأدوارهم المتفاعلة أو التي يتصل كل منها بالأدوار الأخرى.

وعلى هذا فإن دراسة البناء الإجتماعي تتطلب دراسة الأدوار الإجتماعية المتفاعلة والعلاقات بين أعضاء المجتمع خلال قيامهم بأدوارهم كما ترسمها الثقافة ويحتل مفهوم الدور الإجتماعي أهمية كبرى في تحديد «بارسونز» لبناء النسق الإجتماعي. والدور هو في جوهره فعل اجتماعي Social actin أو سلوك مقنن. فالوحدة الأساسية للبناء الإجتماعي عند «بارسونز» هو الفعل الإجتماعي. ويتضمن إطار الفعل (من أجل دراسته دراسة موضوعية يجب دراسته). الفاعل، والموقف، وتوجيه الفاعل نحو الموقف. ويركز الباحث المذكور على أهمية دراسة توجيه الفاعل نحو الموقف، أو ما الذي يجعل

الشخص يقوم بأداء أفعال بالذات. وهنا يجب التميز بين نوعين من موجهات الفعل الاجتماعي وهي:

(أ) **الموجهات الدافعية**: وهي تلك التي تتعلق بحاجات الشخص وإدراكاته ومحاولته تحقيق أقصى قدر ممكن من الإشباع المادي والعاطفي. وهذه الموجهات الشخصية أو البيولوجية النفسية هي التي توفر الطاقة وتدفع إلى أداء الفعل لتحقيق الإشباع المطلوب. وهناك ثلاثة جوانب لهذه الموجهات هي:

أ - الجانب الإدراكي ويتعلق بطبيعة المدرك ونوعية ادراك الشخص للمدرك.

ب - الجانب الانفعالي ويتضمن العملية التي عن طريقها يخلع الفاعل أهمية عاطفية على شيء محدد.

حـ - الجانب التقويمي ويتضمن الطريقة التي يوزع الفاعل من خلالها طاقته على الاهتمامات المختلفة او الاختيارات المتعددة طبقاً لنظام تقيمي خاص.

(ب) **الموجهات القيمية**: وتتمثل في القيم الإجتماعية أو ما هو مرغوب حسبما تقرره الثقافة، وهذه الموجهات القيمية أو المعيارية قد تقف في وجه الموجهات الدافعية وتعيد تشكيل السلوك أو الفعل حتى يساير قيم المجتمع ومعاييره. (٢٥)

وهكذا يتطلب فهم ودراسة الأنساق الإجتماعي دراسة القائمين بالفعل الاجتماعي من حيث أدوارهم ومراكزهم وعلاقاتهم والقيم الموجهة لسلوكهم بالاضافة إلى دراسة الأنماط النظامية والنظم الاجتماعية. ويشير المركز إلى مكان الفاعل في نسق العلاقات وحقوقه وامتيازاته، أما الدور فهو الوجه الدينامي للمركز أو هو سلوك الفاعل في علاقته بالآخرين، ويقصد بالانماط النظامية مجموعة التوقعات النمطية أو البنائية التي تحدد السلوك الثقافي المناسب للأشخاص الذين يقومون بأدوار اجتماعية متعددة. ويتألف النظام من مجموعة

من الأدوار المتكاملة والمتساندة (مثل دور الطالب والأستاذ والاداري والعامل. . . إلخ أو دور الزوج والزوجة والأبناء. . . إلخ).

ومن الواضح أن «بارسونز» يركز في دراسته للبناء الاجتماعي على الجوانب النموذجية المتوقعة، وأنه حول المجتمع إلى نسق أخلاقي يتمثل في القيم والمعايير وتوقعات الأدوار والسلوك المفضل ثقافياً. . ، ويأخذ عليه البعض أنه يتجاهل أهمية البناء المادي الاقتصادي عند دراسته للبناء الاجتماعي للمجتمع.

ونستطيع القول ان مفهوم البناء الاجتماعي عند «بارسونز» Parsons يتألف من المجموعة الثابتة من العلاقات النموذجية Idear relations بين الوحدات Units . ووحدة النسق الاجتماعي عند بارسونز هو الفرد عند قيامه بالفعل الإجتماعي Social Action . ولهذا يمكن القول أن البناء الاجتماعي عبارة عن نسق من نماذج العلاقات بين الأفراد. ويتسم بناء النسق لأي حدث اجتماعي ان الفرد لا يقوم بأفعاله ولا يمارس علاقاته ككل مستقل، وإنما على أساس أنه جزء من بناء الفعل والحدث. وإذا ما اتفقنا إطلاق مصطلح دور Role على وحدة النسق للعلاقات الإجتماعية، أمكننا أن نصوغ تعريف البناء الاجتماعي بأنه نسق من العلاقات النموذجيةأو النمطية بين الأفراد وهم يقومون بأدوار يتصل بعضها بالبعض الآخر*. وبناء على هذا فإن الدور هنا هو الصلة التي تربط النسق الفرعي- وهو الفرد- كوحدة سيكولوجية سلوكية بالبناء الاجتماعي.

وعند محاولة تفهم ماهية البناء الاجتماعي من منظور القائم بالدور (الفرد) نجد أن للدور مظهرين - الأول معياري Normative والثاني تلقائي تطوعي Voluntary . فالدور يتحدد - من منظور القائم به - على أساس توقعات الآخرين Expectations of Others وعلى أساس التقاليد الاجتماعية السائدة Prevailing Traditons . وهذا الجانب المعياري له أهميته لأنه يتوقف عليه رد

---

* Social structure is a system of patterned relation of actors in their capacity as playing roles relative to one another.

الفعل الجماعي تجاه الفرد ـ مكافأة وثواباً وإحتراماً، أو عقاباً وسخرية ونبذاً. وهذا الجانب المعياري هو الذي يحدد السلوك المناسب للاشخاص الذين يقومون بأدوار مقننة أو منمطة إجتماعياً. هذا عن الجانب الأول، أما عن الجانب الثاني وهو الجانب التلقائي التطوعي فهو يتمثل في الدوافع الشخصية Personal Motives التي تحرك سلوكه وتعمل على تكامل شخصيته من خلال ارائه للدور المناط به حسب توقعات الجماعة دون نظر للثواب والعقاب. وعلى ذلك فإن المظهر الأساس للبقاء الاجتماعي يتمثل من الجوانب النموذجية أو التوقعات المنمطة Patterned Expectations التي تحدد السلوك المناسب لشاغلي مراكز معينة وللقائمين بأدوار محددة، وتعمل على تحقيق التوقعات المتعلقة بالدوافع الشخصية للفرد نفسه.

وتتجلى أهم اسهامات «بارسونز» Parsons في تأكيده المستمر على ضرورة صياغة نظرية منهجية عامة يمكن من خلالها تفسير سلوك الانسان وعلاقاته وتفاعلاته وما ينجم عنها من مكونات ثقافية، وهو يعتقد أن مجرد وضع النظرية والتوصل اليها دليل كاف على نضج العلم على اساس ان مثل هذه النظرية هي التي تيسر قضايا الوصف والتحليل والبحث الامبيريقي أو الواقعي، ويؤكد «بارسونز» أن نظرية علم الاجتماع يجب أن تستند الى البنائية الوظيفية التي هي المدخل المناسب لفهم المجتمع واذا كان الفعل الاجتماعي هو الوحدة الاساية للحياة الاجتماعية فإنه يحلل الفعل الى عناصره وهي الفاعل والموقف وتوجيه الفاعل نحو الموقف ويركز على عملية التوجيه كما سبق أن أسلفنا. وعلى الرغم من اهتمام بارسونز بفكرة الفعل الاجتماعي Social Action كمحور اساس للدراسة في علم الاجتماع، تحول في مرحلة تالية الى الاهتمام بالانساق الاجتماعية التي ذهب الى انها حدها الموضوع الذي يجب أن يستغرق النشاط البحثي لعالم الاجتماع*

---

* يتضح للدارس المتعمق لفكر «باريسونز» أنه كثيرا ما تحدث تحولا في المفاهيم ومراكز الاهتمام البحثي، مثال هذا انه عرف النسق الاجتماعي Social- system في البداية بأنه مجموعة من الأفراد الذين يتفاعلون خلال أدائهم للافعال الاجتماعية، ثم عرفه بعد ذلك بأنه شبكة من العلاقات التفاعلية، وفي موضع ثالث=

ويذهب تيماشيت الى أن الموضوع الأساس الذي تدور حوله النظرية السوسيولوجية عند بارسونز هو «أداء الابنية لوظائفها». ويتطلب التحليل البنائي الوظيفي للنسق الاجتماعي (مجتمع محلي أو تنظيم او جماعة...) الدراسة المنهجية مكانات وادوار الفاعلين الذين يجمعهم موقف له خصائص معينة. ويشير مفهوم المكانة الى موقع من موقف معين داخل نسق محدد وفي ظل علاقات لها طبيعة محددة تشكل بناءً، أما الدور فهو الجانب الدنيا في للمكانة ويشير الى سلوك الفاعل - أداءه للمهام المنوطة به طبقا لنسق معياري ويتوقع بقية اعضاء النسق أداءهامن الشخص- كل ذلك في شبكة من العلاقات والتفاعلات المحسوبة والمخططة والمتوقعة. ويتضمن أي موقف مجموعة من التوقعات المنمطة Patterned Expectations التي تحدد السلوك المناسب ثقافياً للاشخاص الذين يؤدون ادواراً اجتماعية مختلفة، الى جانب مجموعة الأدوار المتساندة والتي تكوين ما يعرف بالنظام Institution ويشير «تيماشيف» إلى أن جوهر اسهام بارسونز في مجال النظرية السوسيولوجية يتمثل في اكتشافه لمتغيرات النمط- Pattern Alternatives وهي كما يلي(٢٦).

١ - الوجدانية في مقابل الحياد الوجداني، فالنمط الاجتماعي يغلب عليه الطابع الوجداني اذا كان يتيح لأعضائه فرصة الاشباع المباشر لحاجاتهم. إما اذا كان النمط يفرض نظاماً عاماً طبقاً لمعايير موضوعية ويتطلب التخلي عن المصالح الشخصية فهو نمط محايد وجدانياً.

٢ - المصلحة الذاتية في مقابل المصلحة الجماعية: فقد تتيح المعايير الاجتماعية للفاعل ان يسعى وراء تحقيق مصالحه الخاصة، وقد تجبره على متابعة الصالح العام وحده.

٣ - العمومية في مقابل الخصوصية. ويشير مصطلح العمومية الى المستويات القيمية والمعيارية العامة، بينما يدل متغير الخصوصية على ذلك المستوى القيمي الخاص لفاعل بالذات مع اشخاص محددين.

= يعرف النسق تعريفا سيكولوجياً بأنه مجموعة من الافراد المدفوعين يميل لتحقيق الاشباع الامثل Optimum Gralification لاحتياجاتهم.

٤ ـ الأداء في مقابل النوعية. ويشير مصطلح الآراء الى التركيز على اداء الفاعل لفعل ما من اجل تحقيق هدف معين، أما مصطلح النوعية فهو يشير الى التركيز على الخصائص الشخصية .

٥ ـ التخصص في مقابل الانتشار الوظيفي. ويشير المصطلح الأول الى وجود حدود مرسومة لمجال فعل اعضاء النسق واهدافهم، وعلى العكس من ذلك فإن مصطلح الانتشار الوظيفي يشير الى غياب هذه الحدود وقد قدم «بارسونز» بالاضافة الى هذا نظرية في التنشئة الاجتماعية، أطلق عليها «يتماشيف» نظرية الانقسام الشطري المتتابع، وقد اكدت دراسات «موريس زلدتس» لتوزيع الادوار في الآسر داخل ٥٦ مجتمعاً صدق نظرية بارسونز في ٤٦ مجتمعاً على الأقل.

والخلاصة أن بارسونز قدم نظرية سوسيولوجية متكاملة للنسق عرض من خلالها تصوره للبناء الاجتماعي حيث ركز على جوانب الفعل الاجتماعي التي تتسم بالنموذجية والتوقع، وقد حول المجتمع كما يشير «ألفين جولدنر» A. Goldner الى نسق أخلاقي Moral System يتمثل في القيم والمعايير والعلاقات النموذجية وتوقعات الأدوار والسلوك المفضل ثقافياً وقد أخذ عليه بعض نقاد النظرية السوسيولوجية أن النظرية البارسونية تحلق بعيداً في الخيال وتستخدم الكثير من المصطلحات السيكولوجية وتتسم بالغموض وتفشل في الاحاطة بجميع جوانب الحياة الاجتماعية تحليلاً وتفسيراً خاصة الجوانب المادية التي كثيراً ما تتجاهلها.

مفهوم الدراسة الوظيفية للمجتمع:

يعد التقليد الخاص بتشبيه المجتمع بالكـائن الحي تقليداً قديماً في الفكر الاجتماعي. فقد تحدث أفلاطون عن وجود ثلاثة عناصر أساسية للكائن العضوي وهي المخ والقلب والمعدة، ويقابلـها ثلاث طبقات اجتماعية داخل المجتمع هي طبقات الحكام والجند والشعب المنتج، كذلك فقد ذهب الفارابي في كتابه عن «آراء أهل المدينة الفاضلة تشبه البـدن الصحيح الذي تتعاون

أعضاؤه كلها في سبيل الحفاظ على حياته. ويصنف الفارابي وظائف الجسم فيقول «وكما أن البدن أعضاؤه مختلفة متفاضلة الفطرة والقوى «وفيها عضو واحد رئيسي هو القلب، وأعضاء تقترب مراتبها من ذلك الرئيس، كل واحد جعل فيه بالطبع قوة يفعل بها فعله إبتغاء لما هو بالطبع غرض هذه التي ليس بينها وبين العضو الرئيسي واسطة، فهذه في المرتبة الثانية، وأعضاء أخر تفعل الأفعال على حسب غرض هؤلاء الذين في المرتبة الثانية، ثم هكذا تنتهي إلى أعضاء تخدم ولا ترؤس أصلا، فكذلك المدينة أجزاؤها مختلفة الفطرة متفاضلة الهيئات.

ويمكننا إدراك ابن خلدون تحت هذا النموذج، حيث أشار في احد فصول مقدمته بعنوان «أن الحضارة غاية العمران» إلى أن العمران كله من بداوة وحضارة وملك وسوقة له عمر محسوس. وقد حدد عمر الدولة بثلاثة أجيال على أساس أن الجيل أربعون عاما. فالجيل الأول يتسم بالبداوة والخشونة والعصبية، ثم يأخذ الجيل الثاني في التحول إلى الحضارة والترف، أما الجيل الثالث فإنه يركن تماما إلى الترف والرفاهية، فإذا جاء المطالب لا يستطيعون مدافعته وهنا يحتاج صاحب الدولة إلى الاستظهار بالموالي وأهل النجدة حتى يأذن الله بانقراضها.

كذلك فقد ظهرت فكرة المماثلة بين المجتمع والكائن العضوي في الفكر الاجتماعي السابق واللاحق على «كومت». فقد استخدمها «هربرت سبنسر» في انجلترا أو «دووكيم» في فرنسا. واستطاعت هذه الفكرة أن تمارس أثراً واضحاً على رواد الفكر الأنثروبولوجي في بريطانيا مثل «راد كلف براون R. Brown» و«مالينوفسكي Malinowski» وغيرهم. يضاف إلى ذلك أن تلك الفكرة كان لها دور كبير في تشكيل الاتجاه الوظيفي في الولايات المتحدة الأمريكية، وخاصة عند أتباع «تالكوت بارسونز» T. parsons[٢٧].

وهناك بعض الاختلاف بين أتباع النموذج العضوي أو البنائي الوظيفي في علم الاجتماع سواء من حيث نقاط التركيز، أو من حيث شدة تبني قضية المماثلة أو من حيث التفسير السوسيولوجي لهذه الفكرة. وتتمثل الفكرة

الأساسية للاتجاه البنائي الوظيفي في التركيز على البناء الاجتماعي والعلاقات المتبادلة أو التساند الوظيفي بين النظم الاجتماعية، ويحاول أنصار هذا الاتجاه الإجابة على السؤال التالي: كيف تستمر الحياة الاجتماعية عبر الزمن على الرغم من تغير أعضاء المجتمع جيلاً بعد جيل؟ أنصار ذلك الاتجاه على أن استمرار الحياة الاجتماعية داخل أي مجتمع يتحقق عن طريق قيام المجتمع بخلق مجموعة من الوسائل أو البناءات التي يمكن من خلالها تحقيق الحاجات أو أداء الوظائف، فهناك بناء معين للأسرة يؤدي وظيفة إشباع الحاجة إلى الجنس والانجاب والتنشئة الاجتماعية. وهناك بناء معين للاقتصاد يحقق وظائف الإنتاج والإستهلاك والتوزيع وهكذا الأمر بالنسبة لضبط استخدام القوة داخل المجتمع وممارسة السلطة والتنظيم السياسي، وتنظيم علاقة الإنسان والجماعة بالكائنات الروحية أو بالمقدس... إلخ.

ويشير بعض الباحثين مثل «إنكلز» إلى أن الإتجاه الوظيفي لا يتناقض مع الإتجاه التطوري، وإن كانا يختلفان من حيث مجال الإهتمام ونقاط التركيز فالمنظور التطوري والوظيفي قد إجتمعا داخل نظريات بعض رواد علم الاجتماع ففكرة «كومت» عن الديناميكا الاجتماعية تعبر عن منظور تطوري، بينما تعتبر فكرته عن الاستاتيكا الاجتماعية عن منظور وظيفي.

ويهتم أنصار النموذج التطوري بتصنيف المجتمعات على سلم تطوري معين كما أنهم يركزون على البعد الزمني والبعد التغيري أما أنصار النموذج الوظيفي فإنهم أقل اهتماماً بهذين البعدين، ذلك لأنهم يحاولون تفهم كيفية أداء المجتمع لوظائفه على مستوى الزمن الحاضر أو على المستوى الإستاتيكي بمفهوم «كومت» ويمكن أن نفهم الاختلاف بين المدخلين ـ التطوري والوظيفي ـ إذا ما حاولنا دراسة نظام معين كالنظام الأسرى أو الاقتصادي أو السياسي أو الديني فأنصار المدخل التطوري يحاولون الوقوف على مراحل تطور هذا النظام عبر التاريخ، إلى جانب معرفة مجموعة العمليات التي أسهمت في تديد شكل ومضمون النظام القائم بالفعل داخل المجتمع. أما أنصار الاتجاه الوظيفي فإنهم يركزون على الكشف على الدور الوظيفي الذي يؤديه هذا النظام داخل البناء

الاجتماعي للمجتمع، وعن العلاقات التفاعلية والتساند الوظيفي بين هذا الدور وبين أدوار أو وظائف النظم الأخرى داخل نفس المجتمع، وهكذا يقل اهتمام أنصار هذا المدخل الأخير بالبعد الزمني والتغيري على عكس أنصار المدخل التطوري(٢٨).

ويستهدف أنصار النموذج البنائي الوظيفي تحديد شروط ومتطلبات الحياة الاجتماعية. فأي مجتمع في حاجة إلى الاستمرار إلى فترات تتجاوز حياة أعضائه الحاليين على سبيل المثال. وقد تم تلبية هذه الحاجة عن طريق الاستمرار في إمداد المجتمع بأعضاء جدد من خلال نظام الأسرة، وهكذا فإن النظام الأسري يحقق وظيفة اجتماعية جوهرية تتمثل في إمداد المجتمع بأعضاء جدد وإعدادهم تربوياً بما يتفق مع ثقافة المجتمع ونموذج العلاقات والتفاعلات النسائدة داخله.

كذلك فإن أنصار النموذج الوظيفي يحاولون الكشف عن التفاعل والتساند القائم بين جميع النظم الاجتماعية داخل المجتمع المدروس. وقد سبق أن أشار «كومت» إلى أهمية هذه الفكرة عندما ذهب الى أنه على علم الاجتماع أن يكتشف قوانين الفعل ورد الفعل التي تحكم مكونات النسق الاجتماعي(٣٠).

وعلى الرغم من أن مفهوم الوظيفة قد ظهر منذ وقت طويل في الكتابات الاجتماعية، إلا أن معالجة «أميل دور كيم» E. Durkheim لهذه الفكرة في دراسته عن «قواعد المنهج في علم الاجتماع سنة **١٨٩٥** تعد أول محاولة منهجية لدراسة هذه القضية في علم الاجتماع. وقد تبنى هذا المفكر النظرية العضوية أثناءمراحله الفكرية المبكرة، نتيجة لتأثره بكتابات «سبنسر» و«إسبينياس» E. Spinas اللذين كانا ينظران إلى المجتمع كنوع من الكل العضوي الحي. وقد أشار «رادكليف براون» R. Brown إلى أن «دوركيم» هو أول من قام بصياغة منهجية لقضية المماثلة بين المجتمع للكائن العضوي على أساس مفهوم الوظيفية Functionalism فكما أن حياة الكائن العضوي تعدهي التعبير الوظيفي للبناء

العضوي، كذلك فإن الحياة الاجتماعية هي التعبير الوظيفي عن البناء الاجتماعي.

وتكشف طبيعة المصطلحات التي استخدمها «دوركيم» عن وجهة نظره. فقد استخدم في كتاباته السوسيولوجية كثيراً من المصطلحات البيولوجية والفسيولوجية مثل «الجسم الاجتماعي» و«المخ الاجتماعي» والبروتوبلازم الاجتماعي» و«الجهاز المخي الشوكي للكائن العضوي الاجتماعي». وقد كان «دوركيم» على وعي منذ البداية بأن المجتمع حقيقة قائمة بذاتها، وأنه شيء أكثر من مجموع اجزائه. كذلك كان على وعي بأن الظواهر الاجتماعية لها خصائصها الذاتية، الأمر الذي يجعلها متميزة تماماً عن الظواهر البيولوجية والسيكولوجية ولعل هذا الوعي هو ما جعله يرفض بعض النزعات المعاصرة له والتي كانت تحاول تفسير هذه الظواهر في ضوء نظريات بعض العلوم الأخرى مثل علم النفس. فقد أكد «دوركيم» على أن الظاهرة الاجتماعية لا تفسرها إلا ظاهرة اجتماعية أخرى. وهذه الفكرة الأخرية هي جوهر الاتجاه الوظيفي في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا الاجتماعية.

وقد كان من نتيجة تبني دوركيم لذلك الاتجاه بأسلوب منهجي منظم، أن أطلق عليه «أبو الوظيفة في علم الاجتماع»، وهو لقب يحب بعض علماء الاجتماع الأمريكيين إطلاقه على «فرانز بواس» F. Boas، على اعتبار انه سبق «دوركيم» في استخدام المنهج الوظيفي. ولكن الواقع أن بواس لم يعالج مشكلة الوظيفة بنفس العمق النظري الذي نجده عند «دوركيم»[٢٩].

وقد عرف «دوركيم» وظيفة النظام الاجتماعي بأنه التناظر بين هذا النظام وحاجات الكائن العضوي الاجتماعي. وقد طبق «دوركيم» هذا الفهم الوظيفي في معالجته الممتازة لظاهرة الانتحار التي تزايد معدلها في أوربا في القرن التاسع عشر. واستطاع هذا الباحث أن يبين كيف أن تلك الظاهرة لا ترتبط بالبناء العضوي السيكولوجي أو الكوني، وإنما ترتبط أساساً بظواهر اجتماعية مثل طبيعية الأسرة التي يوجد داخلها الشخص ومدى قوة أو ضعف الروابط

الاجتماعية التي تربطه بأعضائها وانتماءاته السياسية والدينية، والظروف الاقتصادية التي يمر بها المجتمع أو الجماعة. . . الخ.

ولا شك أن هذا النموذج الوظيفي استطاع أن يقدم إسهامات فعالة في نمو الفكر السوسيولوجي، حيث أنه مكننا من فهم العديد من الظواهر الاجتماعية داخل العديد من المجتمعات التي قام بعض العلماء بدراستها، والتي تبدو على أنها غير معقولة وليس لها تفسير مقنع، وتتمثل أهم إسهامات هذا النموذج في محاولة ربط أية ظاهرة اجتماعية أو أي نظام اجتماعي ببناء المجتمع الكلي من خلال إبراز ما يؤديه ذلك النظام من وظائف تسهم في تدفق الحياة الاجتماعية داخل المجتمع. ويمكن أن نعطي على ذلك مثالاً بطقوس المرور Rits de passage وهي المراسيم والإجراءات التي تؤدي عند انتقال الفرد من مرحلة الطفولة الى الشباب عند بعض المجتمعات البدائية. وقد وسع بعض الدارسين من مفهوم هذه الطقوس لتشمل الإجراءات التي تمارس عند مراحل الانتقال المختلفة، كالميلاد والختان والزواج والوفاة. . الخ وقد استطاع المدخل الوظيفي في الدراسة الاجتماعية أن يقدم تفسيراً مقنعاً لطقوس المرور من مرحلة الطفولة إلى الشباب لدى بعض القبائل البدائية، تلك الطقوس التي تتسم بالعنف الشديد والتعرض للعديد من المخاطر. فقد حاول أنصار ذلك المدخل ربط هذه الطقوس بظروف المجتمع وببنائه ونظمه الاجتماعية الأخرى وفي هذا الإطار يمكن أن نفسر هذه الطقوس كنوع من التدريب على الشجاعة واختبار القدرة على التحمل لدى الشباب، وهي صفات لازمة في مجتمع يعتمد على الصيد كمصدر أساسي للطعام وهي حرفة يتعرض القائمون بها العديد من المخاطر.

ويذهب بعض الباحثين إلى أن المدخل الوظيفي استطاع أن يفسر لنا عقدة الحب الرومانسي داخل المجتمعات الأوربية والأمريكية. فذلك النوع من الحب - في رأي إنكلر - يسهم في تحرير الشباب من الاعتماد على الأسرة ويمهده لتحمل مسئولية الزواج وتكوين أسرة مستقلة. كذلك استطاع ذلك المدخل أن يكشف لنا عن العديد من الوظائف الهامة بالنسبة لاستمرار الحياة الاجتماعية. ومثال ذلك أن «دوركيم» كشف لنا عن أهمية المراسيم الشعبيةكوسيلة لزيادة

الوحدة والتماسك الاجتماعيين. وقد كشفت دراسة تلميذه «مارسيل موس» M. Mauss عن الهبة Gift عن ذلك الدور الهام الذي تلعبه الهدايا والهبات في الحفاظ على الصلات والروابط التي تربط الفرد بالجماعة، والتي تربط بين الجماعات بعضها ببعض الأمر الذي يحفظ على المجتمع وحدته وتماسكه.

وعلى الرغم من أن النموذج الوظيفي لا يركز على قضية التغير الاجتماعي، إلا أنه أسهم في زيادة فهمنا لظاهرة التغير، من خلال التركيز على فكرة الاعتماد المتبادل بين مكونات النسق الاجتماعي[٣٠]. فقد أوضح أنصار هذا النموذج كيف أن هذا الاعتماد والتفاعل بين ظواهر ونظم المجتمع، يجعل من التغير في أية ظاهرة أو نظام أمراً مفضياً إلى تغيرات مصاحبة في بقية الظواهر والنظم الأخرى. واستطاع هذا النموذج كذلك أن يفسر لنا سبب بطء تقبل أبناء مجتمع معين لتجديدات معينة، أو سبب مقاومتهم لمثل تلك التجديدات أو سبب انحراف بعض خطط التغير عن تحقيق أهدافها المقصودة. فأنصار هذا النموذج يحاولون فهم قضايا الانتشار الثقافي والتغير الاجتماعي المخطط في ضوء نسق القيم وأسلوب التربية ومعتقدات أهالي المجتمع وتصوراتهم الدينية وممارساتهم السلوكية... الخ.

وقد أتاح المنظر الوظيفي في دراسة المجتمع الفرصة لإجراء دراسات مقارنة بين ثقافات مختلفة؛ بهدف الكشف عن البناءات والوظائف الأساسية الموجودة في كافة المجتمعات بغض النظر عن تقدمه أو تخلفه. فكل مجتمع لا بد أن يطور مجموعة من الأساليب المعينة لأداء مجموعة من الوظائف الأساسية الموجودة في كافة المجتمعات بغض النظر عن تقدمه أو تخلفه. فكل مجتمع لا بد ان يطور مجموعة من الأساليب المعينة لأداء مجموعة من الوظائف الأساسية مثل إنتاج وتوزيع السلع والخدمات، وممارسة الجنس، وتنشئة الأطفال، وتنظيم العلاقات بين الأعضاء، وتنظيم استخدام القوة وتحقيق الضبط السياسي. وقد وجه هذا النموذج الوظيفي الباحثين الى ضرورة الكشف عن مثل هذه الوظائف الأساسية داخل أي مجتمع يقومون بدراسته سواء كان مجتمعاً بدائياً أم متقدماً وهكذا استطاع هذا النموذج أن يكشف لنا عن التشابك العضوي بين مكونات

المجتمع. وعن المعوقات الثقافية والاجتماعية لبرامج التنمية وعن استحالة تطبيق النماذج الإصلاحية التي تنبثق من منطلقات طوبائية أو خيالية.

مناقشة الاتجاه الوظيفي:

وقد وجهت إلى هذا النموذج السوسيولوجي مجموعة من الانتقادات، في مقدمتها أنه نموذج غائي Teological ، على اعتبار أن مصطلح الوظيفة مرادف لمصطلح هدف Purpose. ويشير أولئك الذين يوجهون ذلك النقد إلى أنه إذا كان من الممكن بالنسبة للكائن العضوي أن يكون له هدف، فإنه يستحيل على التجمع أو الجموع Collectivity أن يكون لهم هدف بنفس المعنى السابق. ويذهب أنصار النموذج الوظيفي في مقابل ذلك النقد إلى أن أية مجموعة من الجماعات الاجتماعية، يمكن أن تعمل في تنسيق وتكامل كما لو كانت كائنا عضوياً واحداً له إرادة واحدة وهدف واحدة. يضاف إلى ذلك أن بعض أنصار هذا النموذج يستخدمون مصطلح «وظيفة كمرادف لمصطلح» كنتيجة كذا as a consequence of ، وبالتالي يتجنبون مسألة القيمة أو الهدف وهو لب الإتهام السابق.

ولكن هذا الرد من جانب أنصار النموذج الوظيفي لم يعفهم من نقد آخر فقد وجه بعض النقاد مجموعة من الأسئلة إلى أنصار المدخل الوظيفي، من أمثلتها ما يلي: ما هو الشيء الوظيفي؟ ثم وظيفي من وجهة نظر من؟ What Somethingis Functional? For Whome? فما هو وظيفي بالنسبة للمجتمع قد لا يكون وظيفياً بالنسبة لفرد معين أو لجماعة أو تنظيم معين. ومن أبرز الأمثلة على ذلك نظام الرق في اليونان القديمة أو في مزارع القطن في جنوب أمريكا قبل سنة ١٨٤٠. ولهذايقال أن وجهة النظر الوظيفية عادة ما تقلل من أهمية الفرد وحاجاته، وفي مقابل الحاجات الجمعية أو حاجات النسق الاجتماعي. ويدفع أنصار النموذج الوظيفي هذا النقد من خلال التركيز على ما هو وظيفي من منظور المجتمع ككل(٣١).

ولكن هذه الفكرة الأخيرة سوف تبقى غير مقبولة ما لم يكن هناك اتفاق

واضح حول مكونات المجتمع، وحول ما يوصف بأنه وظيفي أو غير وظيفي. ولكن من المؤسف أنه لا يوجد في واقع الأمر مثل ذلك الإنفاق بين جمهرة المشتغلين بالعلوم الاجتماعية فالرقيق في اليونان القديمة لم يعدوا أعضاء في ذلك المجتمع، على الرغم من أنهم كانوا يشكلون نسبة كبيرة من السكان. وهناك في بعض المجتمعات مجموعة الجماعات أو الطبقات المتصارعة التي تختلف من حيث تحديد الصالح العام، أو من حيث تحديد ما هو وظيفي بالنسبة للمجتمع وما هو غير ذلك.

وإذا كان النموذج الوظيفي يدعونا الى محاولة البحث عن كل عنصر من عناصر البناء الاجتماعي، فإن بعض النقاد يعترضون على ذلك بأن هذا أمر يفسح المجال أمام الخيال والتأويل الشخصي مما يحول دون تحقيق الموضوعية في الدراسة. وهكذا يمكن باستمرار تبرير ما يوجد من خلال إبراز وظائف الظواهر القائمة سواء الحقيقية أو المتخيلة. ويشير نقاذ النموذج الوظيفي الى أنه يقف ضد التجريب والتغير الاجتماعي على أساس ما يترتب على ذلك من مشكلات متعددة تنبثق من التساند الوظيفي بين كافة مكونات المجتمع.

ولعل أقصى نقد وجه إلى النموذج الوظيفي، هو الذي تبناه أنصار المدخل الماركسي في دراسة المجتمع، فقد ذهب أنصار المدخل الأخير الى أن ذلك النموذج ليس في نهاية الأمر سوى انعكاس للأيديولوجية البرجوازية؛ أو هو تعبير عن إيديولوجية الوضع القائم Ideology of status quo[٣٢].

وعلى الرغم من هذه الانتقادات العديدة التي وجهت إلى النموذج الوظيفي في التحليل السوسيولوجي، إلا أن أغلب علماء الاجتماع يستخدمون بالفعل التحليل الوظيفي أثناء دراساتهم وأعمالهم العلمية. فأغلب علماء اليوم - سواء أ كانوا وظيفين أم غير وظيفين - ينظرون إلى المجتمع أو الجماعة كنسق اجتماعي مكون من عدة أجزاء أو عناصر متفاعلة متبادلة الاعتماد، كذلك فإن أغلب علماء اليوم يتفقون تماماً مع أنصار ذلك النموذج من حيث استحالة قيام التنظيم الاجتماعي على أساس الفوضى والاضطراب، وأن استمرار الحياة الاجتماعية أو المجتمعية يتطلب توافر مجموعة من النظم والمؤسسات

الاجتماعية وقيام كل منها بأداء وظائفها المتخصصة بالكفاءة الواجبة، فكل مجتمع يحتاج إلى مجموعة من العمليات الحيوية مثل التنشئة الاجتماعية وضبط السلوك الجنسي وضبط السلوك الاجتماعي وتنظيم استخدام القوة إلى جانب القيام بمختلف العمليات الاقتصادية الضرورية من إنتاج وتوزيع واستهلاك بشكل أو بآخر. . . الخ. وحتى أنصار الاتجاه الصراعي أو الماركسي في علم الاجتماع، وهم الذين يوجهون أقصى أنواع للنموذج الوظيفي، يتفقون معه من حيث النظر إلى المجتمع كنسق تتفاعل مكوناته وتتساند وتتفاضل وتتبادل الاعتماد.

وقد يغضب بعض الدارسين من ذلك الحجم الضخم من النقد الذي وجه إلى النموذج الوظيفي، على الرغم من أن القضايا الأساسية لهذا النموذج هي محل إتفاق عام بين أغلب الباحثين في علم اجتماع اليوم. ولكننا نستطيع إيجاز أسباب ذلك في ضوء عاملين أساسيين هما:

أولاً: عامل موضوعي: يتمثل في اتهام النموذج الوظيفي بالنزعة الغائية. إلى جانب القول بأن هذا النموذج يتيح الفرصة للتفسيرات الذاتية، حيث يستطيع الباحث أن يلحق بكل ظاهرة اجتماعية وظيفة، سواء أكانت هذه الوظيفة حقيقية أو متخيلة. يضاف إلى ذلك أن هناك مجموعة من الدارسين يرفضون زعم أنصار ذلك النموذج بأنه النموذج الوحيد للتفسير والتحليل في علم الاجتماع.

ثانياً: عامل أيديولوجي: وقد وجه أنصار نموذج الصراع نقداً حاداً إلى أنصار النموذج الوظيفي، على اعتبار أنه يمثل اتجاهاً إيديولوجياً ولا يمكن اعتباره نموذجاً علمياً موضوعياً. ويذهب «الفين جولدنر» A. Gouldner الى أن النموذج الوظيفي خاصة عند «بارسونز» لا يمكن تحليله وفهمه بعيداً عن الظروف الاجتماعية، داخل المجتمع الأمريكي. فهذا النموذج هو في رأي «جولدنر» إستجابة لأزمةالعصر، ولكنها استجابة من وجهة نظر طبقة معينة، ولا تعبر عن ظروف أو آمال أو تطلعات كل ابناء المجتمع. فقد ركزت النظرية الوظيفية على بعض المتغيرات المحورية مثل الاستمرار النظامي Inistitutional Continuity

والتساند الوظيفي Functional Interdependence وعلى القانون الأخلاقي Ethic-al Law والنسق القيمي Value System . . . الخ، ويشير «جولدنر» إلى أن هذا التركيز على تلك المتغيرات يستهدف محاولة الحفاظ على النظم الاقتصادية والسياسية القائمة في المجتمع الأمريكي، والحيلولة دون حدوث تغييرات راديكالية أو جذرية في تلك النظم.

وقد حول «بارسونر» العالم الاجتماعي إلى عالم أخلاقي، فما يمارسه الناس في حياتهم اليومية ـ سواء أكانت ممارسات اقتصادية أو سياسية ـ لا يحتل أهمية كبيرة في التحليل السوسيولوجي، ذلك لأن ما هو هام في نظره هو مضمون القيم الجماعية القائمة داخل المجتمع. وقد أسقط «بارسونز» من تحليلاته مجموعة من الظواهر القائمة بالفعل داخل المجتمع الأمريكي كالصراع الطبقي والاقتصادي وحركات التمرد وحركات الجموع والثورات الداخلية، على اعتبار أنها ظواهر مرضية يمكن تفسيرها في ضوء علم النفس، وليست ظواهر اجتماعية سوية تفسر في ضوء علم الاجتماع. وبقول آخر فإن النموذج الوظيفي عند «بارسونز» يركز على النظام والاستقرار ويتجاهل الصراعات القائمة داخل الحياة الاجتماعية.

وقد كشفت نتائج المسح القومي الذي قام باجرائه كل من «تيموذي سبريه» T. Spreha و«الفين جولدنر» على علماء الاجتماع في أمريكا سنة ١٩٦٤، عن أن غالبية المشتغلين بذلك العلم في تلك الدور يشايعون النموذج الوظيفي، في تحليل ودراسة المجتمع، فقد وجد أن أغلبهم يركزون على قضايا النظام والأخلاق والقيم والتساند الوظيفي. وقد حاول الباحثان المذكوران استجلاء اتجاهات العلماء نحو الوظيفية من خلال طرح مجموعة من التساؤلات أهمها:

١ ـ إن التحليل الوظيفي والنظرية الوظيفية ما يزالان يحتلان أهمية كبيرة في علم الاجتماع المعاصر: (موافق) (غير موافق)

٢ ـ تعد المعتقدات والقيم المشتركة هي أهم المصادر الأساسية للاستقرار

داخل أية جماعة (موافق) (غير موافق)

وقد كشفت هذه الدراسة عن انتماء أغلب علماء الاجتماع هناك إلى النموذج الوظيفي. ويتساءل «جولدنر» عن الهدف من تركيز أنصار ذلك النموذج على النظام Order سواء كمشكلة عقلية، أو كقيمة مركزية. ويجيب عل هذا السؤال بأن الهدف منه هو محاولة تقليل أو إخفاء الصراع الاجتماعي الذي ينبثق عن التناقضات الاجتماعية داخل المجتمع، وبالتالي يستهدف الحيلولة دون وقوع ما قد يؤدي إليه هذا الصراع من تغيرات عميقة للأساس البنائي للمجتمع فالتركيز على النظام يعني محاولة البحث عن أساليب قادرة على تحقيق الاستمرار والثبات داخل المجتمع، كما يعني النظر إلى النسق الاجتماعي على أنه يحتوي على مكونات غير خاضعة للتغير[٣٣].

ولكن على الرغم من هذا النقد الإيدلوجي أو التفسير الإيدلوجي للوظيفية، فانها تتضمن مجموعة من القضايا الأساسية التي لا يمكن أن يوجد حولها اختلاف، وقد سبق أن عرضنا لبعضها فيما سبق. يضاف الى هذا أن النظام الديني والقيمي والمعياري داخل اي مجتمع - يحكم الكثير من جوانب الحياة النظامية والتنظيمية، ومن هنا يكون تركيز انصار الاتجاه الوظيفي على التوازن والنظام والقيم والمعايير تركيز له أهميته الواقعية وبخلاف كل ما يدعيه انصار الايديولوجية المادية المنكرة أصلا بل والمهاجمة للأديان.

مراجع الفصل

1« George C. Homans : the Human Groups .N.Y. Harcourt : Brace and World Inc 1961

٢- إيفانز برتتشارد: الانثروبولوجيا الاجتماعية- الترجمة العربية- ترجمة د. احمد ابو زيد- منشأة المعارف- مصر ١٩٦٠- الفصلين الأول والثاني

3 - Cuy Rocher:A General Introduction to Sociology A Teoretical Perspective - Macmillan 1972 pp. 210 - 225

4- Ibid -P.275

٥- بريتشارد: مصدر سابق ص ٤٥

6- Tylor: Primitive Culture 1871

وارجع ايضا الى د. احمد الخشاب- الاجتماع الديني- مكتبة القاهرة الحديثة سنة ١٩٧٠ ص ١١١- ١١٥ وانظر نقد المذهب الحيوي في دراسة دوركيم بعنوان ElementaryForms of ReligionsLife

٨- إيفانز برتشارد: مصدر سابق الفصل الثالث والرابع

9- Rocher: op. cit pp.488- 490

١٠- د. أحمد ابو زيد: البناء الاجتماعي- الجزء الأول- المفاهيم- الدار القومية للطباعة والنشر سنة ١٩٧٥ وانظر ايضا

Kroeber and Kluckhohn:Culture:A Critical Review of Concepts and Definitions N.Y.Vintage Books, Randome House n.d 1952

11- Rocher: op.cit .pp.304-307

١٢- بريتشارد: مصدر سابق ص ٩٢

13- Kroeber and Kluckhohn.op.cit pp.40-50

١٤- أنظر تعليق الاستاذ الدكتور أحمد أبو زيد- كتاب برتشارد السابق

الاشارة اليه ص ٩٢.

15- J.L. Morino:Who Shall Survive? a New Aproach To The Problem Of Interhuman Relations 1934

وانظر ايضا.

R.E.Bales: Interaction Process Analysis Cambridge:Adison-Wesley 1950 pp.1-25

١٦- برتشارد: المصدر السابق (الترجمة العربية)

17- B. Malinowski: Argnauts ofWestern Pacific : London 1922

18- M.Mead: Comming of Age in Samoa London 1929

19- E.Pritchard: Witchcraft,Oracles and Magic Among The Azande Oxford 1937

٢٠- د. أحمد أبو زيد: البناء الاجتماعي- مصدر سابق- المقدمة والفصل الأول

21- Rocher: op.cit. pp.187-191

22- Ibid.Part Two pp.144-154

23- R.Brown: Structure and Function in Function Society : London: Cohen and west 1952 pp.11-20

٢٤- ارجع الى دراسة ريتشارد بعنوان «الانتروبولوجيا الاجتماعية» والى دراسة احمد ابو زيد بعنوان «البناء الاجتماعي» (الفصل الاول) وهي مصادر سبق ان اشرنا اليها.

25- T.Parsons: The social system and. Parsons and shills:Theory of Action- Englewood Cliffs N.J. Prenlice Hall Inc 1961 pp. 20- 30 See also: Max Black : The Social Theories ofTalcott Parsons- prentice Hall 1961

26- T.Parsons: The Social System: N.Y.The Free press 1951 pp.531-538

27- Rocher: op. cit. pp. 187- 191 see also: H. Spencer: Principles of Sociology see also E.Durkheim: Elementary Forms of Reli gious life trans by J.W. Swan NY.Macmillan 1929

٢٨- د. نبيل السمالوطي: الأيديولوجيا وأزمة علم الاجتماع المعاصر- الدار القومية- الاسكندرية ١٩٧٦.

٢٩- د. أحمد أبو زيد- البناء الاجتماعي- مصدر سابق الجزء الأول- الفصل الثاني

٣٠- للوقوف على اساسيات الاتجاه الوظيفي يمكن الرجوع الى

R. Merton: Social Theory and Social Structure Glencoe The Free Press 1957.

31- Alvin Gouldner:The Comming Crisis of Western Sociology :Heinemann london 1970 pp. 139- 156

32- Ibid

٣٣- نبيل السمالوطي: الأيديولوجيا وأزمة علم الاجتماع المعاصر- مصدر سابق.

الفصل الثالث

الدّراسَة السّوسيُولوجيّة للنّظم الاجتماعيّة

١ـ مقدمة حول مفهوم النظم الاجتماعية
٢ـ تعريف النظام الاجتماعي
٣ـ خصائص النظم الاجتماعية
٤ـ أنواع النظم الاجتماعية
٥ـ أهداف النظم الاجتاعية
٦ـ تصنيف النظم الاجتماعية
٧ـ أهمية الدراسة العلمية للنظم الاجتماعية
٨ـ النظم وأوزانها داخل البناء الاجتماعي
٩ـ مراجع الفصل الثالث



مقدمة حول مفهوم النظم الاجتماعية Social Inistitutions :

تسير الحياة الاجتماعية في كل مجتمع بشكل منظم ومصطلح عليه اجتماعياً. فالإنسان عندما يريد أن يتعلم يسلك سلوكاً معيناً وعندما يريد أن يحصل على أجر يسلك سلوكاً معينا وعندما يريد أن يتزوج يسلك سلوكا معيناً، وعندما يريد أن يحسن من مكانته الاجتماعية يسلك سلوكاً معيناً وهو عندما يريد أن يكون له دور سياسي معين يسلك سلوكاً معيناً.. الخ، وهذا السلوك الاجتماعي الذي يقوم به الشخص يتعرف على أصوله ويستدمجه في ذاته بحيث يصبح جزءاً من بنائه الفكري عن طريق عملية التربية أو التنشئة الاجتماعية التي تقوم بها الأسرة ومختلف مؤسسات التربية في المجتمع. وعندما يسلك الإنسان نماذج السلوك السابق الإشارة إليها وغيرها يخضع لمجموعة من الضوابط أو القواعد المتفق عليها بين أبناء المجتمع. وبعض أنواع الاتفاق تحدث تلقائياً نتيجة للتاريخ المشترك الطويل مثل قواعد الخطبة أو العزاء أو التهاني.. الخ وبعضها يحدث بطريقة قانونية متعمدة مثل قواعد الالتحاق بالوظائف أو الترقي.. الخ.

ومن المعروف أنه لا يمكن لمجتمع أن يستمر في الوجود ما لم يشبع حاجات الإنسان البيولوجية والنفسية والاجتماعية (وقد سبق أن أشرت إلى ذلك). فالإنسان بحاجة إلى الطعام والمأوى والأمن والجنس وإلى الحصول على مكانة

اجتماعية وأن يكون موضع تقدير وإلى أن يعبر عن نفسه وأن يكون له دور في حياة الجماعة . . الخ. وعلى كل مجتمع أن يواجه هذه الحاجات من خلال مجموعة من الأساليب التي ينشئها وينظمها من أجل إشباع هذه الحاجات الإنسانية الضرورية. **هذه الأساليب هي ما نطلق عليها النظم الاجتماعية:**

فالأساليب التي تنظم وتضبط لنا عملية الإنتاج والاستهلاك والتوزيع والتي تشبع حاجة الإنسان إلى الماديات كالأكل والشرب والمسكن والتملك والحصول على أجر. . . هي ما نطلق عليه النظام الاقتصادي والأساليب التي تنظم وتضبط لنا عملية ممارسة الجنس وإنجاب الأطفال وتربيتهم والعلاقة بين الأصهار وخطوات الخطبة والزواج وتبين لنا ما هو محلل ومحرم. . الخ نطلق عليها نظام الأسرة. . . الخ.

وبقول آخر فإن النظم الاجتماعية هي نماذج السلوك والتفكير المقننة والمتفق عليها والتي تستهدف أساساً إشباع الدوافع والحاجات الجسمية والنفسية للإنسان. ومن أمثلة الحاجات النفسية الحاجة إلى الأمن وإلى تقدير الذات والتعبير عنها، ومن أمثلة الحاجات الجسمية الحاجة إلى الطعام والنوم والجنس. . الخ.

وإذا كانت الحاجات الإنسانية قليلة أو محدودة العدد، إلا أن مسائل إشباعها متعددة ومتغيرة ومختلفة من مجتمع لآخر وتختلف داخل نفس المجتمع من فترة تاريخية لأخرى. فحاجة الإنسان إلى الطعام لا تتمثل في طريقة الحصول عليه وإنما تمتد إلى نوعيته ووسائل طهوه ومواعيد تناوله ومع من وأساليب تناوله، إلى جانب مختلف الأساليب المعقدة لإنتاجه واستهلاكه وتوزيعه. . . الخ ومن الواضح أنه مع وحدة الحاجة الإنسانية فإن أساليب إشباعها تختلف بساطة وتعقيداً من مجتمع لآخر. كذلك الحال بالنسبة للدافع الجنسي وهو دافع واحد بسيط إلا أنه يستتبع لإرضائه ظهور عدة أساليب متعددة للسلوك تختلف من مجتمع لآخر كالاختيار والرضى والخطبة والزواج والتحريم والتحليل والطلاق والبغاء. . الخ. هذه الأساليب المقننة للسلوك تلك التي تخضع لقواعد هي محل

اتفاق في المجتمع هي ما يطلق عليه النظم الاجتماعية.

ويجب ألا نعتقد أن كل الظواهر أو ما يحدث داخل المجتمع تعد أساليب أو ظواهر اجتماعية، فكل إنسان يأكل وينام ويشرب ويفكر ويتأمل . . . الخ، ومن الواضح أن هذه ظواهر بيولوجية أو نفسية أو عقلية وليست اجتماعية وهي حاجات يشبعها المجتمع بأساليب متفق عليها. هذه الأساليب هي ما نطلق عليه الظواهر الاجتماعية. وقد حرص «دور كيم» على توضيح الخصائص الجوهرية التي تميز الظاهرة الاجتماعية. ويؤكد «دوركيم» أن الظاهرة أو النظام الاجتماعي- كالزواج أو الملكية أو الحكم . . . الخ لا يمكن أن يتحقق بفصله عن المجتمع أو منفرداً. فالنظام الاجتماعي هو في واقع الأمر جزء من كل هو ما تعارفنا على تسميته البناء الاجتماعي. ولهذا يجب فهم أي نظام في إطار الكل البنائي الذي يوجد فيه وأثناء أدائه لوظائفه داخل هذا الكل. وكي نفهم هذا المعنى يمكننا ضرب مثل من الحياة العضوية. فإذا ما رغب باحث في دراسة القلب (وهو عضو في الجسم الحي يماثل النظام في المجتمع) فإنه لا يستطيع أن يفعل ذلك بانتزاع القلب خارج الجسم لدراسته، وإنما عليه أن يدرسه داخل الجسم كجزء من كل يتفاعل مع غيره من الأعضاء ويؤدي وظيفة معينة. وعلى هذا فإن الشيء الذي يعطي الظاهرة قيمتها وأهميتها ومعناها في المجتمع، بل ويجعل منها موضوعا للدراسة العلمية هو ارتباطها وتشابكها مع غيرها من الظواهر التي تؤلف نسقاً واحداً متكاملا نسميه (النظام الاجتماعي).

ونستنتج من هذا أن النظام الاجتماعي هومجموعة نماذج من السلوك والعلاقات المتفق عليها والتي تخضع لمجموعة من القواعد والمعايير الجمعية والتي تواجه حاجات الإنسان الأساسية. فالزواج والأسرة والملكية نظم اجتماعية يتضمن كل منها قواعد ومعايير معينة تحدد نوع السلوك والتصرفات التي يجب أن يتبعها الأشخاص الذين يدخلون أطرافاً في ذلك النظام. وغالباً ما تنطبق هذه القواعد والمعايير على المجتمع كله بغض النظر عن الأفراد ، وإن كانت هناك بعض النظم التي تسود مناطق معينة في المجتمع كالريف أو الحضر أو يخضع لها

فئة معينة كالطبقة العليا والدنيا . . . الخ، ولكن حتى في هذه الحالة فإن لله ىد خاصية العمومية بالنسبة للمجتمع المحلي أو بالنسبة للطبقة[1].

تعريف النظام الاجتماعي:

أوضحت فيما مضى معنى النظام والمقصود به في علم الاجتماع وهذا يكفي غير أنه استكمالا للموضوع فإنه يجب القول بأنه على الرغم من أهمية مفهوم النظام وشيوعه في علم الاجتماع، إلا أنه شأنه شأن أغلب مفاهيم علم الاجتماع لا يوجد اتفاق واضح بشأنه. وهناك العديد من التعريفات التي أطلقها العلماء للنظام يكفي هنا أن نعرض لبعضها فقط. «وليم أجبرن»[2]. Ogburn. هو عالم أمريكي يعرف النظم الاجتماعية بأنها الطرق التي ينشئها المجتمع وينظمها لاشباع الحاجات الانسانية الضرورية[*]. ويشير «نادل» Nadel إلى النظام هو طريقة مقننة للسلوك الاجتماعي أو للعمل المشترك. وهو يؤكد أن النظام ليس مجرد السلوك ولكن يتضمن أيضاً القواعد التي تحكم هذا السلوك.

أما عالم الاجتماع الأمريكي «روبرت ماكيفر»Maczver فإنه يعرف النظام بأنه الصور والأشكال الثابتة التيَ يدخل الناس بمقتضاها في علاقات اجتماعية، ويشير في دراسة أخرى أن النظام هو كل ما هو مقرر اجتماعياً[3]. وهو يشير في موضع ثالث إلى أن النظم الاجتماعية هي الأشكال المقررة لأساليب العمل والسلوك في الحياة اليومية. ويذهب «جيلين» و «جيلين» Gillin[4] في دراسة لهما بعنوان «علم الاجتماع الثقافي» إلى أن النظم الإجتماعية هي الانساق ذات الأبنية المنظمة والثابتة نسبياً من السلوك والاتجاهات والأهداف والاشياء المادية والرموز والمثاليات والتي تحدد إتجاه اغلب جوانب الحياة الاجتماعية[**].

* Social inistitutions are organised established ways of Satisfying certain basic human needs.

** Social inistitutions are those relatively permanent, organized and structualized system of behaviour , attitudes , purposes, material obj - ects, symbols and ideals which give direction to much of social life.

ويشير الباحث الانثروبولوجي الوظيفي البريطاني «مالينوفسكي[٥]» Malinowski الى ان النظام هو مجموعة من الذين يشتركون في عمل معين يتعلق بناحية معينة من البيئة التي يعيشون فيها، وهم يستعينون في ذلك بأساليب فنية مرسومة ، كما يخضعون لفئة معينة من الضوابط والقواعد والقوانين. ويذهب «هاري بارنز» h.Barnes[٦] في دراسته له بعنوان «النظم الاجتماعية» الى ان النظم الاجتماعية تضم أو تمثل البناء الاجتماعي والأساليب الفنية التي يتستطيع المجتمع الانساني من خلالها تنظيم وتوجية وتنفيذ الانشطة المتعددة المطلوبة لاشباع الحاجات الانسانية(*).

ويذهب «موريس جينزبرج» M.Ginsberg[٧] في دراسة له بعنوان «علم الاجتماع» الى أن النظم هي مجموعة القواعد والاستخدامات المعترف بها والمقررةالتي تحكم العلاقات بين الأفراد أو الجماعات(**). ويذهب «بيتر روز» P.Rose[٨] الى أن النظم الاجتماعية هي الأنساق المعيارية التي تنظم السلوك وتحدد العلاقات الاجتماعية داخل مختلف جوانب الحياة الاجتماعية ويذهب عالم الاجتماع الامريكي «سمنر»Summner[٩]الى أن مفهوم النظام الاجتماعي Social Inistitution يتألف من جانبين، الأول فكرة او مبدأ مشترك بين ابناء المجتمع، والثاني هو البناء الذي هو المؤسسات التي تمنح الفكرة والمبدأ الطابع النظامي وتضعها موضع التطبيق بشكل يحقق مصالح الانسان. ويؤكد «سمنر» أن النظم تبدأ بأساليب السلوك التي تتحول الى عادات جماعية، وهذه الأخيرة ما تلبث ان تتحول الى قيم ومعايير أخلاقية بسبب ارتباطها بالفلسفة الاجتماعية للمجتمع التي تجعل منها ضرورة للصالح العام.

ويذهب «هاملتون» Hamilton الى أن النظام الاجتماعي هو رمز لفظي

---

*Social inistitutions.represent the social structure and machinery through which human society organizes, directs and executes the multifarious activities required to satisfy human needs.

** Recognized and established usagesgoverning the rèlations between individuals or groups.

ومن أجل توضيحه يمكن القول أن النظام هو تجمع لمجموعة من العادات الاجتماعية وهو يتضمن أسلوباً للتفكير أو العمل له تأثير قوي ودائم ويشير دوركيم إلى أن النظم الاجتماعية هي الموضوع الأساسي لعلم الاجتماع. فقد أكد هذا العالم أهمية دراسة الظواهر الاجتماعية لا من حيث موضوعها فحسب ولكن من حيث معناها كذلك داخل المجتمع الذي ندرسه، ولا يتحقق الفهم الموضوعي التكاملي لأية ظاهرة إلا من خلال إدراك إرتباطها بمختلف الظواهر الأخرى التي تؤلف معها نظاما إجتماعياً، يسهم في تشكيل البناء الكلي للمجتمع عن طريق ما يؤديه من وظيفة ومن خلال ارتباطه ببقية النظم الأخرى داخل هذا البناء. فمـا يمنح الظاهرة معناها وأهميتها داخل المجتمع هو علاقاتها التفاعلية ببقية الظواهر الاخرى التي تؤلف معها ما نطلق عليه النظام الاجتماعي. وهذا الفهم هو ما جعل دوركيم يعترض على إجراء مقارنة بين ظواهر منفصلة في مجتمعات مختلفة، ذلك لأن هذه الظواهر لا معنى لها إلا داخل سياقها النظامي. يضاف الى ذلك أن علم الاجتماع يهتم بمسائل اكثر تجريداً من الظواهر الجزئية. فهو يهتم بدراسة مبادىء التنظيم الاجتماعي، والنظم الاجتماعية التي هي في جوهرها النماذج المنظمة للفعل الاجتماعي أو الأنفعال الاجتماعية التي تحكمها مجموعة محددة من القواعد أو المعايير التي تستهدف تحقيق هدف مقرر داخل المجتمع.

وعلى الرغم من تعدد تعريفات النظم الاجتاعية عند علماء الاجتماع، إلا أنه يمكن القول أن هناك شبه اتفاق بين المشتغلين بعلوم الاجتماع والانسان على ان النظم الاجتماعية هي الأساليب المقننة والمتفق عليها اجتماعياً (سلوك وعلاقات وتفاعلات وافكار ومفاهيم وجزاءات. .) والتي تستهدف اشباع حاجات ابناء المجتمع. وقد تنشأ هذه النظم بشكل تلقائي او مقصود وقد يكون مصدرها وضعي بشري او إلهي من خلال تشريع سماوي (كما في حالة النظم الاسلامية). والنظم تتفاعل وتتساند وظيفياً بشكل يحيلها الى أنساق معيارية Normative - Systems تتضمن السلوك المتوقع والهدف ونماذج العلاقات بالاضافة الى الغايات القيمية والضوابط والجزاءات.

خصائص النظم الاجتماعية :

أولا : لكل نظام وظيفة أو مجموعة من الوظائف يؤديها داخل المجتمع ، ولعل هذه الخاصية يمكن استنتاجها من تعريف النظم بأنها أساليب مقننة جماعية لمواجهة الحاجات لإنسانية الأساسية . فالنظام الاجتماعي أياً كان لا بد وأن يكون له وظيفة اجتماعية ما دام أنه إفراز اجتماعي أو أمر يعترف به المجتمع ويقره . وقد ذهب بعض الباحثين إلى حد القول بأن كل النظم مثل نظام الأسرة أو النظام السياسي أو الاقتصادي . . الخ هي نوع من السلوك المقصود أو الهادف . ومع اعتراف أغلب الباحثين بهذه الفكرة إلا أن أغلبهم يرى أنه ليس من مهام الباحث معرفة الغرض وإنما يجب أن يقتصر على بيان دوره في الحياة الاجتماعية[١٠] .

ثانياً: يرتبط النظام بفكرة المعايير أو القواعد الضابطة للسلوك فهو ليس مجرد نماذج سلوكية ولكنه نماذج مقننة أي تخضع لقواعد معينة متفق عليها ويجب على الناس الالتزام بها .

ثالثاً: إن التزام الناس بهذه القواعد يرتبط بفكرة الجزاءات الاجتماعية Social Sanctions . فاتباع الناس لنماذج السلوك المعترف بها في المجتمع يرجع إلى التربية أو التنشئة الاجتماعية كأساس أول وإذا فشلت فإن الأساس الثاني هو الخوف من الجزاءات الاجتماعية السلبية . وتتمثل الجزاءات الاجتماعية في نوعين، نوع إيجابي كالمكافآت والمدح والتقدير . . . الخ ، ونوع سلبي يتمثل في عدة درجات تمتد من الذم إلى الإعدام .

رابعاً : أن النظام هو السلوك الاجتماعي الذي يعترف به أبناء المجتمع ، وهي خاصية يتطلب مدة زمنية طويلة حتى تتحقق ، وإذا وصل السلوك إلى أن يكون موضع قبول عام فإنه يستمر لفترات زمنية طويلة أطول من أعمار الأفراد . وبهذا يستطيع النظام الاستمرار والصمود في وجه التغيرات الطارئة . ومثال هذا طقوس وإجراءات الزواج والوفاة التي يظل الأفراد يتمسكون بها على الرغم من

عدم إقتناعهم بها ولكنهم لا يمكنهم التنازل عنها.

خامسا: أغلب النظم تتسم بدرجة عالية من التعقيد، حيث يتضمن كل منها جموعة معقدة ومتشابكة من النماذج السلوكية وضوابط السلوك وقواعد معينة يجب أن يتبعها، إلى جانب شبكة معقدة من العلاقات التي تحتاج إلى كثير من الجهد لفهمها وتحليلها. فنظام الزواج إذا كان يبدو بسيطا فإنه يتضمن مجموعة متفاعلة متشابكة متكاملة من الظواهر أو النظم الفرعية الأقل حجما مثل نظام المهر وشبكة العلاقات الاجتماعية التي تقوم بين أفراد الأسرة الصغيرة، إلى جانب شبكة تحليل العلاقات بين الجماعتين القرابيتين التي ينتمي إليهما الزوجان.. الخ. وإذا حاولنا تحليل أي من هذه النظم الفرعية الداخلة في نظام الزواج كالمهر نجده يشكل في حد ذاته ظاهرة معقدة يتضمن دراسة نوع المهر (كأن يتألف من النقود أو الإبل كما كان سائداً في الجزيرة العربية أو من الأبقار كما هو الحال في أغلب مجتمعات شرق أفريقيا..) ومقداره وطريقة الاتفاق عليه وطريقة دفعه.. الخ مع ما يصاحب ذلك كله من اجراءات أو طقوس واحتفالات يحددها العرف يضاف الى هذا ضرورة دراسة معنى المهر وما يقوم به من دور في تحقيق الاستقرار الأسرى وتأمين مستقبل الزوجة والأبناء. كذلك الأسرة كنظام ظاهرة معقدة أشد التعقيد، فقد حاول بعض العلماء التمييز بين انواع العلاقات السائدة داخل الأسرة وجد أن هناك ثمانية أنماط على الأقل من العلاقات الأساسية لكل منا وظيفة محددة وهي:

١- علاقة الزوج والزوجة وهي التي تقوم على أساس تنظيم الحقوق الزوجية والجنسية والاقتصادية وتحديد المسئولية المشتركة نحو البيت والأولاد بكل ما يتضمن ذلك من انجاب الأطفال وتنشئتهم اجتماعيا وتقسيم العمل بين الزوجين فيما يتعلق بالملكية والسلطة وحق الطلاق.. الخ.

٢- علاقة الأب بالابن بما تتضمنه من مسئولية الأب نحو ابنه من تعليم وحماية ورعاية وتهذيب.. وما يقابل ذلك من طاعة الابن لأبيه، ثم علاقات التعاون الاقتصادي في نواحي معينة بالنسبة لنواحي النشاط المختلفة التي

يضطلع بها الذكور خاصة بعد أن يكبر الابن الأكبر ويتسطيع الإسهام في الحياة الاقتصادية.

٣ـ علاقة الأم بالابنة، وهي تشبه علاقة الأب بالابن الا أنها تدور داخل البيت بما تتضمنه من عملية التنميط الجنسي Sex Typing.

٤ـ علاقة الأب بالابنة وتتمثل في مسئوليته تجاه تربيتها وتجهيزها وزواجها وخلال ما بعد الزواج... الخ.

٥ـ العلاقة بين الأم والابن الذكر وتتمثل فيها تلعبه الأم من دور في حياة ابنها من التصاق به خلال الطفولة ثم تعويده على الاستقلال التدريجي عن محيط النساء، كذلك تتضمن مسئولية الابن الذكر نحو أمه عندما يشب ويكبر وعندما تصبح مسنة وخاصة بعد موت الأب.

٦ـ العلاقة بين الأخوين وهي علاقة زمالة في اللعب في الصغر، وعلاقة تعاون اقتصادي في الكبر، ومسئولية الأخ الأكبر تجاه أخواته بعد موت الأب ودوره في تقسيم التركـ.. الخ.

٧ـ العلاقة بين الاختين وهي تماثل العلاقة بين الأخوين ولكن الأخت الكبرى عادة ما تكون مسئولة عن أخواتها الصغرى حيث تقف منهن موقف الأم.

٨ـ علاقة الأخ بالأخت وهي علاقة زماله لعب في الصغر، ثم يحدث نوع من التحفظ في سلوك كل منهما ازاء الآخر. ويرتبط ذلك بتفاصيل المركز الاجتماعي لكل منهما وما يشعر به الأخ من مسئولية نحو أخته خاصة بعد وفاة الوالد.

ومع هذا التعقد الملحوظ في نظامي الزواج والأسرة فانهما الى جانب نظم. أخرى كثيرةـ كالخطبة والميراث والطلاق.. الخـ تعد نظما فرعية أو مكونات النظام القرابي.. ولعل هذا هو ما أدى بالعلماء الى التمييز بين النظم الكبرى والنظم الصغرى. ويميل أغلب العلماء الى اطلاق مصطلح النسق الاجتماعي

على النظم الكبرى كالنسق القرابي والنسق الديني والنسق السياسي.. الخ[١١].

سادساً: الترابط الوظيفي بين النظم الاجتماعية داخل المجتمع، ويقصد بهذا الترابط أن النظم ليست مستقلة بعضها عن بعض ولكنها تمثل أجزاء مترابطة متساندة متداخلة متكاملة. فنظام الخطبة يسبق ويمهد لنظام الزواج، وهذا الأخير يمهد لنظام الأسرة ونظام الأسرة يرتبط بالنظام الديني الذي يبين لنا المحللات والمحرمات... الخ، كذلك يرتبط نظام الأسرة بالنظام الاقتصادي والسياسي والقانوني... الخ. ونفس الأمر ينطبق على بقية النظم المكونة لبناء المجتمع. وهذا هو معنى أن النظم مترابطة أو متنساندة وظيفيا. وهذا هو معنى التساند الوظيفي Functional Interdependence.

سابعاً: لكل نظام اجتماعي مجموعة من العناصر يمكن ايجازها فيما يلي:

(أ) هدف أساس ومجموعة من الأهداف الفرعية.
(ب) مجموعة من النماذج السلوكية التي تحكمها معايير أو قواعد معينة.
(جـ) جوانب رمزية للنظام.
(د) جوانب مادية للنظام.
(هـ) مجموعة من التقاليد الشفاهية والمدونة.

ويمكننا أن نفهم هذه الخاصية بالتطبيق على بعض النظم. فنظام الأسرة يستهدف تحقيق أهداف معينة مثل الاشباع العاطفي والجنسي وعاطفة الأبوة والأمومة وانجاب الأطفال وتربيتهم.. الخ. كذلك للأسرة مجموعة من الاتجاهات ونماذج السلوك التي تتمثل في تصرفات الزوج ازاء زوجته وتصرفات الزوجة مع زوجها وتصرف الآباء مع الابناء.. الخ، يضاف الى هذا عواطف الحب والحنان والولاء والاحترام.. الخ. أما النواحي الرمزية فانها تتمثل في خاتم الزواج وشعار الأسرة والتحف الموروثة، وتتمثل الماديات في المنزل والأثاث، وتتمثل الجوانب القانونية في وثيقة الزواج.

انواع النظم الاجتماعية:

تنقسم النظم الاجتماعية الى عدة أنواع تصنيفها طبقا لعدة معايير الى ما يلي:

أولا: من حيث العمومية والخصوصية: فهناك نظم عامة تشيع في كل المجتمعات كالأسرة والدين والاقتاد.. وأن اختلف شكل النظام ومضمونه من مجتمع الى آخر وهناك نظم خاصة بمجتمعات معينة مثل نظام الرق الذي ساد بعض المجتمعات. ومسألة عمومية النظام مسألة نسبية، ذلك أننا يجب أن نأخذ في الاعتبار الجماعة المحلية التي تقبل النظام وتمارسه. فهناك نظم عامة تشيع على مستوى المجتمع المصري كله كالأسرة والدين واللغة.. الخ، ولكن هناك نظما تشيع داخل اجزاء معينة بمعنى أنها تعد نماذج للسلوك تخضع لمعايير معينة داخل هذا الجزء من المجتمع دون غيره. ومثال هذا نظام الثأر في بعض أماكن بصعيد مصر. ولا شك أن هناك نظما تشيع داخل مجتمع القرية لا توجد في المدينة مثل نظام المشاركة على المواشي أو على الأرض الزراعية. وتختلف النظم باختلاف الطبقات الاجتماعية والجماعات المهنية.. وهذه يطلق عليها النظم الخاصة أو محدودة الانتشار.

ثانياً: من حيث الاستمرار والعرضية أو الوقتية في الحدوث: فهناك نظم مستمرة داخل المجتمع كنظام الأسرة أو نظام الانتاج الصناعي أو نظام الحكم.. الخ. وهناك نظم أخرى تتكرر في مواسم معينة بالذات يطلق عليها النظم التكرارية Repetitive Inistitutions. حيث يتكرر القيام بالنماذج السلوكية وفق معايير ثابتة في أوقات محددة من السنة مثل نظام صلاة التراويح في رمضان ونظام الصوم ذاته في هذا الشهر ونظام الحج.. الخ. وهناك نوع ثالث من النظم يعترف بها المجتمع ومستقرة ثقافياً ولكنها ليست مستمرة كالأسرة ولا تتكرر في مواسم معينة. وانما يلجأ اليها الناس كلما دعت الحاجة اليها مثل نظام الزاج أجراءاته النظامية المختلفة.

ثالثاً: من حيث التلقائية والتقنين: هناك نظم تنشأ بشكل تلقائي عفوي

دون تخطيط أو تدبير بشري منظم، فلا يستطيع أحدّ الزعم بأن نظام الدين أو الأسرة أو الزواج ظهرت نتيجة لجهد بشري واع ومقصود، ذلك لأنها كلها نظم ظهرت بشكل تلقائي استجابة لحاجات بشرية ملحة. وللفطرة الانسانية التي فطر الله سبحانه الانسان عليها وعلى العكس من ذلك هناك نظم تظهر نتيجة للقصد أو الجهد البشري المنظم مثل نظام التعليم ونظام الصناعة ونظم الادخار والبنوك.. الخ.

رابعاً: من حيث المشروعية وعدم المشروعية هناك نظم يعترف بها المجتمع ولا تتعارض مع القانون العام السائد داخله، بل يدعمها القانون ويحميها مثل نظام الدين والملكية والبنوك ... الخ، ولكن هناك مجموعة أخرى من النظم التي تتضمن نماذج سلوكية وقواعد معينة تحكمها، لكنها تتعارض مع مبادىء المجتمع وقوانينه، ومع هذا تمارس بالفعل. ومن أمثلة هذه النظم غير المشروعة نظام الثأر في مجتمع الصعيد ونظام البغاء الأخيرة باعتبارها إنحرافا عن الثقافة العامة في المجتمع، إلا أن هناك قواعد وقيم تحكم الممارسات السلوكية داخلها، مثل الالتزام الأدبي بين عصبة المقتول بأخذ الثأر له، وعدم تقبل العزاء إلا بعد الثأر، وشرف المهنة بين اللصوص أو المهربين.. الخ. هذه المعايير والقيم الفرعية تتعارض أساساً مع القيم المشروعة داخل الثقافة العامة للمجتمع.

خامساً: من حيث الهدف هناك نظم عاملة لها وظائف نوعية محددة وأخرى ضابطة تسهم في تهيئة المناخ للنظم العاملة أن تؤدي وظائفها على خير وجه ومن أمثلة النوع الأول نظم الصناعة والتعليم ومن أمثلة النوع الضابط النظام القانوني. ويمكن القول أن وظيفة النظم العاملة تنظيم نماذج السلوك التي تعد ممارستها ضرورية لتحقيق ما يسعى إليه النظام من أهداف ولبقائه أيضاً كالنظم الصناعية والمصرفية.. بينما يتميز النظام الضابط بأنه استحدث لضبط عدد من الممارسات السلوكية التي لا تعد في حد ذاتها جزءاً من النظام نفسه كما هو الحال في النظم القانونية، حيث لا تمثل الجرائم والانحرافات والمخالفات جزءاً من النظام القانوني. وبقول آخر فإن النظم العاملة تنظم مجموعة من

الممارسات السلوكية والعلاقات الاجتماعية طبقاً لمعايير معينة، بينما تعمل النظم القانونية إلى جانب تنظيم السلوك للحيلولة دون وقوع الانحراف، ثم عقاب المنحرفين وردع غيرهم.

سادساً: من حيث ما إذا كان النظام أساسي أو فرعي، ويجمع العلماء على أن هناك أربعة نظم أساسية عامة في كل المجتمعات هي النظام الديني والاقتصادي والعائلي والسياسي، ولكن يوجد في كل مجتمع مجموعة أخرى من النظم التي تتفاوت أهميتها من مجتمع لآخر وعلى حسب المستوى الحضاري لكل مجتمع، مثل نظم التعليم والترقية ونظم الفن والتعبير الأدبي والجمالي والفني.. الخ. وما يعد أساسيا في مجتمع معين، قد لا يعد كذلك في مجتمع آخر فنظام التعليم والتحصين ضد الأمراض لا وجود له في بعض المجتمعات المتخلفة، بينما تعد نظماً اساسية في مجتمعنا وهكذا.

سابعا: النظم الاختيارية والنظم الاجبارية، وهذا التصنيف قال به «هيوز» Hughes فالنظم الاجبارية لا يكون للفرد حرية في الانصياع لها أم لا[١٢]. مثل الأسرة والمواطنة في الدولة والذكورة والأنوثة.. اما النظم الاختيارية فهي تلك التي يشارك الفرد فيها بحرية ويملك الانسحاب منها كالنظم المهنية والتعليمية والرياضية ... وقد استخدم «ميرل» Merill نفس الاساس (الاختيارية والاجبارية)[١٣] عند تصنيف النظم، لكنه اعتمد في هذا التصنيف على فكرة حقوق النظم على الافراد أو واجبات والتزامات الافراد إزاء النظم. فبعض النظم تفرض على اعضائها واجبات اجبارية لا مناص منها وليس للفرد حق اختيار العضوية داخلها كالأسرة، وبعضها ذات صفة اختيارية كالنظم المهنية والرياضية...

ثامنا: يضيف بعض العلماء مثل «بارنز»Barns شكلين من أشكال النظم[١٤]. وهي أشكال تصنيفية- وهي النظم الأولية Primary Inistitutions والنظم الثانوية SecondaryInistitutions. فالنظم الأولية أساسية وتلقائية النشأة كالدين والأسرة والملكية والحرف والحكومة كتنظيم.. ومع تعقد المجتمعات ونمو الحضارات ظهرت العديد من النظم الثانوية- وهي نظم فرعية تتفرع عن

النظم الأولية- مثل نظم التصنيع ونظم التعليم المتطور. . .

تاسعا: وأخيراً هناك نظم وضعية المنشأ اي من صنع البشر وهناك نظم الهية المنشأ مصدرها الكتب السماوية المنزلة على الرسل. ومن أمثلة النظم الأولى نظم الحكم والاسرة والاقتصاد المطبقة في المجتمعات الماركسية، ومن امثلة النظم الالهية تلك التي تطبق داخل المجتمعات الاسلامية والتي تستند الى الشريعة الاسلامية مثل نظام الأسرة والمواريث. . . الخ

أهداف النظم الاجتماعية:

سبق أن أشرت إلى أن هناك وظائف معينة تؤديها النظم، ولكن يجب الا يفهم من هذاأن النظام يحقق هدفاً واحداًبعينه أوأنه ظهر ليشبع حاجة واحدة فحسب. فاستعراض النظم يبرز بجلاء ان أي نظام مهما بلغ من البساطة يؤدي عدة وظائف كما أنه يحقق عدة حاجات. ويمكننا أن نوضح ذلك بنظام الزواج الذي يحقق عدة أهداف منها تحقيق الاستقرار النفسي والعاطفي وإشباع الحاجة الجنسية وإشباع الرغبة في الانجاب وتكوين ذرية. . الخ. وهناك من الباحثين مثل «ميرتون» Merton من يميز بين الوظيفة الظاهرة والوظيفة الكامنة للنظام، والوظيفة الظاهرة هي الوظيفة المدركة والتي يمكن لأعضاء المجتمع إدراكها، أما الوظيفة الكامنة فهي مجموعة الأدوار التي يؤديها النظام والتي تحتاج إلى تحليل الباحث. وبوجه عام يمكن القول أن النظام الاجتماعي يؤدي أكثر من وظيفة إجتماعية أو يحقق أكثر من هدف أو يشبع أكثر من حاجة. ولكن غالباً ما يكون للنظام وظيفة أساسية أو محورية إلى جانب مجموعة أخرى من الوظائف الفرعية. فالوظيفة الأساسية للأسرة إنجاب الأطفال الشرعيين وإشباع الحاجات العاطفية والجنسية للأفراد بطريق مشروع. وإلى جانب هذه الوظيفة الأساسية فإن الأسرة تشبع الكثير من الحاجات الاقتصادية والسياسية والدينية في بعض المجتمعات. وعلى هذا الأساس تعد الأسرة نظاما إقتصاديا جزئياً باعتبارها تقوم على أساس تقسيم العمل بين الزوجين وتعد وحدة إنتاج وإستهلاك في بعض المجتمعات. ونظام العمل الصناعي يستهدف كنظام إقتصادي إشباع الحاجة إلى الأجر،

ولكنه إلى جانب هذه الوظيفة فإنه يشبع العديد من الحاجات الاجتماعية والنفسية الأخرى كالحاجة إلى المركز الاجتماعي واشباع لذات. . . الخ، وتعدد وظائف النظم يكشف عن تشابك النظم وتداخلها فللأسرة وظائف دينية اقتصادية وسياسية وهي بذلك تتداخل مع النظم الدينية والاقتصادية والسياسية. . وكذلك الأمر بالنسبة للنظم الاخرى. فالتربية والتعليم تعد الوظيفة الأساسية للنظام التعليمي (المدارس) في المجتمعات المتقدمة، ولكن هذه الوظيفة ليست قاصرة على النظام التعليمي وحده، حيث تشترك عدة نظم مع النظام التعليمي في أداء المهمة التربوية والتعليمية مثل نظام الاسرة ونظام الاعلام ونظام النوادي. . . الخ.

وهذا يعني بوضوح أن النظم الإجتماعية متشابكة متداخلة فللأسرة وظائف اقتصادية وقانونية وسياسية ودينية، ولهذا فإن دراسة نظام الاسرة أو أي نظام يقتضي اجراء القيام بعدة أمور هي:

(أ) دراسة النظام ومكوناته ووظائفه الاساسية والفرعية.

(ب) دراسة العلاقات المتداخلة بين النظام وبقية النظم الاجتماعية الاخرى.

(ج) دراسة الجوانب الاقتصادية والسياسية والقانونية. . لأي نظام.

وهذا جوهر الاتجاه البنائي الوظيفي في علم الاجتماع.

تصنيف النظم الاجتماعية:

يمكننا فهم النظم الاجتماعية على أنها مجموعة النماذج السلوكية والعلاقات المقننةالتي تستهدف اشباع حاجات الإنسان والجماعات الانسانية المكونة للمجتمع. ولما كان المجتمع يحتاج الى أعضاء جدد والى أن يمد هؤلاء الاعضاء الجدد بأساسيات الثقافة السائدة في المجتمع ورعاية هؤلاء الاعضاء الجدد، الى جانب اشباع الحاجات الجنسية وهو ما يجعله نظاما عاما وضروريا وشائعا داخل كل المجتمعات سواءاً كانت بدائية أم حديثة . واذا كان الانسان- أينما وجد- في حاجة الى الطعام والكساء والمأوى وإلى أساليب لتنظيم الإنتاج

والاستهلاك والتوزيع، فإن هذا معناه حتمية وجود النظام الاقتصادي داخل أي مجتمع. وإذا كان وجود المجتمع مرهون أساساً بوجود نظام ومجموعة قواعد تنظم سلوك الناس وتحدد الجزاءات الاجتماعية التي يواجه بها المجتمع الأعمال المتمشية من قيمه وتلك التي تنحرف عما تواضع عليه المجتمع من قيم، هذا إلى جانب وجود هيئة حاكمة تحكم المجتمع ويرجع إليها عند وجود خلافات لحسمها.. الخ. فإن هذا كله معناه حتمية وجود النظام السياسي داخل المجتمع. وأخيراً فإن الضعف الإنساني وحاجة الإنسان الى الكائن القوى القادر جعله منذ القدم يلتمس معرفة تلك القوة التي تسيطر على قدره ومصيره ويحاول التقرب منها بالطقوس والشعائر، وهذا معناه عمومية النظام الديني في كل المجتمعات.

وهذه النظم الأربعة الأساسية- الأسرة والاقتصاد والسياسة والدين- يجمع عليها العلماء باعتبارها النظم الأساسية والمنتشرة في كل المجتمعات مهما كانت درجة بدائيتها أو حداثتها. ويختلف العلماء كثيراً في تصنيف النظم الاجتماعية، ويرجع هذا الاختلاف إلى اختلاف معايير التصنيف. وتتمثل عملية تصنيف النظم الاجتماعية في محاولة التعرف على أنماط السلوك الاجتماعي التي ترتبط معاً لتؤلف نظاماً واحداً، وتم تحديد النظم الاجتاعية الفرعية التي تؤلف النظم الكبرى أو ما يطلق عليها بعض الباحثين الأنساق الاجتماعية. وهناك خلاف كبير بين الباحثين حول تحديد العناصر التي تؤلف نظام الأسرة أو الملكية أو النظام السياسي... الخ. ومما يزيد من صعوبة التصنيف ما سبق أن أشرت إليه من أن لكل نظام اجتماعي جوانب متعددة، فالأسرة في الكثير من المجتمعات لها وظائف اقتصادية ودينية وسياسية، فهل يحق لنا على هذا الأساس اعتبار الأسرة نظاماً اقتصادياً أو دينياً أو سياسياً. يضاف إلى هذا أن هناك نظماً معينة تقع على الحدود بين عدة نظم مختلفة مثل نظام الميراث- كما هو في الشريعة الإسلامية مثلاً- فهذا النظام ينفذ داخل النظام العائلي بين الأقارب، وهو بهذا الشكل يتعلق بالملكية وانتقال الثروات والحقوق الاقتصادية، وذلك يمكن النظر إليه على أنه أحد مكونات النظام الاقتصادي. ومن جهة ثالثة فإن الشريعة

الإسلامية ممثلة في الكتاب والسنة هي التي تحدد الميراث وأسلوب توزيعه على سبيل التحديد، وهو بهذا الوصف يمكن النظر إليه على أنه أحد مكونات النظام الديني وهكذا.

ويمكننا أن نعرض هنا لنماذج من تفكير العلماء واختلافاتهم حول قضية تصنيف النظم «فهربرت سبنسر» H.Spencer عالم الاجتماع البريطاني يصنف السلوك الاجتماعي المقنن إلى عدة نظم هي النظام العائلي والنظام الشعائري والنظام الديني، والنظام المهني والنظام الصناعي. أما «سمنر» Sumner و «كيلر» Keller وهما من أشهر علماء الاجتماع في أمريكا يذهبان إلى أن هناك مجموعة من الحاجات الإنسانية الأساسية هي التي أدت الى ظهور النظم الاجتماعية وهي الجوع والحب والغرور والخوف. ويستهدف الناس من وراء إشباع هذه الحاجات الحفاظ على الذات وعلى النوع وإشباع الذات والخضوع للكائنات الخفية التي تتجاوز قدراتها قدرات الإنسان. وعلى هذا الأساس قام الباحثان بتصنيف النظم الاجتماعية إلى ما يلي:

١، ٢ـ **النظم الاقتصادية والحكومية**، وأهم وظائفها توفير الطعام وتنظيم الملكية وتنظيم عمليات التفاضل أو التمايز الطبقي إلى جانب تنظيم سلوك الناس وعلاقاتهم من خلال القانون.

٣ـ **النظام العائلي**: ويتصل هذا النظام بالغزل والزواج والطلاق وتنشئة الأبناء وأسلوب معاملة كبار السن.

٤ـ **نظام الدين**: وهو يتعلق بالمعتقدات التي تدور حول المقدس وما يتصل به من شعائر وممارسات سلوكية سواء تعلقت بالحياة الدنيا او بالحياة الآخرة.

٥ـ نظام التعبيرات الجمالية والعقلية والترويح، ويتمثل في مجموعة من الممارسات السلوكية كالرقص والتمثيل والشعر والفن والعلم والفلسفة والألعاب والتسلية وغيرها.

ويتضح لنا مما سبق ذكره عن النظم الاجتماعية أن هناك اتفاقاً بين العلماء على محاولة ربط النظم بالحاجات البشرية، على أساس أن النظم

الاجتماعية تظهر أساساً محاولة ربط النظم بالحاجات الجماعية والمجتمعية. ولما كانت هناك حاجات عامة بين جميع البشر وكافة أنواع الجماعات، فإن هناك نظماً لها خاصيته العمومية كالعائلة والاقتصاد والسياسة والدين. ولكن الحاجات البشرية الجماعية متغيرة تختلف باختلاف الثقافات، فكلما تعقدت ثقافة المجتمع كلما ظهرت حاجات جديدة. ولهذا يختلف عدد النظم ونوعيتها باختلاف المجتمعات وموقعها على سلم التطور الحضاري والتكنولوجي. وأياً كان الأمر فإن فهم المجتمع كما يذهب بعض الباحثين مثل «كونيج» ,Koenig لا يحتاج في حقيقة الأمر إلا إلى عدد قليل من النظم التي توجد في كل المجتمعات على اختلاف درجات تقدمها أو تأخرها وهي النظام الاقتصادي ونظام الملكية والدين والعائلة والتعليم والتسلية والترويح.

وهناك من الباحثين مثل «نادل»Nadl من يتخذون من غرض النظام الكلي معياراً للتصنيف. ويذهب الباحث المذكور إلى أن هناك نظماً مركبة وأخرى بسيطة. فالنظام المركب هو ذلك النظام الذي يتألف من مجموعة من النظم التي تتشابه في هدفها. ومثال ذلك النظام القرابي الذي يضم نظماً فرعية مثل الزواج والخطبة والأسرة والوراثة والتبني . . . الخ. ويمكن في الواقع تصنيف بعض هذه النظم الداخلية في نظام العائلة ضمن مكونات النظام الاقتصادي مثل المهر والميراث. . .، ولكنه يفضل تصنيفهما ضمن النظام العائلي على أساس التشابه في الغرض الكلي للنظام المركب.

أهمية دراسة النظم الاجتماعية:

ونحن نهتم في دراستنا في علوم الاجتماع والإنسان بدراسة النظم الاجتاعية لعدة أسباب علمية وعملية نوجزها فيما يلي:

أولا: تدخل النظم الأساسية في تكوين البناء الاجتماعي للمجتمع ولهذا فإن التعرف عليها يعد أمراً لازماً من أجل دراسة البناء الاجتماعي.

ثانياً: تكشف النظم الاجتماعية للمجتمع عن أساليب المجتمع لمواجهة حاجاته الجماعية وحاجات أبنائه الجسمية والنفسية والاجتماعية وبالتالي تعد

مدخلا أساسياً للفهم العلمي للمجتمع.

ثالثاً: تعد دراسة النظم الاجتماعية هي الأساس الأول للدراسة المقارنة بين المجتمعات تمهيداً لإصدار قضايا عـامة أو للتعميم في الـدراسات الاجتماعية. فمن الخطأ إجراء مقارنة بين ظواهر اجتماعية جزئية أو حتى بين نظم جزئية كالزواج والخطبة... الخ على أساس أن مقارنة هذه الظواهر والنظم الجزئية بين عدة مجتمعات معناه انتزاع الظاهرة أو النظام من إطاره الكلي الأمر الذي يحولها الى ظاهرة ميتة وبالتالي تبطل المقارنة.

وإذا ما أردنا المقارنة فإنه لا مناص على الأقل- من دراسة النظم الاجتماعية الكبرى. ومثل هذه الدراسة المقارنة هي التي تمكننا من إصدار تعميمات حول مكونات ووظائف النظم الاجتماعية من جهة وحول عوامل تغيرها وتحولها واتجاهات التغير من جهة أخرى.

رابعاً: تعد الدراسة العلمية للنظم الاجتماعية هي الأساس الأول لمواجهة المشكلات الاجتماعية. فالمشكلات أو الأمراض الاجتماعية هي في جوهرها اختلال في أداء النظم لوظائفها، ولا شك أن العلاج يفترض فهم ميكانزمات ثبات النظم وتغيرها وعلاقاتها الوظيفية بعضها ببعض.

النظم وأوزانها داخل البناء الاجتاعي:

اختلف الباحثون في تحديد النظم المحورية التي تحتل وزنا خاصا داخل البناء الاجتماعي من حيث اعتبارها المتغير المستقل الذي يحدد طبيعة النظم الاخرى ويقود عمليات التغير وهنا انقسم الفكر السوسيولوجي إلى تيارين متناقضين .

الأول- التيار الماركسي الملحد الذي يذهب الى أن النظام الاقتصادي هو النظام المحوري الذي يمثل البناء الأساس Infra - Structure الذي يحدد ويصوغ كل نظم البناء الفوقي Supra - Structure بما فيها نظم الاسرة والسياسة والدين- وهذا تيار الحادي مادي مسرف ينبثق من ايديولوجية الصراع والمادية الجدلية العقيمة.

الثاني: التيار الديني او القيمي ويمثله «ماكس فيبر» Weber ويؤكد ان النظام الديني هو النظام المحوري الذي يوجه ويصوع كل النظم الاجتماعية الاخرى بما فيها النظام الاقتصادي.

وسوف نناقش هذه الآراء والتيارات بمزيد من التفصيل في الفصل الاخير. ويكفي هنا أن اشير الى أن الاسلام كنظام ديني يصوغ كافة النظم الاجتماعية الاخرى- السياسية والاقتصادية والاسرية ويقيم بناء مجتمع تختفي داخله الصراعات المدمرة ويقوم على التعاون والحب والتكافل والعدل والشورى والتقدم العلمي والتكنولوجي(١٥) وهو ما ستزيده تفصيلا في فصل قادم.

مراجع الفصل

١ـ د. نبيل السمالوطي: دراسات في علم الاجتماع ـ الجبلاوي ـ القاهرة سنة ١٩٧٧ ص ٢٣٤

2- W.Ogburn and M.Nimkoff: A Handbook of Sociology London 1949 pp 363- 64

٣ـ دكتور أحمد ابو زيد: البناء الاجتماعي ـ مدخل لدراسة المجتمه الجزء الأول الدار القومية سنة ١٩٦٦ الفصل الثالث وارجع ايضا للكتاب ماكيفر وبيبع بعنوان «المجتمع» الترجمة العربية.

4- J.L.Gillin and J.P.Gillin: Cullural Sociology N.Y 1948 P. 313

5- Gug Rocher: A General Introduction to Sociology : A Theoretical perspective : Macmillan 1972 pp.275- 279

6- H.E.Barnes.Social Inistitutions- N.Y. Prenlice - Hall 1947 pp.28-30

7- M.Ginsberg:Sociology : Oxford 1949 - p 43

وهذا الكتاب مترجم للعربية ضمن سلسلة الألف كتاب.

8- P.Rose: The study of society: Random house Inc N.Y.1967 p 523

9- G.Summner: Folkways boston 1906 pp 23- 55

10- Rocher: op- cit-- 214- 220

11- Koenig.S. Sociology: An Introduction to une science of Society: Barnes and Nobie N.Y.1960

12- E. C. Hughes: Social Inistitutions: in Alfred Lee: (ed) Principles of Sociology: Colledy Outline series pp- 256- 258.

13- Francis merit: Sociology and culture Englewood CLIFF. NEW jersy 1963 pp. 335- 338

14- Harry Elmer Barnes: Social inistitutions op . cit.

١٥ـ د. نبيل السمالوطي: المنهج الاسلامي في دراسة المجتمع ـ دراسة في علم الاجتماع الاسلامي دار الشروق ـ جدة ـ ١٩٨٠ ـ الفصل الاول